



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثالث عشر ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد ٥٦ ، كانون الأول- ديسمبر٢٠١٧

القدس ..
العاصمة الأبدية لدولة فلسطين

القرار الأمريكي العدواني عليها لن يغير من مكانتها القانونية والسياسية والتاريخية





القرار الأمريكي بشأن القدس وسبل مواجهته

• بقلم: سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

في خروج على قواعد القانون الدولي وفي انتهاك صارخ لقرارات الشرعية الدولية، خرج الرئيس الأمريكي دونالاند ترامب في بداية هذا الشهر بقرار عدواني على شعبنا وحقوقه بالاعتراف بمدينة القدس كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها، وتبعه استخدام مشين للفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي في وجه محاولة من قبل جمهورية مصر العربية وبتأييد ١٤ دولة لإبطال القرار الأمريكي التزاماً بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن هذا القرار الأمريكي العدواني والإجماع الدولي الرافض له جملة وتفصيلا دفاعاً عن الحقوق الفلسطينية في مدينة القدس ودفاعاً عن مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي بدونها لن يتحقق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، أعاد من جديد للقضية الفلسطينية صدارتها بعد سنوات من تراجع الاهتمام بها، نتيجة لما تمر به بعض الأقطار العربية، وما يمر به العالم من إعادة ترتيب لأولوياته فيما يسمى مكافحة الإرهاب وغيره.

ومن النتائج المباشرة لذلك القرار أنه عزل الولايات المتحدة الامريكية وحيدة في خيارتها غير القانونية بالانحياز لجانب الاحتلال والعدوان، وكشف عن حقيقتها كطرف أساسي في الصراع وليست راعية ولا وسيطا لعملية السلام، كما ادعت طوال تلك السنوات التي أوغلت خلاها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في إجرامها بحق الشعب الفلسطيني، وزيادة وتيرة استعمارها الاستيطاني في أراضي دولتنا المحتلة.

إن الموقف الفلسطيني المستند إلى عمقه العربي والإسلامي وأحرار العالم كان واضحا في التعامل مع هذا القرار، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد راعية لعملية السلام، ولا يحق لها أن تدعي هذا الدور، وذهب الرئيس محمود عباس إلى اتخاذ رزمة من الإجراءات ضد إعلان ترمب بشأن القدس، من بينها الانضمام إلى ٢٢ منظمة دولية جديدة، والتوجه للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتشكيل لجنة لدراسة القرارات التي ستقدم إلى الأمم المتحدة لمواجهة القرار الأمريكي، والبحث عن مسارات دولية أخرى لحل القضية الفلسطينية بعيداً عن الانحياز والهيمنة الأمريكية.

بل وذهبت قمة رؤساء البرلمانات العربية إلى دعوة الحكومات العربية إلى تنفيذ قرارات القمم العربية الخاصة بالقدس، وخاصة قرار مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد في عمّان خلال الفترة ٢٥-٢٧/ ١١/ ١٩٨٠، الذي طالب بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها، وهو ما أكدته قمة بغداد في العام ١٩٩٠ وقمة القاهرة عام ٢٠٠٠.

إلى جانب ذلك، فقد أكدت نتائج قمة إسطنبول الإسلامية على الحق الفلسطيني، وأعادت تأكيد دعمها للحقوق الفلسطينية والإسلامية في المدينة المقدسة كعاصمة لدولة فلسطين.

وإضافة لكل ذلك، فإن صمود الشعب الفلسطيني على الأرض ومواجهته للقرار الأمريكي في كافة المدن والقرى والمخيمات وفي الشتات، جنباً إلى جنب مع المظاهرات والاحتجاجات في الكثير من دول العالم، أكدت بما لا يدع مجالا لشك الاستعداد للتضحية والفداء من أجلها، وأكدت أيضا التفاف العالم حول عدالة القضية الفلسطينية.

استنادا إلى كل ما تقدم، فإننا سنذهب سريعاً لعقد المجلس المركزي الفلسطيني بدعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي لاتخاذ القرارات المناسبة بإجراء مراجعة شاملة للمرحلة التي بدأت منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن، واعتماد رؤية نضالية مستقبلية ضمن إستراتيجية عمل وطنية على المستويات كافة وعلى رأسها تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخيرة، وإعادة النظر في وظائف السلطة الوطنية الفلسطينية، ودراسة خيارات أخرى في مقدمتها تحويل مهام هذه السلطة إلى وظائف ومهام دولة فلسطين، والعمل على تقوية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لحمايتها وتفعيل دورها وتعزيز مكانتها بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

وسيكون لازاماً علينا أيضا في هذه الظروف الحرجة تعزيز وحدتنا الوطنية بالمضي قدما بتنفيذ خطوات إنهاء الانقسام، للرد على العدوان الأمريكي الإسرائيلي المزدوج على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في عاصمة دولته القدس، وعلى حقوقه القانونية والسياسية والتاريخية والثقافية والدينية للمسلمين والمسيحيين فيها، وعلى محاولات فرض حل منقوص علينا لا يلبي حقوقنا في العودة وإقامة الدولة المستقلة على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.



داخل العدد ...

- القرار الأمريكي العدواني بشأن القدس ٤
- الرئيس يوقع ٢٢ اتفاقية ومعاهدة دولية تعزز من الشخصية الاعتبارية لدولة فلسطين
- المجلس الوطني الفلسطيني-الفيتو الأمريكي استعلاء واعتداء واستباحة لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها.
- نص إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بشأن القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي وقراره نقل سفارة بلاده من تل ابيب إليها. ٦٠
- رؤساء البرلمانات العربية أقروا برنامج لمواجهة القرار الأمريكي وأعلنوا سحب الرعاية الأمريكية لعملية السلام.
- الأمم المتحدة تصوت بأغلبية ١٧٦ دولة لصالح قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ٦٢
- الجمعية العامة للأمم المتحدة ترفض قرار ترامب بشأن القدس بعنوان
- اجتماع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بعد القرار الأمريكي بشأن القدس.
- الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الإقليمية تدين قرار الرئيس الأمريكي.
- الموقف المشرف للمقدسيين في هبة المسجد الأقصى المبارك. بقلم:الشيخ محمد حسين- مفتي القدس والديار الفلسطينية.
- الانتهاكات الصهيونية بحق أطفال القدس والصحفيين وبحق المسجد الأقصى وبحق الأرض إعداد: غيدة التفكجي-قسم التحرير
- الولايات المتحدة ...تاريخ حافل من «الفيتو» ضد القضية الفلسطينية ٥٧

- نشاطات رئيس المجلس الوطني ٢٠
- مخاطبة رؤساء الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن القرار الأمريكي.
- استقبال رئيس المجلس الوطني لرئيس لجنة الانتخابات الفلسطينية.
- لقاء رئيس المجلس الوطني مع سفيرة العراق في الأردن وفلسطين.
- استقبال رئيس المجلس الوطني رئيس لجنة فلسطين في مجلس الأعيان الأردني.
- المجلس الوطني يرفض موقف الإدارة الأميركية بعدم التجديد لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية.
- المجلس الوطني يخاطب الاتحادات البرلمانية بشأن قرار البرلمان الهولندي المنحاز لإسرائيل.

- طرد الوفد الإسرائيلي من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ٢١
- عهد التميمي ايقونة المقاومة الشعبية ٢٢
- الذكرى المئوية لوعد بلفور ٢٣
- اجتماع أعضاء المجلس الوطني في الأردن بشأن الذكرى المئوية لوعد بلفور
- رسالة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لرئيسي مجلسي العموم واللوردات البريطانيين.
- رسالة شكر لرئيس أصدقاء فلسطين في حزب العمال البريطاني.
- مذكرة قانونية للاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية حول الذكرى المئوية لإعلان بلفور
- وعد بلفور ليس مناسبة للاحتفال بقلم الرئيس محمود عباس.

- إدارة ترامب وإدارة الأزمة بقلم:د. احمد مجدلاني-الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ٣٢

- المصالحة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ٣٣
- المجلس الوطني يدعو لسرعة تنفيذ المصالحة لاستكمال مسيرة الاستقلال الوطني.
- منظمة التحرير الفلسطينية: واقع التحديات الراهنة وتطلعات المستقبل. بقلم: د. واصل أبو يوسف-الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية
- المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية وآفاقها. بقلم: بلال الشخشير -عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- مسيرة المصالحة الوطنية بين تلاقي الإرادات واختلاف الغايات. بقلم: وليد العوض-عضو المجلس المركزي الفلسطيني







المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



قبول فلسطين في الانتربول ٤١

- قبول دولة فلسطين بالشرطة الدولية الجنائية –الانتربول.
- المجلس الوطني الفلسطيني يرحب بقبول فلسطين عضوا في الانتربول الدولي.

في ذكرى استشهاده-المجلس الوطني الفلسطيني-شعبنا ماض على درب الشهيد ياسر عرفات ٤٢

التقارير البرلمانية إعداد: عمر حمايل-عضو المجلس الوطني الفلسطيني ٤٤

- المجلس الوطني الفلسطيني خاطب البرلمان الافريقي، وأدان تنظيم الكنيست الإسرائيلي زيارة رؤساء برلمانات افريقية للقدس المحتلة.
- المجلس الوطني الفلسطيني يثمن موقف البرلمان الأوروبي بشأن وكالة الاونروا.
- ويشكر البرلمان الفنلندي على تضامنه مع الأسرى الفلسطينيين.
- المجلس الوطني يوجه رسالة شكر لرئيس البرلمان الأفريقي ورؤساء برلمانات افريقية لتأجيل القمة الإسرائيلية الافريقية.
- مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمر مالطا حول اللجوء والهجرة.
- مشاركة المجلس في الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي في روسيا.
- مشاركة المجلس الوطني في الجمعية العاشرة للبرلمانية الآسيوية في تركيا.

مع الخالدين: عبد المحسن القطان-الرئيس الأسبق للمجلس الوطني الفلسطيني ٦٣





رداً على القرار الامريكي: الرئيس يوقع ٢٢ اتفاقية ومعاهدة دولية

جدد رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في مستهل اجتماع القيادة الفلسطينية بمقر الرئاسة بمدينة رام الله، بتاريخ ١٨-١٢-٢١٠٧، رفضه وساطة أميركا في عملية السلام، وأعلن عن اتخاذ «رزمة» من الإجراءات ضد إعلان ترمب بشأن القدس، والانضمام الى ٢٢ منظمة دولية جديدة، تعزز من الشخصية الاعتبارية لدولة فلسطين على المستوى العالمي.

وقال الرئيس، إن أميركا اختارت أن لا تكون وسيطا نزيها في عملية السلام.

وأضاف، سنتوجه للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وسنتخذ اجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية ضد إعلان ترمب بشأن القدس، مشيرا الى أن الولايات المتحدة تتبنى العمل الصهيوني، وأن موقفها لا بد أن يواجه بكثير من الاجراءات، لافتا الى أنه سيتم تشكيل لجنة لدراسة القرارات التي ستقدم الى الأمم المتحدة.

وعبر الاعتزاز والفخر لأبناء شعبنا وخاصة المقدسيين الذين وقفوا موقفا مشرفا من هذا القرار، وكل شعوب الأرض نهضت ووقفت وقفة رجل واحد للتعبير عن غضبها من القرار، وهذا يدل على انه قرار غير شرعي كون جميع شعوب الأرض تخرج في مظاهرات احتجاجية أمام السفارات الأميركية.

وقال :إن هذا القرار لا قيمة له، ومجلس الأمن الذي اجتمع قبل فترة والدول الـ١٤ رفضته وانتقدته انتقادا شديدا، وأمام هذا الموقف لا بد لنا من اتخاذ اجراءات قانونية وسياسية ودبلوماسية، وقلنا ونقول إن الولايات المتحدة اختارت أن لا تكون وسيطا بالعملية السياسية، ونحن نرفض ان تكون وسيطا سياسيا وهي مع اسرائيل وتدعمها وتساندها.

وأضاف: ذكرت في خطابي أن الولايات المتحدة شريك حقيقي وأساسي في وعد بلفور، وهي لم تكن عضو في مجلس الأمن، وكانت تناقش كل حرف فيه حتى أصبحت بريطانيا منتدبه على فلسطين، وكنا مخدوعين ومغشوشين عندما طالبنا في يوم من الأيام عن جهل في ١٩٢٠ أن تكون الولايات المتحدة منتدبة على ارضنا لاعتقادنا انها بلد حر ونزيه بدل بريطانيا، لكن تبين انها تتبنى العمل الصهيوني منذ ان نشأت حتى يومنا، ولا نقبل أن تكون الولايات المتحدة وسيطا أو شريكا في عملية السلام.

وقال :إن مجلس الأمن يناقش اليوم مشروع القرار، وسنذهب للجمعية العامة لاستصدار مجموعة قرارات، كما سنذهب مرة أخرى ومرات للحصول على العضوية الكاملة، فنحن دولة وسلطة ولدينا حدود ومن حقنا اعتراف العالم بنا في الوقت الذي ليس لإسرائيل حدود والقانون الدولي يحرم الاعتراف بها، لكنهم خدعوا الجمعية العامة بأنهم سيطبقون القرارات ١٨١ و١٩٤ والى يومنا هذا لم يطبقوا هذه القرارات.

وتابع الرئيس قائلا :إننا لنا حق بالانتماء للمنظمات الدولية، وسننشر التوقيع اليوم لانضمامنا الى ٢٢ منظمة، وغدا ستنشر بالصحف، وسنرسل الطلبات الى هذه المنظمات، وكل يوم اثنين سننضم الى ٢٢ و ٣٠ منظمة دولية سننتمي لها، فهناك ٥٢٢ منظمة من حقنا الانتماء لها.

وقال :ندرس أمورنا بشكل جدي وسنشكل لجنة من القيادة لدراسة كل المشاريع التي قدمناها ويمكن ان نقدمها للأمم المتحدة ليعتمدها المجلس المركزي عند انعقاده لتدخل في باب التطبيق.

وختم كلمته بالقول :إننا سنستمر ونحن أصحاب حق ظُلمنا، وقمة الظلم إعلان أمريكا أن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، فنحن نريد القدس الشرقية عاصمة لفلسطين مدينة مفتوحه للأديان السماوية الثلاث يصلوا فيها ويمارسوا طقوسهم ويغادرون وأهل القدس مسلمون ومسيحيون يبقون فيها.



الوطني الفلسطيني - الفيتو الأمريكي اعتداء واستباحة لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن العار يجلل الموقف الأمريكي بعد استخدامها الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع القرار المصري والذي يرفض كل إجراء أو قرار يمس بوضع القدس كمدينة فلسطينية محتلة وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأدان المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بتاريخ ١٩-١٢-٢٠١٧ الموقف المشين للولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي التي لم تف ولم تشرِّف أهليتها فيه كدولة دائمة العضوية من مسؤوليتها حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهي بذلك تزيد من عزلتها، وتؤكد الدعم الدولي للحق الفلسطيني الذي تجلى بتصويت ١٤ دولة لصالح هذا القرار.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن هذا الاستعلاء والتكبر والاعتداء الذي مارسته الولايات المتحدة ضد الحقوق الفلسطينية وضد أهداف وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وضد الإجماع الدولي الذي انتصر لمبادئ العدل والحق والتزم بقرارات الشرعية الدولية، لن يغيِّر من حقيقية أن مدينة القدس مدينة فلسطينية محتلة، ولن يغيِّر من مكانتها القانونية والسياسية والتاريخية.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى إصلاح الأمم المتحدة ليصبح فيها التمثيل متوازن وعادل وحتى لا يبقى حق النقد بيِّد جاهل بالتاريخ أو منحاز أو عديم الضمير يتحدث عن السلام وهو يمارس العدوان ومصادرة حقوق الشعوب.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الموقف تتحمل المسؤولية المباشرة عن عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة، وتعطي الضوء الأخضر لاستمرار إجرام جيش الاحتلال الإسرائيلي من إطلاق نار بدم بارد ومباشر على الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة كما حصل مع الشهيد إبراهيم أبو ثريا في غزة، إلى جانب عشرة شهداء آخرين وأكثر من ثلاثة آلاف جريح.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: إننا أمام لحظة فارقة نحن وامتنا العربية، ويقع على عاتقنا مسؤولية أساسية لمواجهة هذا الصلف والعدوان على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ولا بد من العمل المستمر لوضع حد لهذه السياسة الأمريكية والعدوان الإسرائيلي المستمر منذ ما قبل عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني أن رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام التي ادعتها أفضت إلى سيطرة إسرائيل على مساحات واسعة من أراضي دولتنا المحتلة، وأقامت عليها المستوطنات، واستمرت في سياستها المنهجة في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وسنت القوانين العنصرية، واتخذت القرارات لتغيير الطابع الديموغرافي في مدينة القدس وباقي أراضينا المحتلة.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته البرلمانية إلى إعلان موقفها للدفاع عن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومحاسبة الكنيست الإسرائيلي على ادعاءاته الكاذبة بالديمقراطية، مؤكدا الاستمرار في مواجهة هذا القرار الأمريكي على كافة المستويات.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني صمود شعبنا وشجاعته بالتصدي لهذا العدوان المزدوج الأمريكي الإسرائيلي مؤكدا أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، مجددا وقوفه الثابت مع القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس في جميع القرارات والإجراءات التي تتخذها للدفاع عن المقدسات الإسلامية المسيحية وعن مشروعنا الوطني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم.



المجلس الوطني الفلسطيني

أمريكا لم تعد راعيا لعملية السلام بل شريكا للاحتلال في عدوانه على شعبنا

عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن بتاريخ ٧-١٢-٢٠١٧ في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان، اجتماعا برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، وحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش وأمين سر المجلس محمد صبيح.

وتم تخصيص الاجتماع لمتابعة التداعيات الخطيرة لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقراره نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وبحث سبل التحرك ومواجهة هذا القرار على المستويات كافة.

وفي بداية الاجتماع أكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني أن هذا القرار العدواني مرفوض جملة وتفصيلا، ولا يملك الرئيس الأمريكي ولا إدارته الحق في تقرير وضع القدس كعاصمة لإسرائيل، فهي ملك للشعب الفلسطيني وللأمتين العربية والإسلامية، وعاصمة أبدية للدولة الفلسطينية.

وشدد الزعنون على إن واجب الدفاع عن مدينة القدس بأقصاها وقيامتها مسؤولية كل العرب والمسلمين، لإفشال هذا القرار الذي عبرت كل دول العالم عن رفضها له وعدم التعاطي معه، فأصبح الرئيس الأمريكي معزولا ومحاصرا نتيجة خروجه وعدوانه على حقوق الشعب الفلسطيني واعتدائه على قرارات الشرعية الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة، فهي بعد هذا القرار لم تعد راعية للسلام بل شريكة للاحتلال في كل جرائمه وعدوانه على الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وأكد الزعنون دعمه لما دعا إليه الرئيس محمود عباس بالأمس من دعوة المجلس المركزي الفلسطيني إلى عقد دورة طارئة تشارك فيها جميع الفصائل لتأكيد الموقف الوطني الفلسطيني الموحد، ووضع كل الخيارات أمامه.

وفي نهاية الاجتماع أكد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على ما يلي:

أولا: حق شعبنا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكافة أشكالها لنيل حقوقه كافة في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ورفض أية مقترحات أو محاولات لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلبي الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ثانيا: الرفض المطلق لقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها، وهو اعتداء سافر على حقوق شعبنا القانونية والسياسية



والتاريخية والثقافية والدينية للمسلمين والمسيحيين في عاصمة دولته، وأن هذا القرار لا يترتب عليه أي أثر قانوني في تغيير وضع القدس كأرض فلسطينية محتلة، وفق ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في قرارها حول قضية الجدار العنصري عام ٢٠٠٤.

ثالثا: أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت طرفا وشريكا للاحتلال في استيطانه وعدوانه، ولم تعد راعيا لعملية السلام المنطقة،ويستدعي ذلك تقديم شكوى ضد الولايات الأمريكية في مجلس الأمن الدولي،والتحرك في الجمعية العامة للأمم المتحدة لرفض القرار الأميركي بشأن القدس ونقل السفارة إليها.

رابعا: القدس مدينة فلسطينية، أكدتها قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ (١٩٨٠)،٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية المستهدفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

خامسا: التأكيد على أن الرد على هذا القرار الأمريكي العدواني يكون بتسريع خطوات تنفيذ المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، وإزالة كافة العوائق التي قد تعترض طريقها، وحشد كافة الطاقات والإمكانيات لمواجهة المخاطر المحدقة بمشروعنا الوطني.

سادسا: توجيه التحية للقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الأخ الرئيس محمود عباس، ومطالبتها المضي قدما في نضالها الدبلوماسي والقانوني والقضائي بالانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مكانة دولة فلسطين، وتحريك الدعاوى القضائية ضد الاحتلال وجرائمه ومحاكمة قادته في المحكمة الجنائية الدولية، ودعم حركات المقاطعة للاحتلال وللبضائع الإسرائيلية والأمريكية، والطلب من القيادة الفلسطينية تشكيل لجنة قانونية والاستعانة بخبرات عربية ودولية للتصدي لهذا القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها .

سابعا: دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ قرار المجلس المركزي الأخير الصادر في آذار ٢٠١٥ بوقف التنسيق الأمني، وإجراء مراجعة شاملة للمرحلة السياسية التي بدأت منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن، واعتماد رؤية نضالية مستقبلية ضمن إستراتيجية عمل وطنية على المستويات كافة.

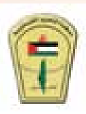
ثامنا: التأكيد على ما ورد في المذكرات التي أرسلها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لكافة للاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية التي شرح فيها الهجمة الاحتلالية الإسرائيلية على مدينة القدس من استيطان وطرد للسكان واقتحامات للمقدسات وغيرها من مسلسل التهويد، ومطالبة تلك الاتحادات إعلان موقفها الصريح والوقوف مع العدل والسلام وحقوق الشعوب، ومواجهة العدوان وإدانته الذي يمثله قرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس والاعتراف بها كعاصمة لدولة الاحتلال، في انتهاك صارخ لكل قرارات الشرعية الدولية، وأن ذلك يؤدي إلى مزيد من إشعال نار الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتدمير لكل فرص إحياء السلام في المنطقة.

تاسعا: دعوة أبناء الأمتين العربية والإسلامية للدفاع عن مدينة القدس، ومطالبة الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي برد عملي يرتقي لمستوى القدس وعدم الاكتفاء بالبيانات والإدانات، ومطالبة كافة الدول العربية والمؤسسات واللجان والأطر المعنية بمدينة القدس تحمل مسؤولياتهم جميعا وتنفيذ قراراتها الخاصة بمدينة القدس بتنفيذ قرارات القمم العربية وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشأت من أجلها، لتمكين المقدسيين من الصمود على أرضها الطاهرة باعتبارها خطا احمر يستلزم اتخاذ المواقف العربية السياسية والاقتصادية العاجلة لمواجهة ما تتعرض له المدينة المقدسة، للدفاع ليس عن حقوق الشعب الفلسطيني فيها كعاصمة لدولته فحسب،بل للدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية فيها. مطالبة الدول العربية

عاشرا: التعبير عن الاعتزاز بالرئيس محمود عباس أبو مازن وإخوانه في القيادة على مواقفهم وتمسكهم بحقوق شعبنا ورفضهم لكافة الضغوط التي تمارس عليهم، كما سجل المجتمعون تقديرهم لمواقف جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية المساندة الرسمية والشعبية الأردنية في الدفاع عن مدينة القدس، وعبروا عن افتخارهم بمستوى التنسيق العالي بين القيادتين في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين لحماية القدس والدفاع عنها.

حادي عشر: تعزيز صمود الشعب الفلسطيني هو من أولويات الأطر القيادية الفلسطينية كافة بتوفير كافة الإمكانات لتعزيز هذا الصمود على أرضهم والطلب من كافة الجهات الرسمية والشعبية بإمدادهم بالدعم المادي والسياسي توجيه التحية لأبناء شعبنا الصابر والمرابط على أرضه، الذي يقدم التضحيات تلو التضحيات دفاعا عن حقوقه في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه التي شرد منها وإقامة دولته المستقلة عاصمتها القدس.

ثاني عشر: توجيه التحية لأبناء شعبنا الصابر الصامد على أرضه الذي يسطر أروع معاني التضحية والفداء في سبيل نيل حقوقه كاملة في تقرير المصير وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، والتحية لأرواح الشهداء الأبرار وللأسرى والمعتقلين الأبطال في سجون الاحتلال والشفاء العاجل للجرحى .



قمة رؤساء البرلمانات العربية

اقرار برنامج مواجهة وسحب الرعاية الأمريكية لعملية السلام



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة محمد صبيح أمين سر المجلس وعضوية زهير صندوقة وعمر حمايل، في قمة رؤساء البرلمانات العربية التي عقدت في الرباط عاصمة المملكة المغربية بتاريخ ١٤-١٢-٢٠١٧ والتي خصصت لبحث تداعيات قرار الرئيس الأمريكي دونالاند ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها ، وشارك في هذه القمة ١٠ رؤساء برلمانات عربية وه رؤساء وفود برلمانية عربية، وقد أقرت قمة رؤساء البرلمانات بيانا وبرنامج عمل لمواجهة ذلك القرار العدواني.

فقد أعلن رؤساء البرلمانات العربية عن سحب الرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية كدولة راعية للسلام، وذلك لخروجها الصريح عن الشرعية والقانون الدوليين، واختيارها الواضح أن تكون طرفاً خصماً لا حكماً كما كان ينبغي أن يكون عليه الأمر.

وجاء هذا الموقف من رؤساء البرلمانات العربية في البيان الختامي الصادر عن قمتهم الطارئة بتاريخ ١٤-١٢-٢٠١٧ ، في العاصمة المغربية الرباط برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي، لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف ومتابعة تداعيات اعلان ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل الولايات المتحدة الأميركية سفارتها إليها.

وأكد رؤساء البرلمانات العربية، على دعم وحماية الرئيس محمود عباس، ودعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي ولنيل كافة حقوقه في العودة، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ورفض أيٍّ مقترحات أو محاولات لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلبيَّ الحد الأدنىَ من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

وعبر رؤساء البرلمانات العربية عن رفضهم قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب جملةً وتفصيلا، ورفضهم المطلق المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة، والدفع بالوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة لملك الأردن لدعم موقفه في المحافل الدولية، مؤكدين أن اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونَقْلَ سفارتها إليها باطل وغيرَ قانوني.

وقرر رؤساء البرلمانات العربية بذل كل الجهود للعمل على بناء مقر للمجلس الوطني لفلسطيني في مدينة القدس، مؤكدين مجددا على أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين، وطالبوا الحكومات والمؤسسات العربية كافة بتفعيل هذا القرار عملياً.

وعبر رؤساء البرلمانات العربية، في بيان قمتهم الطارئة عن رفضهم الشديد لموقف الإدارة الأميركية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعين إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً ودعماً صارخَيْن للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدين رفضهم لكافة المحاولات الأميركية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرون فيها ابتزازاً مرفوضاً.

وقرر رؤساء البرلمانات العربية أيضا تشكيلَ لجنة برلمانية للقيام بزيارات واتصالات مع الاتحاد البرلماني الدولي والمجموعات البرلمانية الجيو سياسية داخل الاتحاد، وكذلك البرلمانات القارية والجهوية والاقليمية لتحسيسها بخطورة القرار الأميركي وانعكاساته وتداعياته على مسلسل السلام في الشرق الأوسط، وعلى الوضع الاعتباري لمدينة القدس ومركزها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، فضلا عن السعي العملي المشترك للإبقاء على الوضع القانوني المعترف به والمضمون دوليا للقدس.



كما أشاد رؤساء البرلمانات العربية، بما يقوم به الملك محمد السادس، من موقعه كرئيس للجنة القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة مَعالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها. كما عبروا عن تقديرهم وشكرهم للمغرب ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومةً على استضافة هذا المؤتمر الطارئ للاتحاد، وتوفير كل أسباب نجاحه.

كما اقرت قمة رؤساء البرلمانات العربية برنامج عمل للتحرك على كافة المستويات السياسية والبرلمانية والقانونية والاقتصادية والإعلامية، ومن بين ما جاء في هذا البرنامج مطالبة البرلمانات العربية، الحكومات العربية تنفيذ قرارات القمم العربية الخاصة بالقدس، وخاصة قرار مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في عمّان ١٩٨٠، الي طالب بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها، وهو ما أكدته قمة بغداد عام ١٩٩٠وقمة القاهرة عام ٢٠٠٠.

كما تضمن برنامج العمل البرلماني العربي، مطالبة دول العالم الالتزام وتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٩-٨-١٩٨٠ الذي أكد عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول الى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، الى جانب قرارات مجلس الأمن: ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، ٤٦٥ و٤٧٦ (١٩٨٠)،و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وطالب البرنامج ايضا الفريق القانوني في الاتحاد البرلماني العربي بإعداد مذكرة قانونية والاستعانة بخبرات عربية ودولية للتصدي لهذا القرار الأميركي الأخير، وقانون الكونغرس الأميركي عام ١٩٩٥ بنقل السفارة الأميركية إليها والاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال.

كما ورد في برنامج عمل الاتحاد البرلماني العربي، العمل في اطار الاتحاد البرلماني الدولي بالطلب من حكومات البرلمانات الأعضاء في هذا الاتحاد الالتزام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بمدينة القدس: ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، ٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ (١٩٨٠)، ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية المستهدفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر ايضاً أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وأكد برنامج التحرك البرلماني العربي على تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني العربي في دورته رقم ٢٤ الذي أقر خطة عمل لجنة صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي لتجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي لتكون من أهداف الاتحاد البرلماني العربي لعام ٢٠١٨.

وفي الاطار الاقتصادي تضمن برنامج العمل، الطلب من البرلمانات العربية العمل الجاد مع حكوماتها ومؤسسات المجتمع المدني من اجل تنفيذ قرارات القمم العربية وقرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بمدينة القدس وأهلها من خلال بنك التنمية الإسلامي ووكالة بيت مال المسلمين، ودعوة شعوب الامة العربية والمؤسسات العربية الى تقديم التبرعات وفق هذه الآلية من أجل حماية القدس في وجه الأخطار وسياسات التهويد التي تتعرض لها.

كما تضمن برنامج العمل الذي اقرته قمة رؤساء البرلمانات العربية، تعزيز واحكام المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، والالتزام بجميع قرارات جامعة الدول العربية التي تحرم كافة أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال، ومقاطعة كافة منتجاته، ومساندة حركة المقاطعة العالمية وعلى رأسها B.D.S .

واقر البرنامج، دعوة جماهير الأمة العربية وشعوبها وقطاعات الأعمال كافة لمقاطعة البضائع الأميركية، حتى تعود الإدارة الأميركية عن قراراها العدواني على القدس، وذلك من خلال خطة عربية متكاملة تسهم في وضعها البرلمانات العربية.

كما تضمن البرنامج كذلك، العمل على اقرار خطة اعلامية برلمانية عربية بمخاطبة البرلمانات العالمية والاتحادات والملتقيات البرلمانات الإقليمية الدولية بشكل منتظم لشرح الانتهاكات الإسرائيليات تتعرض لها مدينة القدس بأهلها ومساجدها وكنائسها وتراثها الحضاري والإنساني، ووضع خطة برامجية تعليمية في المدارس والجامعات العربية لتعريف بمدية القدس وتاريخها ومكانتها لدى الامتين العربية والإسلامية في وجه سياسة التزوير الإسرائيلية.

صبيح يطالب قمة رؤساء البرلمانيات العربية بتقديم الدعم السياسي المادي لمواجهة القرار الأميركي

وطالب رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني محمد صبيح رؤساء البرلمانات العربية خلال كلمة المجلس الوطني في القمة، بموقف دولي حازم وصريح تجاه قرار الرئيس الأميركي بشأن مدينة القدس.

وقال: مطلوب تقديم كل الإمكانات لتعزيز صمود أهلنا في القدس سياسيا وماديا وإعلاميا واتخاذ سياسات عملية لمواجهة هذا القرار الأميركي الخطير.

وأضاف: يقف شعبنا الفلسطيني بكافة فئاته وقيادته مع الرئيس محمود عباس بكل القرارات والإجراءات التي اتخذه ضد هذا القرار الخطير، ونحن موحدين ومتحدين مع الأشقاء في الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني من أجل الدفاع عن القدس ورد العدوان، مؤكدين مجددا أن القدس هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية وكما نرفض بشكل قاطع أي محاولة للمساس بهذا الحق.

وطالب صبيح المجتمعين هذا الاجتماع العام بالعمل لضمان تنفيذ جميع قرارات القمم العربية الخاصة بالقدس، وسحب السفراء من أي دولة تقيم سفارتها في القدس التزاما بقرار مؤتمر القمة العربية رقم ١١ الذي انعقد في الأردن عام ١٩٨٠، والاستمرار في إحكام المقاطعة ضد إسرائيل.

وعدد صبيح أهداف السياسة الإسرائيلية والأميركية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ومنها تهويد القدس والعمل على تنفيذ الخطة الإسرائيلية ٢٠٢٠ التي تهدف إلى خفض عدد المقدسيين إلى إدانة حد ممكن والسيطرة الكاملة على الأرض، وتوسيع محيط القدس ليشمل الكثير من قرى شمال غرب القدس، والخلاص من التجمعات البدوية وتغيير أسماء الأحياء والأماكن، وهدم البيوت وفرض الضرائب، والإعدام بدم بارد، والمداهمات والاعتقالات المستمرة ليل نهار.

وأوضح أن هذه السياسة تضمن أيضا التوسع في الاستيطان والمستوطنات القائمة في القدس والضفة الغربية والجولان، ومصادرة الأراضي بالقوة العسكرية في كافة مدن الضفة الغربية.

وقال صبيح: هناك سياسة إسرائيلية خطيرة يقودها نتنياهو لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتصغير وكالة الغوث الدولية تسلهم أوساط في الكونغرس في هذا العمل العدواني الخطير.

وأشار إلى الضغط الشديد الممارس على القيادة الفلسطينية لإنهاء قضية الأسرى وحجز أموال السلطة والشعب الفلسطيني، مضيفا: وتدعم أميركا وبخاصة الكونغرس هذا الأمر، حتى طال الموضوع بعثة فلسطين في واشنطن بحجة الإرهاب.

وتابع: إن إسرائيل تفرض حصارا ظالما وغير قانوني على قطاع غزة، وتشن حربا على شعبنا، وتستمر الاعتداءات المسلحة بحق جميع المحافظات الفلسطينية.

كما تقدم صبيح باسم المجلس الوطني الفلسطيني، وباسم رئيسه سليم الزعنون، وباسم الوفد الفلسطيني، الشكر للملك محمد السادس ولشعبه لهذه المبادرة لعقد هذا الاجتماع ومساندة ودعم من المجلس الوطني الفلسطيني ومن المجالس العربية.

وقال صبيح: إن دائرة الرفض جاءت لقرار ترمب جاءت من شعوب أمتنا العربية وقادتها، ومن الدول الصديقة والحريصة على السلام مثل روسيا، والصين، وكندا، ودول أميركا اللاتينية، بالإضافة إلى حاضرة الفاتيكان، والأزهر الشريف والأمم المتحدة.

وأردف: إن الإدارة الأميركية أطلقت يد إسرائيل لتهويد القدس، واستكملت سياستها الواسعة في التطهير العرقي، إذ جندت الحكومة الإسرائيلية مجموعات كثيرة من متطرفين عنصريين، مثل منظمة العاد و٢٣ منظمة أخرى غيرها لتهويد القدس ورصدت لها الأموال الوفيرة، ووفرت لها حماية الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الأخرى، ما يتطلب التصدي لذلك والعمل على دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني.

وأضاف صبيح إن الرئيس الأميركي بإعلانه القدس عاصمة لإسرائيل، انتهك القانون الدولي والقرارات الدولية منذ القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ وحتى القانون الأخير لمجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، كما أخل ترمب بكل تعهدات ومواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من الرئيس نكسون إلى بوش إلى كارتر كلنتون إلى أوباما بأن القدس الشرقية أرض محتلة وجزء لا يتجزأ من أراضي الضفة المحتلة عام ١٩٦٧.

وقال صبيح: إن الإدارة الأميركية مطالبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمة القدس الشرقية، وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي اعترف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة وهي على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمتها.



الاتحاد البرلماني الدولي

قرار الرئيس الأمريكي يقوض حل إقامة الدولتين

أكد الاتحاد البرلماني الدولي أن القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي دونالاند ترامب بخصوص مدينة القدس يتناقض مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، وسيكون له عواقب على عمليات السلام في الشرق الأوسط.

وأعرب الاتحاد البرلماني الدولي رداً على رسالة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون لرئيسة الاتحاد حول قرار الرئيس الأمريكي، عن أسفه للقرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

وأشار الاتحاد البرلماني الدولي أن القرار يقوض الوضع القانوني والسياسي لتسوية سلمية بين إسرائيل وفلسطين، وأية آمال في إقامة حل الدولتين.

وأكد الاتحاد البرلماني الدولي أنه سيواصل متابعة جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار والسلام بين الطرفين إسرائيل وفلسطين، وفي منطقة الشرق الأوسط.

الجمعيتان البرلمانيتان الآسيوية والمتوسطية

ترفضان قرار الرئيس الأمريكي

عبّرت الجمعيتان البرلمانيتان الآسيوية والمتوسطية عن رفضهما لقرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

وقالت الجمعيتان في رسائل لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون وبيانات منفصلة صدرت عنهما: إن القرار الذي أصدرته الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨، ويعتبر هذا القرار لاغياً وباطلاً، ويجب الحفاظ على قدسية مدينة القدس ووضعها التاريخي.

وأشارت الجمعيتان إلى أن قرار إسرائيل أصلاً بضم القدس وجميع أفعالها وممارساتها في هذا الإطار غير مقبولا مطلقا وغير قانونية ويرفضها الضمير الإنساني والتاريخ.

وشددت الجمعيتان على أنه لن يتحقق السلام إلا بوجود دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على النحو الذي حددته قرارات الأمم المتحدة، والانتهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي في القدس الشرقية والضفة الغربية.

ويعتبر هذا القرار تشجيعاً للاحتلال، وسيؤدي عدم الاستقرار في المنطقة ويؤدي نحو خطير إلى تدمير فرص تحقيق للسلام، وسيكون له آثار سلبية على المنطقة برمتها.

وأعربتا عن خيبة الأمل من تصريحات إدارة ترامب بشأن فشل الدبلوماسية التقليدية في إحراز أي تقدم ملموس على عملية السلام في السنوات الأخيرة.

يذكر أن الجمعية البرلمانية الآسيوية تضم في عضويتها ٤٢ برلمانا أسيويا، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تضم في عضويتها ٢٨ برلمانا من الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.



الجمعية العامة للأمم المتحدة ترفض قرار ترامب بشأن القدس بعنوان

رفضت الجمعية العامة للام المتحدة بتأييد ٨٢١ دولة ومعارضة ٩ دول وامتناع ٥٣ عن التصويت في جلستها الطارئة تحت بند متحدون من أجل السلام بتاريخ ١٢-٢١-٧١٠٢ قرار الرئيس الأمريكي ترامب، بالاعتراف بالقدس عاصمة لدول الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارة بلاده من تل ابيب اليها .

وقد جاء هذا الدعم الكبير رغم التهديدات العلنية للإدارة الأميركية وسفيرتها في الأمم المتحدة بحق الدول التي ستدعم مشروع القرار.

وفيما يلي نص القرار المعتمد : وضع القدس : إن الجمعية العامة، بتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار A/SER/٢٧/٥١ الصادر في ٠٣ تشرين ثاني ٧١٠٢ حول القدس،

وبتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (٧٦٩١) و ٢٥٢ (٨٦٩١)و ٢٦٧(٩٦٩١)و ٢٩٨ (١٧٩١) و ٣٣٨ (٣٧٩١) و٤٤٦ (٩٧٩١) و ٤٦٥ (٠٨٩١) و ٤٧٦ (٠٨٩١) و ٤٧٨ (٠٨٩١) و ٢٣٣٤ (٦١٠٢)،

وإذ تسترشد بمقاصد ومباديء ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يؤكد مجددا، في مجله أمور، عدم جواز الإستيلاء على الأراضي بالقوة، وإذ تضع في اعتبارها المركز الخاص الذي تتمتع به مدينة القدس الشريف، ولا سيما الحاجة إلى حماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة والحفاظ عليه، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإذ تشدد على أن القدس تشكل إحدى قضايا الوضع النهائي التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإذ تعرب في هذا الصدد عن بالغ أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس،

١-تؤكد أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الإمتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرار مجلس الأمن ٤٧٨(٠٨٩١).

٢-تطالب جميع الدول الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الإعتراف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

٣-تكرر دعوتها إلى عكس مسار الإتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين والى تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السالم العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ٧٦٩١.

٤-تقرر دعوة الجلسة الطارئة المؤقتة الخاصة للإنعقاد وتكليف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب جلسة لإستئناف عملها بناء على طلب الدول الأعضاء.

والقرار أعلاه سيكون له أهمية كقرار ملزم لكل دول العالم باعتباره صادرا وفقا للقرار ٣٧٧ بعنوان "متحدون من أجل السلم" الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٠٥٩١، ويقضي هذا القرار بأن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بعد فشل مجلس الأمن بسبب استخدام الفيتو- كما حصل بتاريخ ٨١ ديسمبر٧١٠٢ عندما أحبطت الولايات المتحدة الامريكية مشروع قرا تقدمت به مصر وأيدته ٤١ دولة أعضاء في مجلس الامن-، يكون لها نفس القوة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن.

وكما يقول المختص في القانون الدولي الدكتور معتز قفيشة: لن يكون هنالك تنفيذ عسكري لهذا القرار، انما سيكون ملزما من أربع نواح على الأقل هي: (١) القرار قد يمنع دولا أخرى التي قد تفكر بنقل سفاراتها إلى القدس؛ (٢) يمكن أن يستخدم القرار كأساس قانوني لأي قرار قد يصدر عن محكمة العدل الدولية مستقبلا، مثلا وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وبروتوكولها؛ (٣) قد تكون هنالك إمكانية لاستخدام قرار الجمعية العامة الملزم أمام القضاء الأمريكي لإبطال قرار ترمب بنقل السفارة؛ (٤) سياسيا، سيساهم القرار في عزل غباء ترامب وإدارته باعتبارها إدارة بلطجة تدعم حكومة الاحتلال الإجرامية. كل هذا قد يساهم، بدوره، بإحياء القضية الفلسطينية عموما وقضية القدس خصوصا، وحشد المزيد من الدعم الدولي، وربما من الداخل الأمريكي أيضا، للحق الفلسطيني.

المجلس الوطني الفلسطيني- قرار الأمم المتحدة انتصار للقدس وادانة جماعية لأمريكا

قال المجلس الوطني الفلسطيني ان العالم انتصر مرة أخرى لفلسطين وعاصمتها القدس بعد قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم في دورتها الطارئة تحت بند «متحدون من أجل السلام»، الذي رفض أي تغيير على الوضع القانوني للقدس، وأكد بطلان القرار الامريكي.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه١٢-٢١-٤١٠٢ بتاريخ أن هذا التصويت ودعم الأغلبية الكبيرة لدول العالم للقرار الذي جاء تحت عنوان» وضع القدس» رغم الغطرسة العمياء والتهديد الذي مارسته مندوبة الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر ادانة جماعية وصريحة وبالغة القوة للقرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة اليها، عدا عن كونه باطل ولاغي ومرفوض، صفعة مباشرة لسياسة الابتزاز والوعيد التي انتهجتها الولايات المتحدة.

ووجه المجلس الوطني الفلسطيني الشكر والتقدير لكل الدول ال ٨٢١ التي عبّرت عن ارادتها الحرة ودافعت عن مبادئها وصوتت لصالح القرار الذي رفض أية قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، وليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والذي دعا ايضا جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، التزاما بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ لعام (٠٨٩١)؛



الزعنون يثمن دور الملك عبد الله الثاني في الدفاع عن القضية الفلسطينية

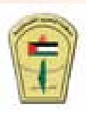
استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه بعمان وفداً من لجنة فلسطين في مجلس الأعيان الأردني برئاسة معالي السيد حيا اسليم القرالة والإخوة الأعيان معالي السيد صخر مروان دودين ومعالي السيد مازن سليمان الساكت وبمشاركة الأخ محمد صبيح، أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي بداية اللقاء رحب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بالضيوف الكرام وثمن دور جلالة الملك عبد الله الثاني في الدفاع عن القضية الفلسطينية وأثنى على الدور الذي تقوم به لجنة فلسطين والجهود الذي تبذلها خدمة للقضية الفلسطينية ولأبناء شعبنا الفلسطيني على مختلف المستويات، وأشار إلى التعاون الوثيق بين الجانبين فيما يخص القضية الفلسطينية وقضية القدس والقضايا العربية بشكل عام.

وأكد الزعنون أن هذا اللقاء، يأتي في إطار التنسيق الدائم فيما بين جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس.

وجرى خلال اللقاء استعراض الأوضاع الفلسطينية وما تمر به الأمة العربية وقد أوضح الجانب الفلسطيني ما جرى خلال اجتماعات القاهرة حول موضوع المصالحة وتقدير الدور المصري في انجاز هذا الدور الهام وما يطرح حول إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وما يمكن القيام به بهذا الصدد.

واتفق الجانبان على تعزيز العمل البرلماني الفلسطيني الأردني المشترك في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية والاستمرار في التعاون والتنسيق والتواصل الأخوي وأهميته في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية



الموقف المشرِّف للمقدسيين

في هبة المسجد الأقصى المبارك



بقلم: الشيخ محمد أحمد حسين
المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية
خطيب المسجد الأقصى المبارك



المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين، وثاني مسجد وضع في الأرض لعبادة الله، ومسرى الرسول، صلى الله عليه وسلم، وأحد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها، يتعرض لحرب ضروس، واستهداف بغيض من قبل طائفة من أعداء وجوده وبقائه.

تقابلها بسالة منقطعة النظير من رواده وأحبابه، ظهرت جلية صلبة، رغم سلميتها في المحنة الأخيرة التي انتابته، فالمسجد الأقصى في دائرة الاستهداف الماكر والكيد الصعب، والأمة الإسلامية لا تبذل المطلوب لنصرته، غير أن الملتصقين بهمه، المتجرعين جراحه، مشاركوه في تلقي البطش والقمع، انبروا للدفاع عن باحاته وقبابه ومساطبه ومآذنه ومحاريبه، فلما أزف الفداء، كان منهم الإقدام والإبداع، فلم ترعبهم آلات البطش، ولا أراجيف التخويف، فاصطحبوا قلوبهم العامرة بحرارة الحب والشوق لمسجدهم الأقصى، مستظلين بإيمان ويقين أن الله معهم ويدافع عنهم، لأنهم أصحاب حق مغتصب، وحرية مسلوبة، لكن إرادتهم فولاذية، وفي النهاية أزال الله الغمة عن المسجد الأقصى، في هذه الجولة، التي حق لها أن تستذكر، وتدرس بتدبر وإمعان، للاستفادة من دروسها وعبرها، بعيداً عن أي تهويل أو تضخيم للأمور والنتائج، فقد شكلت المحنة الأخيرة التي تعرض لها المسجد الأقصى مرتعاً خصباً لمتدبري سجال المواقف وقارئي الأحداث، فكانت ملهمة للعدو والصديق، لاستنباط الرسائل والدروس والعبر، التي يقرؤها أصحاب الصلة كل بطريقته وفهمه، ويمكن الوقوف المجمل عند بعض تلك الرسائل، وذلك على النحو الآتي:

القدس والمسجد الأقصى خط أحمر وراءه بركان:

من أبرز الرسائل المهمة التي أطلقها حماة الأقصى في مواقفهم من محنته الأخيرة، رسالة التأكيد على أن استهداف وجود المسجد الأقصى، أو تقسيمه زمانياً أو مكانياً، لن يتحقق برضا الغيورين على قبلتهم الأولى، وسكوتهم عن الحراك لا يعني بحال من الأحوال موت قلوبهم، وانطفاء حبهم له وتحديقهم تجاهه، وإنما هو الغليان بعينه، الذي يجري في عروقهم مجرى الدم، يظهر من مجموعهم، أو من بعضهم بصورة حمم بركانية، بين الحين والآخر، فعلى الرغم من آلة البطش، وتقنيات المحاصرة، ظهر من يقاوم الغطرسة بسجادة الصلاة، التي اتخذت لها مواضع في شوارع القدس وأزقتها، لتعلن أن أصحابها يتواصلون مع مسجدهم الأقصى، حيث يتيسر لهم الوجود، فأنظارهم إليه تصبو، وقلوبهم له عاشقة، وأبدانهم وأرواحهم له فداء، ولن يهدأ للعالم حال، إذا تم المس بالمسجد الأقصى، فهو بموجب عقيدة المسلمين عظيم، وهم سيجدون أرواحهم رخيصة فداه، بل لن يجدوا لحياتهم معنى بعده، لأنه مرتبط لديهم بما هو أسمى في القيمة والقدر من الآباء والأبناء والإخوة والعشيرة والتجارة والمال، وقد فقهوا من المدرسة القرآنية ذلك، حين خاطبهم رب العالمين قائلاً: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة: ٢٤)

فحب الله ورسوله، صلى الله عليه وسلم، والجهاد في سبيله يفوق في قلوبهم حب ما عدا ذلك، وحب المسجد الأقصى ينبثق من الحب المتفوق، فهو مسجد الله، وقبلة عابديه الأولى، وثاني المواضع في الأرض التي وضعت لعبادة الله، وإليه أسرى بعبده من بيته الحرام، وهو موطن الجهاد والرباط، لذلك لن يهون في نظر المسلمين، ولن يقبلوا المس بحرمته، ولو كلفتهم حمايته أرواحهم ودماءهم، ولو ضاقت عليهم بسببه الدنيا بما رحبت.

الإيمان بالمبادئ، والتمسك بالحق والإرادة الصلبة من أبرز عوامل الانتصار:

المواقف السلمية البسيطة في عدتها، الكبيرة في تأثيرها، حققت انتصاراً ظاهراً في الجولة السابقة لمحنة المسجد الأقصى، فعلى الرغم من قساوة المحنة، وبالغ ألمها، حيث أغلق المسجد أمام ذكر الله وذاكريه، فحرم من إعماره بالأذان والصلاة، ولم تقم فيه صلاة



الجمعة ولا خطبتها، لأول مرة منذ عشرات العقود من السنين، ومع ذلك ودون تخطيط من أحزاب البشر وفصائلهم، كان الإلهام الرباني لأفكار العلماء المخلصين، والناس الغيورين على حرمات مسجدهم، ومسرى نبيهم، صلى الله عليه وسلم، فعلى الرغم من الثكنة العسكرية المدججة التي حاصرتهم، وإجراءات البطش والتخويف والملاحقة، إلا أنهم كانوا يزيدون مع الأيام والأوقات من تواجدهم حول أبواب المسجد ولا يتناقصون، مما يدل على الإصرار البالغ، والعزائم القوية، التي بها تهون الصعاب، والشاعر يقول:

إِذَا كُنتَ ذَا رَأْيٍ فَكُن ذَا عَزِيمَةٍ ... فَإِنَّ فَسَادَ الرَّأْيِ أَن تَتَرَدَّدَا

وأخوه المتنبي يقول:

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ ... وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ

وَيَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا ... وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعَظَائِمُ

فكيف إذا نبع العزم من عقيدة صلبة، وإيمان قوي؟! والله تعالى يقول: ﴿...فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: ١٥٩)

أهمية وحدة المواقف المشرفة، ونبذ الخلافات جانباً لتحقيق الإنجازات:

ما حققه حماة الأقصى من إنجازات انتزعوها من سحب الحصار، وغطرسة السجان، يرجع الفضل فيها إلى عوامل عديدة، من أبرزها الحرص على وحدة الموقف، ونبذ الخلاف والنزاع، الذي يعد من أبرز عوامل الفشل والخيبة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦)، ولم يبعد عن هذا المنحى التعبير القرآني الصريح عن حب الله للذين يقاتلون في سبيله صفاً، حيث قال جل ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفّاً كَأَنَّهُم بُنيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ (الصف: ٤)، وفي محنة الأقصى الأخيرة تجلت المواقف الموحدة بين علماء المسجد الأقصى ومسؤولي إدارة شؤونه، ومن يقف من ورائهم من جهات سياسية وقيادية، وشرائح مجتمعية مدنية تمثل ألوان الطيف المجتمعي جميعه، حتى إن المواطن المسيحي الغيور على قضاياه الوطنية سارع إلى الوقوف في الصف المنافح عن حمى المسجد الأقصى باعتباره مقدساً لديه بدرجة لا تقل عن قداسة كنائسه.

الحكمة والحزم والإصرار في المواقف الصعبة ومعالجة الأزمات:

من الرسائل الجلية التي يمكن قراءتها بتدبر حسب التغريدات التي كتبتها أحداث جولة المحنة الأخيرة التي تعرض لها المسجد الأقصى، أن التعامل بحكمة وروية مع الأحداث رغم قسوتها، بالتزامن مع الحزم والإصرار على التمسك بالحقوق والثوابت، جنب المسجد وأهله سفك المزيد من الدماء، وفوت على المكيدين كثيراً من الفرص، فاحتاروا بالذي يجري، واضطروا أخيراً إلى النزول من على رؤوس شجر الغطرسة والسادية، مكرهين مرغمين، لأنهم كادوا للأقصى كيداً، وكاد الله كيداً، وأمهلهم رويداً حتى نزلوا لحكمه صاغرين، ومكروا له مكراً، فخابوا ومكرهم شر خيبة، فقد ألهم الله المنافحين عن المسجد الأقصى بقيادة علماء لم تكن لهم أطماع بناشين، ولم يكن بينهم تنافس على اعتلاء منابر، وإنما انخرطوا مع إخوانهم المواطنين في صف الدفاع عن مسجدهم بحنكة وحكمة وقوة مواقف، آتت أكلها نصراً فخر به المخلصون من أبناء الأمة أينما تواجدوا؛ لأنه تحقق في زمن عزت فيه الانتصارات، ورضخت فيه الهامات، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الصبر والمصابرة والمرابطة والتقوى:

مصطلحات أربعة أمر الله المؤمنين بها في الآية التي ختم بها سورة آل عمران، فقال جل ذكره: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ٢٠٠)، والمتأمل في الأحداث التي رافقت محنة المسجد الأقصى الأخيرة، يلمس معاني هذه المصطلحات العظيمة، تلون سلوك الجماهير المؤمنة التي نافحت عن مسجدها باستبسال، خلف علماء لم يتنازعوا أمر السيادة والقيادة، ولم يتنافسوا سوى على شجاعة المواقف والجلد فيها، رغم ما أصاب بعضهم أو جلهم من الطعن في السن، فكان الجلد المطعم بالصبر خلقهم، ومن انقادوا لهم في المنافحة السلمية الشجاعة عن المسجد الأقصى، ونحسب أن تقوى الله دفعت معظمهم ليكون منهم ما كان، حتى قضى الله أمراً كان مفعولاً، بحوله سبحانه وقوته، وهم يدركون أن أقصاهم عاد ليس إلى الرخاء والدعة، بل إلى مزيد من الاستهداف، ولكن دون خنوع من حماته ومحبيه والمنافحين عنه، الذين يرجون له السلامة والتحرير الأكبر، وما ذلك على الله بعزيز.

أهمية معاضدة حماة الأقصى وسدنته والمرابطين فيه من قبل أبناء أمتهم:

الدعم والمساندة للمسجد الأقصى وحماته ورواده والمرابطين فيه، حق واجب، يرفض اعتباره من أبواب الفضل والإحسان، فالأمر جلل، ويتعلق بعقيدة المسلمين وعبادتهم ووجودهم، فليس المسجد الأقصى من الأملاك الخاصة بفئة من المسلمين دون سواهم، بل يخص مسلمي الدنيا السالفين والحاضرين والقادمين، عرباً وعجماً، أليس هو المسرى الذي أسرى إليه الله برسوله، صلى الله عليه وسلم، من مكة المكرمة، وهذا شأن عام لا يتعلق بفئة من المسلمين دون سواها، ومثله كذلك كون المسجد الأقصى القبلة الأولى للمسلمين، وثاني مسجد وضع في الأرض لعبادة الله، وما دام الأمر كذلك، فلن يقبل من المسلمين خذل مسجدهم وإخوانهم فيه.

فعلى المسلمين في مواقعهم جميعها، مسؤولين ورعية، أن يهبوا لنجدة أقصاهم، بكل ما أوتوا من قوة وإمكانات، ومن مجالات الدعم والمساندة التي يمكن أن تؤتي أكلها الطيب، شد الرحال إلى المسجد الأقصى، في إطار الضوابط الشرعية التي تحقق المطلوب دون التلبس بمحاذير مضادة، كالتطبيع مع المحتل، والتساوق مع أطماعه، وتسويغ جرائمه، وفرق كبير بين زائر القدس والمسجد الأقصى بهدف نصرتهما، وبين زيارتهما سياحة فحسب، أو بلا هدف نبيل مسبق، أو بصورة تزين بشاعة المحتل، وتغض الطرف عن غطرسته، وبطشه، وإفساده، وتخريبه لبيته المبارك به وبما حوله، فطوبى لكل من ساهم بما يستطيع من جهد ووسائل، ولو بكلمة طيبة في سبيل معاضدة حماة المسجد الأقصى المرابطين على ثغر مهم من ثغور الأمة.



الانتهاكات الصهيونية بحق أطفال القدس والصحفيين والمسجد الأقصى والأرض

إعداد: غيدة التفكجي

كشف تقرير حقوقي مشترك لمنظمتين حقوقيتين، عن انتهاكات واسعة تنفذها سلطات الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة.

وقال التقرير الصادر عن «المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان - بتسيلم» و«مركز الدفاع عن الفرد»، إن السلطات الإسرائيلية تعمد إلى اعتقال الفتيان الفلسطينيين من مدينة القدس في ساعات الليل المتاخرة ، وتقوم بتكبيلهم بالأصفاد دون أي مبرّر لذلك، وتتركهم لفترات طويلة في انتظار التحقيق معهم، والذي يتم دون وجود العائلة أو المحامي، ودون إطلاعهم على حقهم في الصمت أثناء التحقيق .

"وبعد ذلك ، يجري اعتقالهم في ظروف قاسية طيلة أيّام بل وأسابيع ، حتّى إذا كان التحقيق معهم قد انتهى، وفي بعض الحالات يتمّ كلّ ذلك مرفقًا بالتهديد والشتائم والعنف الجسديّ - سواء قبل التحقيق أو خلاله .«

ويتم تعذيبهم منذ اللحظة التي يعتقل فيها هؤلاء الفتيان ويتمّ إقصاء عائلاتهم عن مجريات الأمور، وهو ما يضطرهم إلى عبور محنة الاعتقال والتحقيق وحيدين تمامًا.

وأكد التقرير أن سلطات الاحتلال تمارس الضغط على الأطفال الفلسطينيين المعتقلين لديها لإجبارهم على الإدلاء باعترافات رغما عن إرادتهم؛ بعضها بلغة لا يفهمونها؛ بحيث تصبح لاحقًا مستندًا لتجريمهم في لائحة الاتّهام المقدّمة ضدّهم.

واستنادا على شهادات ستين طفلاً فلسطينياً تعرضوا لعملية الاعتقال والتحقيق في السجون الإسرائيلية، انتهاكات سلطات الاحتلال للقوانين التي تنص على أن اعتقال القاصرين يجب أن يتم ضمن ظروف تناسب سنّهم؛ بما في ذلك توفير المأكل والمشرب الصحّي، وتوفير الدراسة وزيارات باحثين اجتماعيين ، وكذلك السماح لهم بزيارة اسرهم والاتصال بهم.

ويؤكد التقرير أن سلطات الاحتلال تحاول توفير غطاء شكليّ لما هو في الواقع «انتهاك منهجيّ واسع النطاق وموثّق لحقوق الإنسان الأساسية يطال مئات الفتية في كلّ سنة، على امتداد سنوات احتلال الاراضي الفلسطينية».

وبالرغم من ذلك لا يوجد ولا يمكن إيجاد تبرير لهذه الممارسات المتطرّفة التي يقوم بها جهاز تطبيق القانون الإسرائيلي تجاه الفتية في مدينة القدس (...)، وهذا الواقع الذي يصفه التقرير هو جزء من بنية أو هيكليّة السيطرة الإسرائيلية على السكّان الفلسطينيين في مدينة القدس.



تصاعد خطير في الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصحفيين

تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصحفيين الفلسطينيين بشكل خطير، شملت الاستهداف المباشر بإطلاق الرصاص والاعتداء بالضرب والحرمان من التغطية والاعتقال ومداهمة المكاتب الصحفية ومصادرة مواد ومعدات إعلامية

إن تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية بحق الصحفيين في القدس المحتلة يأتي في سياق محاولة إرهاب الصحفيين ومنعهم من مواصلة تغطيتهم الصحافيه لاحداث العدوان المتصاعد بحق المدينة المقدسة والمسجد الاقصى،ان الانتهاكات بحق الصحفيين خلال الفترة القصيرة الماضية بلغت نحو (٩٥) انتهاكا، تركزت في مجملها في مدينة القدس بالتزامن مع العدوان على المسجد الأقصى، ما أسفر عن إصابة العشرات من الصحفيين بحالات اختناق وجروح مختلفة. إن قوات الاحتلال اعتقلت خمسة صحفيين من القدس ورام الله قبل أن تعاود الإفراج عنهم بعد استجوابهم والتحقيق معهم في محاكم الصلح الإسرائيلية في القدس.

وعلى صعيد انتهاكات الاحتلال تجاه المؤسسات الإعلامية، فقد اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مقر شركة «بال ميديا» للخدمات الإعلامية برام الله والتي تقدم خدماتها الإنتاجية لقنوات القدس، الميادين، وروسيا اليوم، والمنار الفضائية، وخلعت أبوابها وسرقت أقراصاً صلبة وعبثت بمحتويات المكاتب. وسبق ذلك اقتحام شركة «رام سات» والتي تقدم خدماتها الإعلامية لفضائية القدس وقامت بمصادرة اقراص صلبة وتخريب محتويات أخرى.

كما اننا نثمّن عاليا الجهد المقدّر الذي يبذله كافة الزملاء الصحفيين ووسائل الإعلام المحلية الذين يواصلون الليل بالنهار من أجل نقل الحقيقة وكشف جرائم الاحتلال، رغم ما يتعرضون له من قمع وإرهاب وملاحقة، لم ولن تفلح في ثنيهم عن مواصلة دورهم ورسالتهم الوطنية والأخلاقية من خلال الانحياز لشعبنا ومظلوميته في مواجهة الاحتلال وجرائمه. لن يُخمد صوت الحقيقة.

اقتحامات الاحتلال المتكررة للمسجد الأقصى

قالت الهيئات الإسلامية في القدس، إن المسجد الأقصى المبارك، يعيش هذه الأيام مرحلة خطرة، بالتزامن مع اقتحام مئات المستوطنين للمسجد الاقصى خلال الأعياد اليهودية.

وأضاف البيان: أن المسجد الأقصى مستباح من المستوطنين اليهود، بحماية شرطة الاحتلال وبدعم من حكومتها ، داعية (الهيئات الإسلامية) جميع الفلسطينيين إلى شد الرحال للمسجد الأقصى..

ويشهد المسجد الاقصى اقتحامات مكثّفة لمئات المستوطنين اليهود، تقوم على حماية الاقتحامات شرطة الاحتلال الإسرائيلية

وقد رصدت دائرة العلاقات العامة والاعلام في محافظة القدس الانتهاكات الاسرائيلية في المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك ، حيث اقتحم١٨٨٧ مستوطناً و ٢٥ عنصراً من المخابرات والشرطة و ٦٨ طالباً يهودياً من بينهم « طلاب من أجل الهيكل» و١٨٩٤٣ سائحاً، المسجد الأقصى المبارك في الفترة القصيرة الماضية بعد هبة الاقصى.

كما قرر وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان نقل إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي «جالي تساهل» لمدينة القدس. وحددت وزارة الأمن الإسرائيلية من حيث المبدأ مبنى في مدينة القدس يعرف



باسم «متحف سجناء المنظمات السرية» الواقع في منطقة المجمع الروسي. ويذكر أن إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي موجودة في مدينة يافا منذ العام ١٩٥٨.

كما دعا ائتلاف ما يسمى «منظمات الهيكل» المزعوم جمهور المستوطنين الى تكثيف وتصعيد الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك عشية الأعياد اليهودية، حيث سيكون أولها «رأس السنة العبرية». ويتوقع اقتحام الآلاف من (الإسرائيليين) المسجد الأقصى خلال موسم الأعياد اليهودية، والتي تستمر طيلة شهر تشرين الأول/أكتوبر. فيما وضعت قوات الاحتلال نفسها في حالة تأهب قصوى لتأمين استباحة المستوطنين والجماعات اليهودية للمسجد الأقصى. ومن المتوقع أن تحاول عصابات المستوطنين إقامة طقوس وشعائر تلمودية في الأقصى المبارك، فضلاً عن عربدات واعتداءات على المقدسيين وممتلكاتهم خلال مسيراتهم الاستفزازية في القدس القديمة خاصة.

وقد هدمت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، ترافقها قوة عسكرية معززة، مغسلة سيارات في حي بيت حنينا شمال القدس؛ بحجة عدم الترخيص.

كما ادت مجموعة من غُلاة المستوطنين ، شعائر وصلوات تلمودية في «ساحة الغزالي» أمام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب الأسباط، بحراسة معززة من قوات الاحتلال. حيث اقتحم ١٠١ مستوطن و١١٩٧ سائحاً المسجد من باب المغاربة، بحراسات مشددة من قوات الاحتلال الخاصة، ووسط تواجد ملحوظ للمصلين وانتشارهم برحابه الطاهرة. ويُشار أن «ساحة الغزالي» كانت مسرحاً لاعتصامات حاشدة ومكاناً لصلاة المصلين خلال احتجاجات المواطنين على وضع كاميرات وجسور حديدية أمام المسجد الأقصى منتصف تموز الماضي.

وكانت أعداد كبيرة من المستوطنين اقتحمت خلال ما يسمى «عيد رأس السنة العبرية» المسجد الأقصى، وسط قيود فرضتها سلطات الاحتلال على المصلين وطلبة مدارس الأقصى.

كما منعت سلطات الاحتلال ، تنظيم فعالية رياضية على ملعب «برج اللقلق» بالقدس القديمة، بحجة تنظيمها من قبل السلطة الفلسطينية. وقامت قوات الاحتلال باقتحام مقر برج اللقلق – حي باب حطة بالقدس القديمة، واغلقت ملعبه لمنع تنظيم فعالية رياضية «مباراة بين فريق البرج وفريق بريطاني» بحجة أن الفعالية تابعة / أو من قبل/ أو برعاية

السلطة الفلسطينية، بدون تصريح أو مكتوب متفق عليه في قانون بند ٣ (أ)، حسب قانون تطبيق الاتفاق الوسط بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (تحديد النشاطات) ١٩٩٤، بأمر من وزير «الأمن الداخلي جلعاد أردان».

وقد منعت سلطات الاحتلال بقرار موقع من وزير أمنها الداخلي «جلعاد أردان»، عقد ندوة ثقافية في قاعة المسرح الوطني الفلسطيني «الحكواتي» وسط القدس المحتلة، بادعاء تنظيمها من قبل السلطة الفلسطينية. ويذكر أنه كان من المقرر عقد ندوة تتحدث عن « الفلسطينيين العرب الذين طُردوا من ديارهم عامي ١٩٤٨، و١٩٦٧» وقد ألصقت قوات الاحتلال قرار المنع على مدخل المسرح الوطني.

مخططات استيطانية جديدة بالقدس

أعلن النائب يوآف كيش من حزب الليكود اليميني -الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن لجنة حكومية ستوافق على مشروع قانون باسم "قانون القدس الكبرى" .

وسيتم بموجب هذا القانون توسيع صلاحيات بلدية القدس الإسرائيلية لتشمل كتلا استيطانية في جنوب وشرق المدينة، ولكنها في الضفة الغربية المحتلة منذ خمسين عاما. وستؤدي موافقة اللجنة الحكومية لتسريع تقديم مشروع القانون وإقراره في الكنيست.

وسينص مشروع القانون وفق الملاحظات التفسيرية المرافقة له على ضم مستوطنة معاليه أدوميم الكبيرة شرق القدس لحدود المدينة الموسعة. كما سيضم مستوطنة بيتارعيليت لليهود المتشددين جنوب غرب القدس وكتلة غوش عتصيون إلى الجنوب بالإضافة الى مستوطنتي عفرات وجفعات زئيف.

وفي سياق متصل، تعكف حكومة الاحتلال على مخطط لبناء عشرة آلاف وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية. وقالت محطة التلفزة الإسرائيلية ١١(حكومية) إن المخطط سيقام على أراضي بلدة قلنديا الفلسطينية في شمالي القدس. ونقلت المحطة عن وزير البناء والإسكان يوآف غالانت وصفه الخطة بأنها عمل صهيوني ومهم.

وقد أعلن رئيس الوزراء عن التزامه بوعد قطعه أمام قادة المستوطنين بإطلاق مخطط لتحسين المرافق العامة في مستوطنات الضفة والشوارع الالتفافية التي تربطها ببعض.

وتصل كلفة المخطط لنحو ٢٣٠ مليون دولار، سيشمل شق خمس طرق التفافية جديدة بالضفة لتفادي مرور المستوطنين من التجمعات الفلسطينية.

يُذكر أن حكومة نتانياهو أكثر يمينية في تاريخ حكومات إسرائيل، وتضم مؤيدين لـ الاستيطان دعوا منذ تولي دونالد ترمب الرئاسة في الولايات المتحدة إلى إلغاء فكرة حل الدولتين وضم الضفة المحتلة.



"الوطني الفلسطيني"

يرفض موقف الإدارة الأميركية بعدم التجديد لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعيا إياها للتراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً للاستيطان الإسرائيلي.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون في التاسع عشر من نوفمبر: أنه يرفض المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرى فيها ابتزازاً مرفوضاً، يتعارض مع دورها المفترض كوسيط وكراع لجهود إحياء عملية السلام.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أنه لا يجوز الربط بين عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والطلب منها إحالة جرائم الحرب الإسرائيلية من الاستيطان والأسرى وفرض الحقائق على الأرض والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى المجلس القضائي لفتح تحقيق قضائي.

ويخاطب الاتحادات البرلمانية الدولية بشأن قرار البرلمان الهولندي المنحاز لاسرائيل

خاطب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عددا من الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن القرار الذي تبناه البرلمان الهولندي في الثاني من تشرين الثاني /نوفمبر٢٠١٧، والذي يدعو فيه الحكومة الهولندية إلى عدم دعم اي قرار تتبناه الامم المتحدة او اجسامها المختلفة ضد اسرائيل وخصوصا القرارات الاخيرة الصادرة عن منظمة الامم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو). وأخذ خطوات عملية ضد الدول التي تدعم هذه القرارات.

وأكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون ان مثل هذه القرارات المنحازة تعطي الذريعة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لارتكاب مزيد من الانتهاكات لالتزاماتها الدولية والتعنت في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتمنحها الحصانة لمواصلة انتهاكات حقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة.

وأوضح الزعنون في رسائله ان على البرلمان الهولندي وحكومته تبني مواقف تعكس مبادئها والتزامها بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وأن تتخذ جميع التدابير المكنة لضمان توقف إسرائيل عن هذه الانتهاكات وإظهار الاحترام الواجب للقانون والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. بدلاً من ضمان تمتع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالحصانة من المساءلة أو الانتقاد، وتعزيز ثقافة الإفلات من العقاب.

ورفض الزعنون تبرير البرلمان الهولندي الذي ادعى في مقدمة قراره أن رغبته هي «تحفيز العلاقات بين طرفي الصراع»، مؤكدا أي –الزعنون- ان أية تسوية تتنكر للحقوق الفلسطينية المشروعة في التوجه إلى المحافل الدولية لمواجهة ممارسات الاحتلال غير القانونية وفق رؤية مبنية على انهاء الاحتلال، الذي بدأ في العام ١٩٦٧، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، هي رؤية ناقصة ومنحازة للاحتلال وتسعى إلى التغطية على ممارساته وتقوض فرص السلام.

ودعا الزعنون في رسائله المتطابقة الى رؤساء الاتحاد البرلمانية الإقليمية والدولية ومنها : الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي والبرلمان الافريقي والجمعية البرلمانية الاسيوية والجمعية البرلمانية الاورومتوسيطة والجمعية للبحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان العربي والبرلمان الإسلامي والاتحاد البرلماني العربي الى متابعة هذا التطور الخطير والعمل على وقف مثل هذه القرارات المجحفة بحق الفلسطينيين في إحقاق العدالة و استنكار هذا القرار باعتباره يتنافى والقانون الدولي، والتأكيد على ان تكون قراراتهم الصادرة تحترم القانون الدولي فيما يخص القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، و اشعار برلمانات الدول الأعضاء في هذه الاتحادات لاتخاذ ما يلزم من اجراءات بما في ذلك الاحتجاج لدى البرلمان الهولندي.

كما نقترح على وطالب الزعنون برلمانات الدول الأعضاء في هذه الاتحادات الدول الوقوف وقفة جد بخصوص هذه المسألة، ودعوتهم لاستنكار هذا القرار عن طريق مخاطبة البرلمان الهولندي .

واكد الزعنون في ختام رسائله ان فلسطين تواجه حملة شرسة من اسرائيل وحلفائها، التي تسخر فيها إمكانات هذه البلدان لخدمة دعاياتها ورواياتها الزائفة لتقويض تواجد فلسطين في جميع المؤسسات والمنظمات الدولية إسكاتا لصوتها الذي يُعري الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يومياً بحقنا وبحق أرضنا ومقدساتنا، الأمر الذي يتطلب منا مضاعفة العمل للتصدي ومواجهة هذه الحملة.



الزعنون يطلع سفيرة العراق في الأردن على آخر التطورات الفلسطينية



اطلع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون يوم ٢٠١٧/١١/٦ سفيرة جمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية والسفيرة غير المقيمة لدى فلسطين السيدة صفية طالب السهيل على آخر مستجدات وتطورات القضية الفلسطينية، بحضور محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني .

وبحث الاجتماع الذي عقد في مقر رئاسة المجلس الوطني في العاصمة الأردنية عمان، سبل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين، خاصة في شقها البرلماني.

وأكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني للسفيرة ضرورة تعزيز العمل والتعاون البرلماني الفلسطيني العراقي خدمةً لمصالح الشعبين الشقيقين، مشيرا إلى البدء بتشكيل لجنة الصداقة البرلمانية الفلسطينية مع مجلس النواب العراقي.

كما اطلع الزعنون السفيرة آليات عمل المجلس الوطني الفلسطيني وتركيبته، مشددا على عمق العلاقات التاريخية بين العراق وفلسطين، مشيدا في الوقت ذاته بالدعم المبدئي الذي يقدمه العراق للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

بدورها، أكدت السيدة صفية، على حرص العراق على تطوير وتعزيز علاقاته مع فلسطين بكافة المجالات ، معتبرة أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت في وجدان الشعب العراقي والقيادة العراقية، وان القضية الفلسطينية دائما في صلب تحركاتنا الدولية على كافة الصعد، مؤكدة على استمرار الدعم العراقي للقضية الفلسطينية ولشعبها حتى نيل حقوقه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ووجهت السفيرة باسم رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية لزيارة العراق للتباحث في القضايا الثنائية التي تهم البلدين.

الزعنون يستقبل رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في التاسع من نوفمبر ٢٠١٧ بالعاصمة الأردنية عمان، د. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية وأعضاء اللجنة.

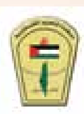
وبحث اللقاء تطورات الوضع الداخلي الفلسطيني ومجمل المستجدات المتعلقة بالمجلس الوطني الفلسطيني.

وأكد الزعنون للوفد الزائر ضرورة الاستمرار في خطوات تنفيذ المصالحة الداخلية، مشددا على أهمية تضافر كافة الجهود الوطنية وصولا لإنهاء الانقسام الذي طال أمده .

بدوره، أكد ناصر أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس الوطني الفلسطيني كمؤسسة فلسطينية أساسية في النظام السياسي الفلسطيني.

وسلّم د.حنا ناصر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني التقرير النهائي حول نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في أيار الماضي في الأراضي الفلسطينية والصادر عن لجنة الانتخابات المركزية.







الغانم لوفد إسرائيلي - اخرج من القاعة يا محتل

إعداد: عبد الحميد قرمان
قسم التحرير

أُجبر الوفد البرلماني الإسرائيلي بتاريخ ١٨-١٠-٢٠١٧ على الانسحاب من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مدينة سانت بطرسبرغ، وذلك أثناء إقرار المجلس الحاكم التابع للاتحاد للتقرير الخاص بأوضاع النواب الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وقوبل اعتراض الوفد الإسرائيلي ورئيسه نحمان شاي على ما جاء في ذلك التقرير بعاصفة من الاحتجاج الكبير والرفض الشديد من قبل قاعة الاجتماعات بأكملها استنكارا لكل ادعاءاته الكاذبة والتي حاولت تسويق الديمقراطية الإسرائيلية في هذا المحفل البرلماني الدولي الذي يمثل ١٧٦ برلمانا في العالم .

وجاء ذلك بعد أن اقر المجلس الحاكم للاتحاد اليوم تقريرا حول النواب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي أعدته لجنته الفرعية التي تعنى بحقوق الإنسان للبرلمانيين،والذي يطالب الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج الفوري عن النواب الفلسطينيين الأسرى في سجونه، وينتقد سياسة الاعتقال الإداري بحقهم، وينتقد كذلك رفض ممثل الكنيست الإسرائيلي طلب الاتحاد البرلماني

وتناول الكلمة بعد ذلك عدد من الوفود ورؤساء البرلمانات التي صبت جام غضبها على ممثل الكنيست في الاجتماعات مما اضطر الوفد الإسرائيلي للانسحاب من قاعة الاجتماعات، فقد هاجم رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم رئيس وفد إسرائيل ونعته بممثل الاحتلال وقتلة الأطفال ومرتكبي جرائم الإبادة وإرهاب الدولة.

و سرد الغانم العديد من جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، قائلا : إن ممثل الكنيست في المؤتمر الذي عقد بمدينة سانت بطرسبرغ عديم الحياء، وإنه لو كانت لديه ذرة من الكرامة لخرج من المؤتمر بعدما اكتشف الحضور زيف مداخلته.

وخاطب الغانم ممثل الوفد الإسرائيلي قائلا "عليك أن تحمل حقائبك وتخرج من القاعة بعد أن رأيت ردة الفعل من كل البرلمانات الشريفة" ، وتابع "اخرج الآن من القاعة إن كانت لديك ذرة من الكرامة.. يا محتل، يا قتلة الأطفال».

بدورها، قالت عضو مجلس النواب الأردني وفاء بني مصطفى أن النواب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال مناضلين يدافعون عن أرضهم وأطفالهم وليسوا إرهابيين كما ادعى ممثل الكنيست الإسرائيلي، فالإرهاب يمارسه الاحتلال ليل نهار في فلسطين، ويمارس التمييز العنصري، ويجب عدم ذر الرماد في العيون فالحقيقة واضحة.

بدورها، وصفت رئيسة الوفد التونسي، سلاف القسنطيني ، ممثل الكنيست الإسرائيلي بأنه يمثل كياناً غاصباً قاتلاً إرهابياً، يحاصر الأطفال والنساء ، وهو يمارس سياسة الابرتهايد كما جاء في تقرير ريما خلف المديرة العامة السابقة للإسكوا، ويحاصر غزة في أطول حصار في التاريخ منذ أكثر من ١٠ سنوات، لذلك طالبت بإرسال لجنة تقصي حقائق من الاتحاد البرلماني الدولي للتحقيق بظروف اعتقال النواب الفلسطينيين في سجون الاحتلال، مطالبة في الوقت ذاته بعدم التساهل مع ممثلي الاحتلال في الاتحاد، ويجب طرد الكنيست من هذا المحفل البرلماني الدولي.

كما أشار رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني ميّان رازا رباني إلى أن دولة تمارس سياسة قتل الأطفال والنساء في فلسطين هي التي يجب أن توصف بالإرهاب، بغض النظر عن الصفة التي يشارك فيها ممثل الكنيست في هذا الاجتماع، منتقدا ازدواجية المعايير التي تستخدم في صياغة بعض القرارات الخاصة بالأسرى الفلسطينيين خاصة النواب منهم، فيجب أن تكون قوية لأننا نتعامل مع دولة تمارس الإرهاب ضد شعب بأكمله، ويجب أن لا نتسول احداً ونطلب منه فقط أن يطلق سراح الأسرى بل يجب أن نجبره ، ونتخذ بحقه الإجراءات اللازمة.

كما وصف ممثل البرلمان السوري في الاجتماعات اعتراض الوفد الإسرائيلي على تقرير الاتحاد بشأن الأسرى بالإرهاب الذي مارسه النظام الفاشي الذي حاربه شارل ديغول، مطالبا بطرد الكنيست الإسرائيلي من الاتحاد.

الزعنون يشكر البرلمانات على موقفها

بدوره وجه الاخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشكر الى الغانم على مجمل مواقفه المشرفة والجريئة في التصدي للارهاب الاسرائيلي ودعم شعبنا الفلسطيني وحقوقه المشروعه، والذي عبّر فيه بكل صدق عن ضمير الامة العربية والاسلامية واحرار العالم في نظرتها للاحتلال وارهابه ، وادائه المناصر دائما لابناء شعبنا ، والتي كان آخرها في «الاتحاد البرلماني الدولي» ردا على الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة والمتواصلة بحق الشعب والارض ، خاصة ما يعانيه اسرانا البواسل في غياهب سجون الاحتلال ، والتي تمثل حسب الاعراف والقوانين الدولية « ارهابا وجرائم حرب » ، وهو ما جعل الوفد الاسرائيلي يغادر القاعة نتيجة اظهار الحق الذي جاء على لسان «المزروق» وغالبية ممثلي البرلمان الدولي .

الطفلة عهد التميمي ....

ايقونة المقاومة الشعبية الفلسطينية



عهد التميمي طفلة فلسطينية اشتهرت بصورها وهي طفلة صغيرة تواجه جنود الاحتلال بشجاعة لفتت إليها انتباه الناس داخل فلسطين المحتلة وخارجها، ولم تحد عن هذا الطريق حتى اعتقالها وهي في عمر ١٧ سنة، ولدت عهد التميمي عام ٢٠٠١، وتعيش في منزل عائلتها ببلدة النبي صالح غربي رام الله.

اعتقلها جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر الثلاثاء ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، بتهمة قيامها بطرد عدد من جنوده من منزل عائلتها.

ولم يكتف جيش الاحتلال باعتقال عهد، بل اعتقل في وقت لاحق والدتها ناريمان التي ذهبت لزيارتها بمركز الاعتقال، وقد تعرضت الوالدة للاعتقال خمس مرات، وأصيبت عدة مرات بجروح كان آخرها بالرصاص الحي في الفخذ يوم ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، واستشهد شقيقها في مسيرة النبي صالح الأسبوعية.

كما ان والد عهد نفسه قد اعتقل ١١ مرة من قبل جيش الاحتلال وتعرض للتعذيب الشديد، مما أدى إلى إصابته بغيبوبة مدة عشرة أيام، وتعرض للإصابة مرات عديدة.

وفي العام ٢٠١٢ تسلمت عهد التميمي جائزة "حنظله للشجاعة" من قبل بلدية "باشاك شهير» لشجاعتها في تحدي جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وانضمت عهد التميمي إلى حوالي ٥٧٠ طفلا اخرين معتقلين في سجون الاحتلال، وقد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ أن ٦٤٪ من الأطفال القاصرين الفلسطينيين الذي اعتقلتهم قوات الاحتلال الاسرائيلي تعرضوا للضرب، وفقا لتقرير منظمة "ميليتيري كورت ووتش» التي تتابع اعتقال الأطفال الفلسطينيين.

عهد التميمي

بقلم : عبد الهادي راجي المجالي

ضربوا كل عواصمنا ، كل مطاراتنا ..كل كرامتنا ، وكان من عهد التميمي أن ضربتهم ...فاعتقلوها .

في فلسطين وحدها يعتقل السكر والشعر الأشقر ويعتقل العسل والياسمين ..ويعتقلون الأبواب ومفاتيح القلب ، حتى الحساسين تعتقل ما ظل شيء في فلسطين لم يعتقلوه ...

عهد التميمي ..لم تقاوم بيدها الحانية ، بل باللهجة الفلسطينية قاتلت أيضا فقد كانت تقول للجندي :- (انكلع من هون) ..هي من جيل جديد الأصل أن تختفي تلك اللهجة لديه ،فالبنات إن اعترى حديثهن الدلع فاعذرهن ويحق لعهد أن تقول ما تريد وبأي لهجة ..ولكنها قاومت باللهجة الفلسطينية : (انكلع من هون) ...بالمقابل محمد دحلان مثلا ..بحكم الاغتراب ليس إلا تخلى عن اللهجة ...قلت مثلا ...مثلا .

طفلة أحبت فلسطين أكثر منا جميعا ، وكانت وفية للكوفية واللهجة والأرض أكثر منا جميعا ..واسمحي لي يا بنت الزيتون والزعتر وبنت الدم المراق ..وبنت الشهقة الأخيرة في صدر الشهيد ...وبنت الشرف والعز والكبرياء ..أن أنصبك سيدة على التراب ...الذي وفيت له وانتميت له ..فكانت سنابل الجليل في موسم الحصاد امتدادا لخصلة أو خصلتين من شعرك الأغر .

عهد التميمي ..يا حلوة الحلوات ..البنات في عمرك الساكنات حي الزقازيق ..وتطوان والمقيمات في الأعظيمة ، واللواتي ولدن على مشارف باب توما ..البنات في طرابلس وبنايات الأشرفية ..واللواتي خرجن للتو مع الوالد في مكناس ..وفي البصرة ..كلهن بلا استثناء شاهدن الجديلة الباسلة وهي تصفع ..وجه إسرائيل ..وسيأتي يوم عليهن ..تكون الشبرة البيضاء في جديلتهن طلقة ، والبكلة المنعطفة على الغرة قذيفة ... تأكدي يا بنت أنك ايقونة ثورة قادمة ستحرر بغداد من الطائفية وطرابلس من نزف الدم ودمشق من قيد وضعوه على معصمها وأصر الياسمين أن يزهر تحت القيد ..ستكونين الملهم والباعث لثورة ..تعلن أن هذه الأمة إن دبت النار في عروقها قد تقلب للعالم ظهر المجن ..

يا عهد التميمي ..نوارس فلسطين اجتمعت هذا الصباح على شاطيء حيفا وتهديك السلام ...والزيتونات القديمات في الخليل أنرن الزيت في العروق وأصدرن بيانا ثوريا وأكدن أن دمك من دم دلال المغربي وما بينك وبين عيون دلال دمعة وألف طلقة ..يا عهد هذا الصباح .الندى في فلسطين أيضا عقد اجتماعا على مستوى الغيم ..ونصبك زعيمة على كل غيمة فوق تراب فلسطين ...وعلمت أيضا أن الحساسين غردت لحنا جديدا اسمته لحن العهد ...ونطفة في ظهر مقاتل فلسطيني استفزت هي الأخرى واقسمت إن دبت فيها الحياة أن تنتقم لجديلتك ووجهك الأغر ..

والأقصى يشكرك ..وأكد أن دعوات المصلين فيه ، ستحميك حتى وإن اجتمع العالم كله على دمك ...وقد وصلني للتو أن القمح هذا الصيف في فلسطين حتى وإن أحرق لهيب الشمس عروقه سيبقى واقفا ومنتصبا تحية لشعرك الذهبي فهو منه ...

يا عهد التميمي ...أيتها المشوقة مثل نخل دجلة على الشواطيء ..ايتها الرصينة مثل تدمر .. حاولوا هدمها فهدمتهم ..ايتها المناضلة مثل أبي ذر الغفاري ..كان وقع اسمه أخطر من السيف ..أيتها الجميلة مثل صباحات عمان ..حين تخترق الشمس إبط جبل من جبالها ..عشش الياسمين تحته ..أيتها الخطيرة مثل (ماوتسي تونغ)..مثل (هوشيه منه) ..مثل (جيفارا)وأقسم لو أن جيفار شهد اللحظة التي كنت فيها تقاتلين باسم فلسطين ..لتسلل إلى النقب واشعل من هناك مرحلة جديدة في الفداء ...ولو أن ماركس شاهد اهتزاز شعرك وأنت تصفعين إسرائيل ..لأنتج بدلا من الماركسية ..ما يسمى في علم الثورة التميمية ..

سلامي لظفيرتك ، لعيونك ..سلامي للكعب الأحلى والخلاخيل الثورية تطرزه ..وهو أعلى من جبهة (هرتزل) نفسه ...سلامي للشفاه والحنجرة ... سلامي لك فأنت أعلى وأكبر منا جميعا



الزعنون يطالب -العموم البريطاني
بالضغط على حكومته للاعتذار لشعبنا والاعتراف بدولة فلسطين

طالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، البرلمان البريطاني بشقيه العموم واللوردات بالضغط على حكومته لتحمل مسؤوليتها التاريخية والقانونية تجاه مأساة شعبنا.

ودعا الزعنون خلال اجتماع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن، عقد بمناسبة مئوية وعد بلفور في ١-١١-٢٠١٧، في مقر رئاسة المجلس، البرلمانيين البريطانيين لممارسة المزيد من الضغط على الحكومة البريطانية للتراجع عن تنظيم الاحتفال بمئوية وعد بلفور، وتقديم الاعتذار لشعبنا، وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به منذ مئة عام حتى اليوم، والإعلان عن اعترافها بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية.

وطالب بفتح ملف الجرائم الدولية التي ارتكبت بحق شعبنا منذ الانتداب البريطاني مرورا بالمجازر عام ١٩٤٨ وما بعدها، قائلا: "بريطانيا تتحمل كافة النتائج المأساوية والإجرامية التي ترتبت عن النكبة الفلسطينية، وترفض الحكومة البريطانية تقديم الاعتذار، وتصر على إجراء احتفالات تمجد الذكرى المئوية لإصدار وعد بلفور".

وأكد الزعنون أنه أرسل رسالتين لرئيسي مجلس العموم واللوردات البريطاني تضمنتا الإدانة الشديدة لتصريحات رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، التي افتخرت بدور بلادها في إنشاء دولة إسرائيل وبنيتها الاحتفاء بالذكرى المئوية لوعد، فبدلا من الاعتذار لشعبنا والاعتراف بدولة فلسطين، تتفاخر بجريمة بلادها بحق شعبنا وتتجاهل حقه في تقرير مصيره على أرضه.

ووجه التحية لزعيم حزب العمال البريطاني، الذي رفض المشاركة بحفل العشاء الذي سيقام في لندن بحضور بنيامين نتنياهو، لإحياء الذكرى المئوية لوعد بلفور، مشيدا بالوفد البريطاني الذي جاء إلى فلسطين مشيا على الأقدام، متضامنا مع فلسطين، ورافضا لوعد بلفور ونتائجه.



وقال الزعنون: «نحن اليوم أمام مفارقة عجيبة وانعدام مسؤولية واضحة، تجلت في رفض الحكومة البريطانية مطالب القيادة الفلسطينية مراجعة مواقفها وتقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني، والتكفير عن خطيئتها، بتعويض الشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا والاعتراف بدولته المستقلة، تصحيحا لوعدها المشؤوم الذي منح أرضا لا تملكها، لمجموعة من اليهود لا يشكلون سوى أقل من ٥٪ من السكان في ذلك الوقت».

وتابع: «هدف هذا الإعلان تحويل الحلم الاستعماري الاستيطاني البريطاني إلى واقع على أرض فلسطين، وتمت ترجمة ذلك عبر خطط وإجراءات وقوانين انتدابية جائرة، من بينه تضمين وعد بلفور في المادة الثانية من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وإنشاء المؤسسات والبنى السياسية، وفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وإشراك الوكالة اليهودية في إدارة فلسطين، وإقامة المستعمرات الصهيونية، وتزويد العصابات الصهيونية بالسلاح والتدريب».

وكشف الزعنون خلال الاجتماع أنه أرسل مذكرات قانونية- سياسية لكافة برلمانات العالم والاتحادات البرلمانية، شرح فيها ما ارتكبته بريطانيا من مخالفات جسيمة، وجرائم ضد شعبنا، وحثها للعمل مع البرلمان البريطاني، لتصحح حكومة بريطانيا خطيئتها، والتأكيد أن هذه الجريمة لا تسقط بالتقادم ولو بعد مرور مئة عام، ولن تسقط من ذاكرة وتاريخ ووعي شعبنا، وتتطلب المساءلة والملاحقة الأخلاقية والقانونية، وفقا للقيم والمبادئ والمواثيق الدولية التي تعتبرها جريمة كبرى بحق شعبنا.

واستحضر الزعنون في ختام كلمته جريمة الإعدام البشعة التي نفذتها السلطات البريطانية بحق الشهداء الثلاثة محمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وعطا الزير، مؤكدا أنها لن تسقط من ذاكرة شعبنا الصامد.

وأكد المجتمعون على:

١- التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة، والتمسك بحق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى نيل كافة حقوقه المشروعة.

٢- كما أكدوا أن جريمة وعد بلفور لا تسقط بالتقادم ولو بعد مرور مئة عام، ولن تسقط من ذاكرة وتاريخ ووعي الشعب الفلسطيني، وهي جريمة مستمرة، ولا تزال آثارها والأضرار الجسيمة التي نتجت عنها وبسببها قائمة.

٣- وأدان المجتمعون مواقف الحكومة البريطانية الرافضة لتقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني، وإصرارها على إجراء احتفالات تمجد الذكرى المأسوية لإصدار وعد بلفور، ما يتطلب الملاحقة القضائية على المستويين المحلي البريطاني والقضاء الدولي، لانطباق القواعد والأحكام القانونية الدولية عليها، نتيجة وعدها الباطل، وتنكرها لجوهر مهمتها كقوة انتداب وفق ميثاق عصبة الأمم؛ وإخلالها بأحد الالتزامات المنصوص عليها اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس عام ١٩٤٩، أو في أحد بروتوكولاتها.

٤- وطالبوا الحكومة البريطانية بالإقرار بتحمل مسؤوليتها القانونية الدولية، والالتزام بتقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني، وتعويضه، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وبفتح ملف الجرائم الدولية التي ارتكبت بحق شعبنا منذ الانتداب البريطاني مرورا بالمجازر عام ١٩٤٨ وما بعدها، فبريطانيا تتحمل كافة النتائج المأساوية والإجرامية التي ترتبت عن النكبة الفلسطينية.

٥- ودعا المجتمعون مجلس العموم البريطاني، للبناء على التصويت الذي تم في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٣، لصالح المذكرة التي تطالب الحكومة البريطانية بقيادة حزب المحافظين الاعتراف بدولة فلسطين، والعمل على إلزامها بتنفيذ توصيته بهذا الشأن.

٦- وطالبوا البرلمانيين البريطانيين في مجلسي العموم واللوردات، بثني حكومة بلادهم عن إجراء احتفال بمناسبة مئوية إصدار وعد بلفور، ودعوتها لتحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والقانونية الدولية، التي تترتب عليها جراء وعد وزير خارجيتها بلفور، والجرائم التي اقترفتها إبان انتدابها على فلسطين، بحق الشعب الفلسطيني.

٧- وطالب المجتمعون الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مخاطبة كافة الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وحثها على تحمل المسؤولية، والعمل مع البرلمان البريطاني لإنصاف الشعب الفلسطيني، ومنع إقامة الاحتفال بهذه الذكرى المشؤومة، والسعي لإصدار قرار من حكومة بريطانيا بالاعتذار والاعتراف بدولة فلسطين ومساعدتها على إنهاء الاحتلال، لإقامة السلام في المنطقة.



وعد بلفور ليس مناسبة للاحتفال



بقلم الرئيس محمود عباس

لا يعرف الكثير من البريطانيين آرثر جيمس بلفور الذي شغل منصب رئيس الوزراء في أوائل القرن العشرين، ولكن اسمه مألوف جداً لـ ١٢ مليون فلسطيني. وفي الذكرى المئوية لوعد بلفور، يجب على الحكومة البريطانية أن تغتنم الفرصة وتقوم بتصحيح الخطأ التاريخي الذي ارتكبته بحق شعبنا الفلسطيني.

في مكتبه في لندن، بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٧، وقّع السير آرثر جيمس بلفور رسالة يعد بها المنظمة الصهيونية باقامة وطن قومي لهم على أرض فلسطين . لقد تعهد بلفور بمنح أرض فلسطين التي لم تكن له، متجاهلاً الحقوق السياسية لشعبنا الذي عاش على هذه الأرض من آلاف السنين. وبالنسبة للشعب الفلسطيني، أبناء شعبي، فقد كانت الأحداث التي سببتها هذه الرسالة مدمرة وتركت آثاراً بعيدة المدى على شعبنا.

لقد خلقت السياسة البريطانية الداعمة للهجرة اليهودية إلى فلسطين مقابل تنكرها للحق العربي الفلسطيني في تقرير المصير توترات شديدة بين المهاجرين اليهود الأوروبيين والسكان الفلسطينيين الأصليين. وعانت فلسطين، التي أصبحت البند الأخير على جدول أعمال إنهاء الاستعمار، وعانينا نحن شعب فلسطين الذين نسعى الى الحصول على حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير من أكبر نكبة عرفها التاريخ المعاصر. ففي عام ١٩٤٨ قامت الميليشيات الصهيونية بطرد ما يقارب مليون رجل وامرأة وطفل قسراً من وطنهم وارتكبت مجازر مروعة ودمرت مئات القرى في هذه العملية. لقد كان عمري ١٣ عاماً حين طردنا قسراً من صفد. وفيما تحتفل اسرائيل بتأسيس دولتها، نحيي نحن الفلسطينيين ذكرى مرور أحلك يوم في تاريخنا.

إن وعد بلفور ليس واقعة يمكن نسيانها، حيث يبلغ عدد أبناء شعبي اليوم أكثر من ١٢ مليون نسمة متفرقين في جميع أنحاء العالم، أجبر بعضهم للخروج بالقوة من وطنهم في عام ١٩٤٨، وما زال أكثر من ٦ ملايين فلسطيني يعيش في المنفى حتى يومنا هذا. ويبلغ عدد الذين تمكنوا من البقاء في منازلهم ١,٧٥ مليون نسمة يعيشون اليوم في ظل نظام تمييزي ممنهج في دولة إسرائيل. ويعيش نحو ٢,٩ مليون فلسطيني في الضفة الغربية في ظل احتلال عسكري وحشي تحول إلى استعمار، منهم ٣٠٠ ٠٠٠ من سكان القدس الأصليين الذين لا زالوا يقاومون سياسات الاحتلال الاسرائيلية التي تعمل على ترحيلهم قسراً من مدينتهم، بينما يعيش مليوني فلسطيني في قطاع غزة، السجن المفتوح الذي يتعرض للتدمير بشكل منتظم من قبل الالة العسكرية الإسرائيلية.

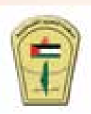
إن وعد بلفور ليس مناسبة للاحتفال، خاصة في الوقت الذي لا يزال فيه أحد الطرفين يتعرض للظلم ويعانيه بسبب هذا الوعد. فقد أدى إنشاء وطن لأشخاص آخرين إلى تشريد شعب آخر واستمرار تعرضه للاضطهاد ولا يمكن المقارنة بين المحتل والشعب القابع تحت الاحتلال، ويجب معالجة هذا الخلل الذي تتحمل فيه بريطانيا قدراً كبيراً من المسؤولية، ويجب أن تقام الاحتفالات في اليوم الذي يحظى فيه جميع من على هذه الأرض بالحرية والكرامة والمساواة.

ان القيام بالتوقيع على وعد بلفور هو فعل حصل في الماضي — وهو أمر لا يمكن تغييره - ولكنه أمر يجب تصحيحه وهذا يتطلب التواضع والشجاعة، ويتطلب تقبل الماضي، والاعتراف بالأخطاء واتخاذ خطوات ملموسة لتصحيح تلك الأخطاء. وإنني في هذا السياق أحيي شجاعة الشعب البريطاني الذي يدعو حكومته إلى اتخاذ مثل هذه الخطوات: فقد صوت ٢٧٤ نائباً برلمانياً لصالح الاعتراف بدولة فلسطين، وطالب الآلاف من البريطانيين حكومتهم بالاعتذار عن وعد بلفور، وخرجت العديد من مجموعات التضامن والمجتمع المدني الى الشوارع نصرة لحقوق شعبنا بلا كلل أو ملل.

وعلى الرغم من الويلات التي عانينا منها في القرن الماضي، لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني صامدين، فنحن شعب فخور بتراثه الغني وحضاراته القديمة وبكون فلسطين مهد الأديان السماوية الثلاث. وقد تكيفنا على مرَ السنين مع الوقائع من حولنا — والتي سببتها سلسلة من الاحداث التي بدأت في عام ١٩١٧- وقدمنا تنازلات مؤلة وكبيرة من أجل السلام، بدءاً بقبول قيام دولة فلسطينية على ٢٢٪ فقط من وطننا التاريخي، والاعتراف بدولة إسرائيل دون الحصول على أي اعتراف مماثل حتى يومنا هذا. وتبنينا حل الدولتين على مدى السنوات الثلاثين الماضية، والذي بات تحقيقه مستحيلاً مع مرور الوقت. فطالما استمرت اسرائيل بالتمتع بالحصانة والمكافآت التي يمنحها اياها المجتمع الدولي بدلاً من مساءلتها عن انتهاكاتها المتواصلة لمبادئ القانون الدولي، فلن يشكل ذلك حافزاً لها لإنهاء احتلالها، وهذه الرؤية هي رؤية قصيرة النظر حتماً.

يجب على إسرائيل وأصدقاء إسرائيل أن يدركوا جيداً أن حل الدولتين قد ينتهي تماماً، إلا أن الشعب الفلسطيني باق هنا، وسيواصل سعيه من أجل استرداد حريته، سواء كان ذلك من خلال حل الدولتين أو من خلال النضال من أجل الحصول على حقوق متساوية لكل من يعيش في فلسطين التاريخية.

لقد آن الأوان للحكومة البريطانية بالقيام بدورها المنوط بها، فاتخاذ خطوات ملموسة تهدف الى إنهاء الاحتلال على أساس القانون الدولي والقرارات الدولية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن الأخير رقم ٢٣٣٤، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، من شأنها أن تدفع نحو إحقاق الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وإن رفع الظلم عن أبناء الشعب الفلسطيني والانتصاف لحقوقه المشروعة سيساهم بلا شك في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط - من أجل الفلسطينيين والإسرائيليين وباقي دول المنطقة على حد سواء. .



الزعنون يخاطب رئيسي مجلسي العموم واللوردات البريطانيين بشأن الذكرى المئوية لوعد بلفور

خاطب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون رئيس مجلس العموم جون بيركو و رئيس مجلس اللوردات نورمان فولر في بريطانيا بشأن احتفاء الحكومة البريطانية بالذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم.

وقال الزعنون في رسالته للرئيسين: ان وعد بلفور المشؤوم أرخَ لمأساة الشعب الفلسطيني، وكان من تداعياته الكارثية ضياع ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية، وتهجير أكثر من نصف أبنائه بالقوة الغاشمة داخلياً وفي الشتات، خاصة في الدول العربية المحيطة بفلسطين، واضطرارهم للعيش في مخيمات اللجوء في ظروف بالغة القسوة بعد قيام دولة إسرائيلية عام ١٩٤٨ بقرار من الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذ قوى عالمية واستعمارية مؤثرة، فكانت الدولة الوحيدة التي تقام بقرار أممي، وجاء عدوان ١٩٦٧، لتستكمل إسرائيل احتلال ما تبقى من فلسطين بما فيها القدس الشرقية، ولعملية نزوح جماعية أخرى.

وجاء في الرسالة: ان الحقيقة المؤكدة لديكم كدولة منتدبة على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى أن أول من مارس الإرهاب وارتكب المجازر ضد الشعب الفلسطيني هي العصابات الصهيونية والتي نالت منها قوات الانتداب البريطاني جانباً، وأن مسلسل المجازر استمر بعد قيام دولة إسرائيل وإلى الآن، كما أنكم تدركون أن قرارات الأمم المتحدة "٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤" لا تقر بضم أراض بالقوة العسكرية، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وبتسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم التي رحلوا منها وبتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم. كما أنكم تدركون بان إسرائيل لم تلتزم أو تنفذ عشرات القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية أو الاتفاقيات الموقعة، وأن دولة فلسطين هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تحت الاحتلال منذ ما يزيد على خمسين عاماً، وبأنه لا استقرار ولا أمن في منطقتنا وجوارنا إلا بإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين المجمع عليه دولياً، والذي تنصلت منه إسرائيل.

وأضاف الزعنون في رسالته: رغم كل المآسي التي حاقت بالشعب بالفلسطيني بنتيجة هذا الوعد غير الأخلاقي وغير القانوني، صعقنا بتصريح رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي والتي تؤكد فيه بأن بريطانيا ستحتفل حتماً بالذكرى المئوية لوعد بلفور بكل فخر، وبأنها تفتخر بدور بريطانيا في تأسيس دولة إسرائيل، بالطبع يحق لها أن تفتخر بذلك لو أن بلفور وعد بقيام وطن قومي لليهود في أراضي المملكة المتحدة وليس في أراضي شعب آخر لا يملك حق التصرف فيها.

وأورد في رسالته بعض الأدلة والمؤشرات على العقلية السياسية الاستعمارية التي لم تكن تأبه لإرادة الشعب الفلسطيني:

١. التزمت بريطانيا، أثناء انتدابها على فلسطين، بتطبيق الشق الأول من وعد بلفور "بإنشاء" وطن قومي لليهود في فلسطين"، لكنها لم تلتزم بشقه الثاني الذي يتضمن عدم الإضرار بحقوق الفلسطينيين الذين كانوا يشكلون في ذلك الوقت نحو ٩٢٪ من السكان، وفق التقديرات البريطانية نفسها.

٢. تنكرت بريطانيا لجوهر مهمتها كقوة انتداب وفق ميثاق عصبة الأمم، فقد حصلت بريطانيا على غطاء دولي في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٢ يعينها منتدبة على فلسطين. وجوهر فكرة "الانتداب"، وفق ميثاق عصبة الأمم، ينص على أن تقوم الدولة المنتدبة بمساعدة الواقع تحت الانتداب على بناء مؤسساته السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتهيئته للحصول على الاستقلال، وهو ما لم تلتزم به بريطانيا إطلاقاً تجاه شعب فلسطين. ورغم أن بريطانيا أدخلت وعد بلفور ضمن وثيقة الانتداب، فإن ذلك لم يعفها من مسؤوليتها تجاه شعب فلسطين.

٣. عندما قرر رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد سنة ١٩٣١ تعيين مندوب سام جديد لفلسطين، قال لرئيس الحركة الصهيونية العالمية في ذلك الوقت إنه يريد تعيين جنرالاً يقوم بتنفيذ الأمور برأسه (بعقله) وليس بقدمه.
ويتساوق هذا السلوك مع إصرار الحكومة البريطانية على رفض توصيات لجنة كنج / كرين الأميركية الرسمية سنة ١٩١٩، والتي قالت إن إنشاء دولة لليهود في فلسطين لا يمكن أن يتم دون إحداث أخطر انتهاك للحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين. كما تجاهلت تصويت مجلس اللوردات البريطاني ضد السياسة البريطانية في فلسطين، بأغلبية ٦٠ عضواً مقابل ٢٩ عضواً، في ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٢٢، لأنه وجد أن سياستها الانتدابية مرفوضة بشكلها الحالي، لأنها تنتهك بشكل مباشر تعهدات الحكومة البريطانية تجاه شعب فلسطين.

٤. إعادة تشكيل وبناء النظام القضائي والقانون بما يتوافق مع سياسة بريطانيا في فلسطين، وبما يعطيها الغطاء لقمع الثورات والانتفاضات، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، وتسهيل الهجرة والاستيطان اليهوديين، وتحويل ملكية الأراضي وإعطاء الجنسية الفلسطينية لكل المهاجرين اليهود.

٥. فتح المجال لليهود لبناء مؤسسات الدولة وتقوية أنفسهم، ومنع الفلسطينيين من ذلك، هي السياسة المعتمدة وغير المعلنة أو غير المكتوبة التي تم تنفيذها. فأنشأ الصهاينة الوكالة اليهودية، التي كانت تقوم بمهام مشابهة بمهام الدولة في فلسطين، ومن خلالها تم تطوير البنى الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية اليهودية

وفي الأخير، ذكر الزعنون في رسالته بدعوة مجلس العموم البريطاني، بناء على التصويت الذي تم في أكتوبر من العام ٢٠١٣ وبأغلبية ٢٧٤ صوتاً لصالح المذكرة التي تطالب الحكومة الائتلافية بقيادة حزب المحافظين بالاعتراف بدولة فلسطين، وإلزام الحكومة بتنفيذ توصيته بهذا الشأن، والخروج عن صمته والدفاع عن ديموقراطيته العريقة التي يجب أن تلتزم بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب.



مذكرة للاتحادات البرلمانية الدولية والاقليمية حول الذكرى المئوية لإعلان بلفور*

أرسل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون مذكرة حول الذكرى المئوية لإعلان بلفور الى اثني عشر اتحادا وجمعية برلمانية في العالم وفي مايلي نصها:

منذ مائة عام، وفي ٢ تشرين ثاني ١٩١٧ أصدر وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور تصريحاً على شكل رسالة وجهها إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد (Walter Rothschild)، أحد زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا في ذلك الوقت،عرف هذا التصريح فيما بعد بوعد بلفور.

وأصرت بريطانيا أن يوضع وعد بلفور في المادة الثانية من صك الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي ٢٤ تموز عام ١٩٢٢ وافق مجلس عصبة الأمم المتحدة على مشروع الانتداب الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٩ أيلول ١٩٢٣..وقد خضعت فلسطين لذلك الانتداب الذي باشرته بريطانيا، واعتبرت الحركة الصهيونية العالمية وقادتها هذا الوعد مستندا قانونيا لتدعم به مطالبها المتمثلة، في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

وحين صدر الوعد كان تعداد اليهود في فلسطين لا يزيد على ٥٪ من مجموع عدد السكان، ولم يملكوا قبل عام ١٩١٧ من فلسطين سوى واحد في المائة من أراضيها. وبفعل سياسة الانتداب البريطاني من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٨ أي فترة الانتداب البريطاني، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٦,٦ في المائة من مجموع مساحة فلسطين.

ولعل قانون انتقال الأراضي الذي أصدره المندوب السامي في أيلول/ سبتمبر١٩٢٠ والعديد من القوانين الأخرى، كان تمهيداً لانتقال الأراضي الفلسطينية احتيالاً وقسراً إلى اليهود المهاجرين. وبناء على هذا القانون تمكنت الجمعيات اليهودية من استملاك وشراء الأراضي الفلسطينية، بعدما كانت القوانين العثمانية تمنع انتقال الأراضي إلا لمن كانت تبعيته عثمانية. ودمّرت العصابات الصهيونية أكثر من ٥٣١ قرية وبلدة عربية فلسطينية، وارتكبت بحق العزل الفلسطينيين ١٨ مجزرة في فترة الاحتلال البريطاني وشرّدت منها أهلها واغتصبت أراضيهم بالقوة المسلّحة، ليسيطر الكيان الصهيوني في حرب ١٩٤٨ على ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية، ثم سيطرت إسرائيل على مساحة ٢٢ في المائة الباقية في عدوانها العسكري عام ١٩٦٧ والمتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وتمّ طرد نحو ٨٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم خلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، وتغير تبعاً لذلك اتجاه التطور الديموغرافي للعرب الفلسطينيين قسراً، إذ كان للتهجير القسري والتطهير العرقي وقعاً وأثراً كبيراً على الأوضاع الديموغرافية وعلى النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

وخلاصة المشهد، تتمثل في أن وعد بلفور والانتداب البريطاني قد تسبب في نقل مئات الآلاف من يهود أوروبا إلى فلسطين على حساب ملايين الفلسطينيين، واقتلاع وتهجير نصف سكان فلسطين في عملية تطهير عرقي آثمة إلى دول الجوار، وتدمير وإبادة أكثر من ٥٣١ قرية وبلدة عربية فلسطينية.

وقد أدت هذه السياسات البريطانية في فلسطين الانتدابية، إلى ارتكاب جريمة بحق الشعب الفلسطيني قل نظيرها في التاريخ، وهي جريمة لا تسقط بالتقادم، بل هي جريمة لا تزال مستمرة منذ مائة عام، الأمر الذي يقتضي مساءلة ومقاضاة بريطانيا.

ويذكّر المجلس الوطني الفلسطيني بما قاله الرئيس محمود عباس في كلمته بالقمة العربية التي انعقدت في نواكشوط، بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠١٦، «قرابة قرن من الزمان على صدور الوعد المشؤوم بلفور، هذا ونعمل من اجل فتح ملف الجرائم الدولية التي ارتكبت بحق شعبنا من الانتداب مرورا بالمجازر عام ٤٨ وما بعدها. مع حلول ١٠٠ عام على هذه المجزرة التاريخية». وأعاد الرئيس الفلسطيني بمناسبة الذكرى التاسعة والستين


الرباط- جانب من احتجاجات رفضاً للقرار الامريكي

للنكبة الفلسطينية، تكرار الموقف الفلسطيني والإصرار عليه، عندما أعاد تأكيده بأن « الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا وما يزال يتفاقم، بدأ من الناحية العملية مع وعد بلفور المشؤوم، ومن هنا، فإننا ندعو الحكومة البريطانية، إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية، بأن لا تقوم بإحياء الذكرى المئوية لهذا الوعد الباطل والاحتفال به»؛ وأضاف بأن على بريطانيا « أن تبادر بدلاً من ذلك، بتقديم الاعتذار لشعبنا الفلسطيني الذي دفع ثمناً باهظاً دماً وتشرداً، نتيجة لهذا الوعد المشؤوم وتنفيذه على حساب أرض وطننا التاريخي وعلى حساب شعبنا وحقوقه المشروعة». وكرر الرئيس الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، ما قاله أمامها في العام الماضي أيضا، بقوله: «طالبت الحكومة البريطانية بتصحيح خطأ فادح ارتكبته بحق الشعب الفلسطيني عندما أصدرت وعد بلفور عام ١٩١٧، الذي يمنح اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين، رغم أن فلسطين كانت عامرة بأهلها الفلسطينيين، وكانت تعتبر من أكثر البلاد تقدماً وازدهاراً، فلم تكن بحاجة لكي تُستعمر أو توضع تحت انتداب دولة عظمى، لكن الحكومة البريطانية لم تحرك حتى الآن ساكنا إزاء مطالبتنا لها بتصحيح خطئها التاريخي بحق شعبنا بالاعتذار للشعب الفلسطيني وتعويضه، وبالاعتراف بدولة فلسطين. والأسوأ من ذلك أنهم يريدون في نوفمبر أن يحتفلوا لمناسبة مئة سنة على جريمتهم هذه بحقنا.»

ويشير المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن المواقف البريطانية تدرجت من محاولة المراوغة والتملص من مسؤوليتها، إلى أن وصلت إلى حتى رفض الاعتذار بشكل رسمي من الحكومة البريطانية، والإصرار على إجراء احتفالات تمجد الذكرى المئوية لإصدار وعد بلفور. وتم إصدار الرد البريطاني الرسمي على مطلب الاعتذار بتاريخ ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، والذي رفضت فيه الحكومة البريطانية تقديم أي اعتذار يتعلق بـ «وعد بلفور» الذي أسس لقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، وجاء حرفياً في الرد الرسمي: « إن حكومة بريطانية لا تعتزم الاعتذار عن الوثيقة التاريخية، نحن فخورون بدورنا في تأسيس دولة إسرائيل»، وأعتبر الرد البريطاني «وعد بلفور أهم الوثائق في التاريخ، لأنه يدل على دور بريطانيا الإيجابي والهام في إقامة وطن قومي للشعب اليهودي»، وهو «اليوم الذي نحتفي به بفخر»؟!

ويوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن في اعتراف الحكومة البريطانية في ردها الرسمي على مطلب الاعتذار، يمثل إدراكا من قبلها لأبعاد ما اقترفته بلادها من جريمة، بقولها نصاً عن وعد بلفور « أن الإعلان كان ينبغي أن يدعو لحماية الحقوق لجميع الطوائف في فلسطين، ولا سيما حق تقرير المصير». وعلى الرغم من الإدعاء بأن الشعب العربي ليس سوى طوائف أو جزء من الطوائف، لتمرير وتسويغ الوجود الاستيطاني الصهيوني، إلا أن إقران ذلك بحق تقرير المصير، يحمل اعترافا بريطانياً بأن بلفور وحكومته والحكومات البريطانية المتعاقبة، قد انتهكت هذا الحق وأسست وساهمت في حرمان الشعب العربي الفلسطيني منه؛ مما تسبب بأضرار وخسائر وخيمة يصعب وصفها عليه.

إن المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد أن مسؤولية الحكومة البريطانية قائمة ومؤكدة ومستمرة وهي مسؤولية مضاعفة؛ كونها أولاً لا تملك مثل هذا الحق، فكيف تطلق بريطانيا هذا الوعد وتعمل على تحقيقه بنفس الوقت على أرض لا تملكها بل هي ملك شعبها الأصلي وهو الشعب الفلسطيني؟ وكونها ثانياً تتحمل المسؤولية؛ بحكم التفويض الممنوح لها من عصبة الأمم بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين، وهي الإقليم المصنف وفق معايير عصبة الأمم ونظام الانتداب، في ذلك الوقت، ضمن الفئة القابلة للاستقلال كدولة. ودور الحكومة الانتدابية هو مساعدة هذا الإقليم على بناء مؤسسات دولته وتحقيق استقلاله وممارسته سيادته.



وجريمة وعد بلفور لا تسقط بالتقادم، ولن تسقط من ذاكرة وتاريخ الشعب والمنطقة، أو من وعيه ووجدانه، ولذا فهي تتطلب المساءلة والملاحقة الأخلاقية والقانونية، وفقاً للقيم والمبادئ للمواثيق الدولية التي تعتبرها جريمة كبرى بحق الشعب الفلسطيني، وهي جريمة لا ينبغي أن تسقط بالتقادم ولو بعد مرور مائة عام.

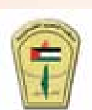
ويود المجلس الوطني الفلسطيني الإشارة إلى إن دولة فلسطين قطعت مشواراً طويلاً بخصوص جريمة وعد بلفور والجرائم التي ترتبت عليه، فعلى مدار أكثر من عام كامل، قامت دولة فلسطين بمفاوضات ولقاءات عديدة؛ ومنها اتفاق وزيري خارجية البلدين على تشكيل لجنة من المختصين لدراسة وتقييم الموضوع من النواحي التاريخية والقانونية وسواها، الأمر الذي لم يجر تنفيذه؛ ولجوء الطرف الفلسطيني إلى القمة العربية في نواكشوط والجامعة العربية، باعتبارها «وكالات وتنظيمات إقليمية» حسب منطوق المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، للقيام بإعداد الدراسات والوثائق اللازمة بشأن الموضوع، ومتابعة بريطانيا بهذا الشأن، الأمر الذي يمكن اعتباره إستيفاءً لوسائل التحقيق والوساطة والتوفيق واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، التي يقضي بها ميثاق الأمم المتحدة.

ويبين المجلس الوطني الفلسطيني أن المحاولات الفلسطينية هذه، جاءت منسجمة مع المتطلبات الأولى لحل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، والتي تتمثل بالطرق والوسائل السياسية والدبلوماسية، وذلك للمميزات التي توفرها من حيث الإنجاز والفصل في المطالبة، وإمكانية تنفيذها باعتبار أن الفصل فيها يتم بالتراضي والاتفاق، بالإضافة إلى أن هذه الوسيلة تحفظ العلاقات الودية بين الأطراف. على أن رفض بريطانيا حتى مجرد الاعتذار عن وعد بلفور، يتطلب إتباع طرق ووسائل أخرى تتمثل في الطرق والوسائل القضائية والتحكيم، والتي تندرج أيضاً ضمن الوسائل السلمية لحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على أن قواعد المسؤولية الدولية العرفية والاتفاقية ومبادئ القانون الدولي، قد استقرت على أنه إذا ارتكب أحد أشخاص القانون الدولي عملاً غير مشروع مخالفاً لأحكام القانون الدولي، ونجم عن ذلك إلحاق ضرر بأفراد أو أموال شخص من أشخاص القانون الدولي، فإنه يترتب على من ارتكبه تحمله للمسؤولية الدولية. وقد أخذت لجنة القانون الدولي في مشروع المواد المتعلقة بالمسؤولية الدولية للدول بذلك، فقد نصت المادة الأولى من المشروع على أن «كل فعل دولي غير مشروع تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها يرتب المسؤولية الدولية». وتطبيقاً لكل هذه القواعد الدولية الآمرة، فإن بريطانيا تتحمل كافة النتائج التدميرية والإجرامية التي ترتبت عن النكبة الفلسطينية، كونها هي التي أصدرت وعد بلفور الذي منح من لا يملك وهي بريطانيا لمن لا يستحق وهم الصهاينة، وطن ومقدرات وممتلكات وموارد الشعب العربي الفلسطيني الأصيل.

ولكون ما ارتكبته بريطانيا من مخالفات جسيمة، أي جرائم دولية ضد الشعب الفلسطيني، هي انتهاكات وجرائم مستمرة ولا تزال آثارها والأضرار الجسيمة التي نتجت عنها وبسببها، فان المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد انه من الممكن والمشروع، إعمال قواعد وأحكام كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية سارية المفعول حتى اللحظة، وليس الاقتصار على تلك التي كانت سارية المفعول في فترة ارتكابها وهي اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧.

وعليه، نؤكد في المجلس الوطني الفلسطيني، على أن المسؤولية الدولية تنشأ لبريطانيا أيضاً للإخلال بأحد الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس عام ١٩٤٩، أو في أحد بروتوكولاتها، وهو ما يرتب التزاما بالتعويض أو الإصلاح أو الجبر، وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية الدائمة في عام ١٩٢٧، وقد جاء حكمها كالآتي: « إنه من مبادئ القانون الدولي أن انتهاك الدولة لأحد تعهداتها



يتضمن التزاما بإصلاح الضرر بطريقة كافية، وأن الالتزام بإصلاح الضرر هو المكمل الضروري للإخلال بتطبيق اتفاقية ما، وذلك دون حاجة للنص عليه في نفس الاتفاقية». وفي قرارها الصادر بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٢٨ قررت: «إن المحكمة تؤكد وفقا لمبادئ القانون الدولي، لا بل للمفهوم العام للقانون، أن أي خرق للتعهدات يستوجب التعويض». إن الحق في جبر الضرر والتعويض حق للشعب الفلسطيني بأكمله، كما أنه حق فردي لا تستطيع أن تتجاوزه أو تقفز عنه الحكومات أو الدول، إذ ليس لأي سلطة أو دولة القوة الشرعية لإلغاء حق الأفراد في التعويض عن الأضرار، كما لا تسقطه الاتفاقيات والتسويات السلمية.

واستنادا على القواعد القانونية الدولية سابقة البيان، فإن من حق الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين المطالبة بتطبيق ما نصت عليه المادة السادسة من الباب الثاني من مشروع مسئولية الدول،التي اعتمدته لجنة القانون الدولي في القراءة الثانية في دورتها الـ٥٣، واعتمدتها الجمعية العامة بقرارها ٥٦/٨٣ في ٢٠٠١/١٢/١٢،والتي تنص على أن للدولة المتضررة أن تطلب من الدولة التي ارتكبت فعلاً غير مشروع دولياً « تطبيق وسائل الانتصاف المنصوص عليها في قانونها الداخلي» و «إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب الفعل» و « توفير الضمانات المناسبة لعدم تكرار الفعل».

ويشير المجلس الوطني الفلسطيني إلى انه حين يتعذر إعادة الحال إلى ما كان عليه أو عندما يكون هناك أضرار لا يكفي لإصلاحها التعويض العيني،يصبح التعويض المالي مكملاً بحيث يكون معادلاً للقيمة التي يمكن أن يؤديها إعادة الحال إلى ما كانت عليه».وقد أشارت إلى هذا النوع من التعويض المادة (٤٤) من مشروع قانون مسؤولية الدول والتي نصت على أنه «يحق للدولة المضرورة أن تحصل من الدولة التي أتت فعلاً غير مشروع دولياً، على تعويض مالي عن الضرر الناجم عن ذلك الفعل، إذا لم يصلح الرد العيني الضرر تماماً وبالقدر اللازم لتمام الإصلاح»، على أن «يشمل التعويض المالي في مفهوم هذه المادة، أي ضرر قابل للتقييم اقتصاديا يلحق الدولة المضرورة، ويجوز أن يشمل الفوائد والكسب الفائض عند الاقتضاء».

ويشمل التعويض المالي الأضرار المادية والمعنوية، سواء كانت هذه الأضرار مباشرة أو غير مباشرة، متى كانت هذه الأضرار غير المباشرة قريبة ونتيجة طبيعية للفعل غير المشروع. كما يشمل التعويض المالي وفقاً لنص المادة(٤٢) من مشروع قانون مسؤولية الدول أيضاً «الفوائد والكسب الفائت عند الاقتضاء»، ويراد بالكسب الفائت الربح الذي كان سيجنيه المضرور في المستقبل لولا وقوع الفعل الضار.وقد أشار مشروع قانون مسئولية الدول إلى الترضية عن الضرر لاسيما الضرر الأدبي، في المادة الخامسة والأربعين منه، حيث نص على أنه:»يحق للدولة المضرورة أن تحصل من الدولة التي أتت فعلاً غير مشروع دولياً على ترضية عن الضرر، لاسيما الضرر الأدبي الناجم عن ذلك الفعل إذا كان ذلك ضرورياً لتوفير الجبر الكامل وبقدر هذه الضرورة. ويجوز أن تتخذ الترضية واحدة أو أكثر من الصور التالية:الاعتذار والتعويض الرمزي.

ويشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن كافة هذه القواعد والأحكام القانونية الدولية، تنطبق على بريطانيا جراء الآثار الكارثية التي ألحقتها بالشعب الفلسطيني، نتيجة ما تسببته بوعد وزير خارجيتها الأسبق بلفور وتطبيقاتها للانتداب على فلسطين، والتي اتسمت باللامشروعية وتتطبع بانتهاكات جسيمة لالتزاماتها القانونية الدولية من جهة، ولواجباتها تجاه الشعب العربي الفلسطيني الذي لا يزال يعيش وقائع التطهير العرقي والتهجير القسري واستلاب وطنه وموارده الطبيعية وحرمانه من حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة.

استنادا إلى كل ما تقدم،فإن المجلس الوطني الفلسطيني، يهيب بكم المساهمة الفاعلة ومؤازرة مساعينا وجهودنا، في:

١- تعميم هذه المذكرة على الأعضاء في برلماناتكم.

٢- العمل على مطالبة البرلمانيين البريطانيين في مجلسي العموم واللوردات، بثني حكومة بلادهم عن إجراء احتفال بريطاني إسرائيلي بمناسبة مئوية إصدار وعد بلفور، لأن الظلم التاريخي الذي لحق بشعبنا وما يزال يتفاقم، بدأ من الناحية العملية مع وعد بلفور المشؤوم.

٣- مطالبة البرلمانيين البريطانيين بدعوة الحكومة البريطانية، إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والقانونية الدولية، التي تترتب عليها جراء وعد وزير خارجيتها الأسبق بلفور، والجرائم التي إقترفتها إبان انتدابها على فلسطين، بحق الشعب العربي الفلسطيني.

٤- العمل على أن تبادر الحكومة البريطانية، بتقديم الاعتذار لشعبنا الفلسطيني الذي دفع ثمناً باهظاً دماً وتشرداً، نتيجة لهذا الوعد المشؤوم وتنفيذه على حساب أرض وطننا التاريخي وعلى حساب شعبنا وحقوقه المشروعة.

٥- مطالبة الحكومة البريطانية بتصحيح خطأ فادح ارتكبته بحق الشعب الفلسطيني، عندما أصدرت وعد بلفور عام ١٩١٧، وذلك بالإقرار بتحملها لمسؤوليتها القانونية الدولية،والالتزام بتطبيق مبدأ إصلاح الضرر الذي ألحقته بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، بما يتضمنه من الاعتذار للشعب الفلسطيني وتعويضه، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٦- العمل الحثيث والجاد من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين خلال فترة زمنية محددة، وتطبيق المبادرة العربية للسلام وبما يشمل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار١٩٤إذ إنه لم يعد كافيا إصدار البيانات الفضفاضة التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام بدون سقف زمني لذلك.

٧- حث الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين على الاعتراف بها، إذ إنه لا يعقل أن تغيب معايير المساواة التي تساعد في تحقيق السلام، ولا يمكن أن نفهم كيف يضر الاعتراف بدولة فلسطين بعملية السلام،فنحن نقول دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، فحدودنا معروفة فأين هي حدود إسرائيل؟، لا سيما ونحن كفلسطينيين نعترف بدولة إسرائيل على حدود العام ١٩٦٧، ولكن إلى حين.

• تم الاعتماد على ما قدمه د. كمال قبعة من مذكرات قانونية وسياسية حول اعلان وعد بلفور



الزعنون يشكر رئيس أصدقاء فلسطين في حزب العمال البريطاني على مواقفه المؤيدة لفلسطين

عبر سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لكم عن بالغ تقديره وشكره لرئيس أصدقاء فلسطين في حزب العمال البريطاني مارتن لينتون لموقفه العادل والشجاع تجاه الظلم الفادح الذي وقع على شعبنا نتيجة صدور إعلان بلفور بتاريخ ١٩١٧/١١/٢ الذي أرّخ بداية مأساة الشعب الفلسطيني من سلب للأرض وارتكاب مجازر فظيعة ضد أبنائه وتهجير أكثر من نصف أبنائه بالقوة الغاشمة داخلياً وفي الشتات، خاصة في الدول العربية المحيطة بفلسطين، واضطرارهم للعيش في مخيمات اللجوء في ظروف بالغة القسوة بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

وأضاف الزعنون في رسالته : إنكم، بالتأكيد، تدركون بأن إسرائيل لم تلتزم بعشرات القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية أو الاتفاقيات الموقعة وبأن دولة فلسطين هي الدولة الوحيدة التي لا تزال تحت الاحتلال منذ ما يزيد على خمسين عاماً، وبأنه لا استقرار ولا أمن في منطقتنا وجوارنا إلا بإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين المجمع عليه دولياً، والذي تنصلت منه إسرائيل.

وثمن الزعنون عالياً ما اقترحه مارتن من خطوات إيجابية على الحكومة البريطانية لتصحيح الظلم التاريخي بحق الشعب الفلسطيني نتيجة لوعد بلفور من مثل: الاعتراف بدولة فلسطين، وقف التبادل التجاري مع المستوطنات غير الشرعية، ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الاستيطان غير الشرعي، إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة.

وكرر الزعنون شكره وتقديره لموقفكم المبدئي والأخلاقي، وتمنى على مجلس العموم البريطاني الخروج عن صمته والدفاع عن ديمقراطيته العريقة التي يجب أن تلتزم بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

إدارة ترمب وإدارة الأزمة

د.احمد مجدلاني
الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني

لم يكن مفاجئا لنا مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة ، خاصة وان الحملة الانتخابية للرئيس ترمب عكست تطابقا بالموقف الذي تبنته هذه الحملة مع مواقف اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل، سواء فيما يتصل بحل الدولتين الذي اعتبر في حينه انه يمكن أن يكون احد الحلول ، أو فيما يتصل بالقدس ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب وهو ما يعني الاعتراف الرسمي الأمريكي بضم القدس ، وأخيرا فيما يتصل بالاستيطان الذي عبر عنه بالحملة بأنه لا يشكل عقبة في طريق السلام .

هذا التطابق أثار القلق الشديد لدى القيادة الفلسطينية ولدى أبناء الشعب الفلسطيني ، الذي اعتبره تراجع خطوات كبيرة للوراء بالمواقف الأمريكي ، هذا الموقف الذي دشنه الرئيس بوش الابن بخطة خارطة الطريق التي أصبحت قراراً لمجلس الأمن حمل الرقم ١٥١٥ وفيه لأول مرة تقر الإدارة الأمريكية بحل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ، وتعتبر الاستيطان غير شرعي وقانوني، ويشكل عقبة في طريق السلام ، وربما المأثرة الوحيدة والأخيرة لإدارة اوباما التي اختتمت بها ولايتها أنها مررت القرار ٢٣٣٤ في مجلس الأمن في نهاية ديسمبر العام الماضي والذي شكل أساسا قانونيا قويا لرفض الاستيطان، وموقفاً جديدا للإدارة الأمريكية، التي حاولت الإدارة الجديدة التنصل منه فور تسلمها لمهامها .

الرئيس ترمب أكثر من الحديث عن نيته لحل شامل لازمة الشرق الأوسط وكان يبدي استغرابه من عدم قدرة الإدارات السابقة عن التوصل إلى حل سياسي ينهي هذا التوتر الذي امتد خمسين عاما في المنطقة وهدد السلم والاستقرار في المنطقة والعالم .

ومع تعدد اللقاءات وتنوعها التي جمعته والرئيس محمود عباس أبو مازن وتكرار ذات المواقف في كل لقاء وبعده ، كان التساؤل المثار ومازال لماذا؟ الفريق الرئاسي الأمريكي المعروف جيدا بلونه الايدولوجي وانحيازه لإسرائيل وللمؤسسة الحاكمة فيها ، لماذا لم يخطو الفريق الرئاسي خطوة واحدة للأمام باتجاه طرق القضايا الجوهرية ، وهل كل هذا الوقت الذي يستنزف بذريعة البحث والاستطلاع ودراسة وتقييم الأوضاع ، رغم التهرب من اتفاق تشكيل لجنة الخمسة +خمسة الأمريكية الفلسطينية لمراجعة وتقييم العملية السياسية منذ انطلاقتها، وما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق الاتفاقيات الموقعة بما في ذلك العقبات التي أحبطت العملية السياسية وأدخلتها في غيبوبة منذ نيسان ٢٠١٣ الماضي .

لقد كان واضحا من زيارات ولقاءات المبعوثين الأمريكيين والتي وصلت لأكثر من ٢٢ مرة وهو رقم قياسي إذا ما قورن بالفترة الزمنية التي قضاها كيري كوزير للخارجية، وحاملا لملف التسوية ، إن النتيجة واحدة لغاية الآن، وهي أن لا تقدم يذكر في أي من الموضوعات الرئيسة وخصوصا الاستيطان، وكل ما كان يركز عليه أو يستفسر عنه الفريق الرئاسي الأميركي هي تكرار وتبني المطالب الإسرائيلية المعروفة والمعهودة كشروط مسبقة لاستئناف المفاوضات مثل الاعتراف بالدولة اليهودية ، ووقف التحريض، ووقف رواتب عائلات الأسرى والشهداء باعتبار ذلك على حد زعمهم انه دعم للإرهاب .لقد أضاع الفريق الأمريكي عدة أشهر ثمينة بتبني الموقف الإسرائيلي ومحاولة فرضه وتمريره على القيادة الفلسطينية ،

وكان واضحا وملموسا الفرق والتباين مابين مواقف الرئيس التي يعبر عنها في اللقاءات الثنائية ومابين مواقف وممارسات فريقه ونهجهم.

علاوة على إن امتناع الفريق الرئاسي عن تأكيد الالتزام بالموقف الأمريكي التقليدي والقائم على أساس حل الدولتين طبقا لمبادرة الرئيس بوش ، ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الامتناع عن تحديد ذات الموقف التقليدي من الاستيطان باعتباره غير شرعي وقانوني ويعيق عملية السلام .

كل هذه المواقف شكلت عوامل مشجعة لحكومة نتنياهو بمسابقة الزمن، وتسريع عمليات الاستيطان لفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض لإنهاء حل الدولتين واقعيا وعمليا ، ولتدمير فرص استئناف المفاوضات، والعملية السياسية برمتها .

إن سياسة اللعب على الوقت يشكل مكسبا سياسيا صافيا للاحتلال ومخططاته ، وخسارة صافية لفلسطين أرضا وشعبا وقضية ، وتقويضا لعملية السلام التي سيكون البديل عنها، الحل الأحادي الجانب الذي يسعى نتنياهو لفرضه بقوة الاحتلال ، ألا وهو دولة واحدة بنظامين ، أي العودة لنظام التمييز العنصري، وهو عمليا وواقعيا ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي الآن في الضفة الغربية والقدس المحتلة .

إن استمرار المماطلة والتسويف والبحث عن حلول إقليمية تارة ، أو البحث عن خيارات أخرى تحت ما يسمى البدء بإجراءات ببناء الثقة، وتمديد المرحلة الانتقالية، لا يعني بالنسبة لنا سوى اعطاء المزيد من الوقت للاحتلال لاستكمال الاستيطان للضفة وتهويد القدس .

هذه السياسة وان حاول أصحابها التذاكي علينا لتمريرها بذرائع الواقعية، وعدم القدرة على تجاوز الوضع الراهن، لا يمكن إلا أن نسميها باسمها الحقيقي وهو توفير الغطاء السياسي للاحتلال لاستكمال السيطرة على أرضنا وشعبنا، وبناء نظام الفصل العنصري، وهو يؤكد إلى ما كنا قد ذهبنا إليه في تقييمنا المبكر لهذه الإدارة، أن لا أوهام ولا رهان لدينا عليها، سوى الرهان على أنفسنا وشعبنا، وقد اختبرنا أنفسنا مرات عدة وأخرها هبة الأقصى صيف العام الجاري، والتي يمكن البناء عليها كمقاومة شعبية حقيقية، إلى جانب مراكمة الانجازات السياسية والدبلوماسية الأخرى على الساحة الدولية، وفي مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة.



منظمة التحرير الفلسطينية: واقع التحديات الراهنة وتطلعات المستقبل

بقلم/ د. واصل ابو يوسف
الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية

للعقد السادس على التوالي، أي منذ تأسيسها بقرار من مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤، والإعلان رسميا عن قيامها في المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد بالقدس في ٢٨/مايو- ايار عام ١٩٦٤، مرورا باعادة هيكلتها وبنائها على اسس كفاحية اكثر جذرية وصلابة اثر اعتلاء قادة فصائل العمل الوطني وفي مقدمتها حركة فتح برئاسة الشهيد الخالد الرئيس الراحل ياسر عرفات دفة قيادتها في العام ١٩٦٩، وحتى يومنا هذا، مازالت منظمة التحرير الفلسطينية تقود مسيرة كفاح شعبنا التحرري، وتشكل الهوية الوطنية الجامعة، والوطن المعنوي، والعنوان السياسي، والممثل الشرعي والحيد لشعبنا في مختلف اماكن تواجده.

وما من شك في ان هذا الاطار الجبهوي العريض، بكافة مكوناته الوطنية الحزبية والفصائلية والاتحادات والاطر النقابية، والذي شكل ومازال يعتبر الاداة الكفاحية لشعبنا عبر مسيرة تحرره الوطني الطويلة والمعقدة، قد بلور بفعل التضحيات العظيمة، الهوية الوطنية الفلسطينية، وجسد حقيقة الرواية الفلسطيبية، وصحح المسار التاريخي الكارثي الذي اصاب شعبنا بفعل المؤامرة الدولية الكبرى التي بدات مع اعلان وعد بلفور المشؤوم في الثاني من نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩١٧، الذي منح فلسطين لليهود لاقامة وطن قومي لهم على ارضها، من غير اعتبار لوجود شعبها الاصيل الذي غرس جذوره عميقا بها، وارسى دعائم وجوده الازلي، وشيد اعمدة حاضره، ورسم فصول مستقبل مشروعه الحضاري وتطلعاته وآماله وطموحاته الوطنية على ترابها الوطني.

ويمكن ايجاز القول بطريقة اخرى، ان هذا الاطار الوطني الشرعي، قد حمى شعبنا من الضياع، وحفظ حقوقه الوطنية، بعد ان شكل الانجاز الوطني الاكبر والاهم لتضحيات شعبنا على مدى عقود من الزمن، وشكل ومازال يشكل خشبة الخلاص من الظلم التاريخي الذي الم به، ومن ماساته ومعاناته المتواصلة حتى يومنا هذا بسبب وجود الاحتلال وعدوانه المتواصل وسياساته الاجرامية وامعانه في التنكر لحقوق شعبنا السياسية والانسانية، مدعوما من ذات القوى الاستعمارية التي وفرت له ظروف واسباب وجوده، وفي مقدمتها بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية التي ورثت عنها عرشها الاستعماري.

اليوم، وفي ظل اللحظة التاريخية الفارقة، التي انتابها الكثير من الاحداث التي عصفت في المنطقة، وما رافق ذلك من حدوث تغيرات جذرية شهدها العالم والاقليم ومنطقتنا العربية، واثرت بشكل او باخر على القضية الفلسطينية باعتبارها تشكل اقدم واهم قضايا



الصراع في التاريخ الحديث والمعاصر، تقف امام منظمة التحرير الفلسطينية جملة من التحديات الجسيمة، ومن المخاطر التي تهدد حاضر شعبنا ومستقبل قضيته الوطنية، وتنذر باعادة رسم فصول المؤامرة، التي المت بشعبنا، وان بطرق ووسائل واشكال مختلفة.

وهنا يكمن الهدف الرئيس من وراء تكريس الجهد والنضال الوطني للحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها العنوان السياسي لشعبنا وممثله الشرعي والوحيد، وذلك من خلال التمسك بثوابت وحقوق شعبنا الوطنية، وتجذير مفاهيم الوحدة الوطنية على اسس الشراكة الوطنية الحقيقية، وتصليب وسائل وادوات مقاومة الاحتلال، وتوفير كل اسباب وظروف استمراريتها، حتى تحقيق تطلعات شعبنا المستقبلية برغم التحديات الراهنة التي يواجهها مشروعنا الوطني الذي تقوده وتسعى لتحقيق اهدافه منظمة التحرير الفلسطينية.

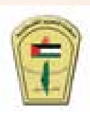
ومن جانب اخر، الحفاظ عل المنظمة من خلال اصلاح وتطوير وتفعيل مؤسساتها واطرها وهيئاتها القيادية، واعادة الاعتبار لمكانتها ودورها واهميتها على مختلف الصعد والمستويات النضالية الكفاحية والسياسية.. وما الى ذلك.

وهذا ما نرى بضرورة التطرق اليه بهذه العجالة من الوقت، خاصة وان مفاهيم اصلاح وتطوير وتفعيل المنظمة قد طالها الكثير من النقاش، وانتابها ايضا الكثير من اللغط خاصة في العقدين الاخيرين حيث ادخلت مفاهيم اخرى، مثل اعادة البناء، او اعادة الصياغة على اسس وبرامج جديدة.. وغير ذلك الكثير من المفاهيم والتعبيرات التي لاتحمل او تتضمن ذات المقاصد او المآرب المتعارف عليها في منطقنا السياسي الوطني، هذا اذا ما اخذنا بالاعتبار ان المقصود من ورائها هو نسف كل ما هو قائم، وهدم هذا المنجز الوطني من اجل انشاء كيان سياسي وان حمل ذات الاسم، ولكن بطابع وبعد واسس سياسية غير التي قام عليها او اسس من اجلها، وذلك خدمة لاجندات وبرامج وسياسات حزبية وفئوية ضيقة.

وهنا تجدر الاشارة الى اهمية التركيز على ما تعنيه المفاهيم الوطنية المتعلقة بضرورة اصلاح وتطوير وتفعيل اطر وهيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، على اسس وطنية صلبة تحافظ على وجودها واستمراريتها بحلتها الريادية الوطنية الجامعة، وتعيد الاعتبار لمكانتها ودورها النضالي والسياسي، وتمكنها من مواصلة قيادتها لشعبنا ومسيرة كفاحه التحرري وانجاز مهام مشروعه الوطني.

وبالاستناد لذلك لا بد من التاكيد على ما يلي :

- ان (اصلاح وتفعيل وتطوير) منظمة التحرير الفلسطينية، يجب ان تبدأ بعملية نقدية شاملة للمسار الكفاحي الوطني بكافة حيثياته وتفصيلاته النضالية، بما في ذلك البرامج السياسية، والطرق والاساليب والوسائل الكفاحية، وصولا للاتفاق على صياغة استراتيجية وطنية شاملة تستند على التمسك بثوابت وحقوق شعبنا الوطنية، وحقه المشروع بمواصلة مقاومته للاحتلال بكافة الطرق والوسائل المشروعة حتى زواله وتحقيق استقلالنا الوطني الناجز.



- ضرورة ان تاخذ هذه المفاهيم في اطار بوتقة متكاملة، بغض النظر عن التباين الواضح في معانيها الاجرائية، وذلك لضمان نجاعتها، واستمرارية مفاعيلها الايجابية على اداء المنظمة كاطار سياسي كفاحي وطني جامع يعبر عن تطلعات شعبنا واهداف مشروعه الوطني، وافاقه وطموحاته وامانيه المستقبلية .

- تمكين الساحة الفلسطينية الداخلية، وتوفير شروط وظروف واجوائها الوطنية الكفاحية على اسس الشراكة الوطنية، وبرامج واليات عمل منظمة التحرير الفلسطينية، واستنادا لاتفاق القاهرة مايو ٢٠١١، ووثيقة الوفاق الوطني، واستكمال خطوات تطبيق المصالحة الوطنية، واستنهاض مقومات شعبنا الكامنة، لمواجهة كافة التحديات والمخاطر التي تواجه قضيته الوطنية.

- ضرورة الاخذ بالاعتبار واقع السياسة الدولية، وما يحيق بالاقليم والمنطقة من احداث ومتغيرات جذرية وخطيرة تعكس بظلالها على قضية شعبنا، مع عدم التعاطي مع اية مشاريع او تسويات سياسية تحت اية شعارات او مسميات تطرح كالحل الاقليمي او صفقة العصر الترمبية، او العودة للمفاوضات المباشرة مع الاحتلال، والتاكيد على التمسك بثوابت وحقوق شعبنا الوطنية، وفي مقدمتها حقه بالعودة وفق القرارالاممي رقم ١٩٤، وممارسة حقه بتقرير المصير واقامة وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

- الشروع بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها المجلس الوطني باعتباره بيت الشرعية الفلسطينية، والذي يجب عقده في القريب العاجل من اجل اتخاذ الخطوات العملية لترتيب مؤسسات المنظمة القيادية، عبر انتخاب مجلس مركزي جديد، ولجنة تنفيذية قادرة على القيام بمهمات المرحلة النضالية الراهنة والمستقبلية، ومن جانب اخر العمل على ضم وتمثيل كافة اطر ومكونات شعبنا الكفاحية بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الاسلامي، في اطار مؤسساتها القيادية على اساس برنامج الاجماع الوطني المشترك، وبما يضمن الشراكة الحقيقة للجميع في صياغة وصنع القرار السياسي الوطني.

- من الاهمية بمكان التاكيد على ضرورة ان تشمل عملية الاصلاح والتفعيل والتطوير كافة الاطر النضالية للمنظمة من اتحادات واطر شعبية ونقابية، وكذلك تفعيل الاذرع النضالية في كافة المواقع النضالية على مختلف مسمياتها في الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات لانها تشكل الرافد الحيوي والاساسي لعمل المنظمة بين صفوف شعبنا، ووسط قطاعاتها وفئاته وشرائحه الواسعة.

- كما لابد من الاشارة الى ان هذه العملية التي يمكن تسميتها بالاستنهاضية ان جاز القول، ان تشمل كافة المكونات البنيوية النضالية والكفاحية للمنظمة من قوى واحزاب وفصائل سياسية، وذلك من خلال اعادة تقويم بناها الداخلية على اسس ديمقراطية سليمة، والشروع بعملية نقد بناء لادائها النضالي وبرامجها الكفاحية، ووضع البرامج واليات العمل الكفاحية التي تعزز من مكانتها ودورها في العملية الكفاحية ومقاومة الاحتلال، ودورها الريادي في قيادة الجمهور، والعمل على تلبية احتياجاته الوطنية التي تمكنه من مواصلة مقاومته للاحتلال، والاستمرار بمسيرة كفاحه التحرري.

ختاما :

اننا ومن موقعنا في جبهة التحرير الفلسطينية باعتبارها احدى الفصائل الاساسية في منظمة التحرير، واستنادا لما يرتب علينا هذا الموقع النضالي من مسؤوليات وطنية تجاه شعبنا وقضيته الوطنية، نعتقد جازمين بان شعبنا الذي يمتلك من مخزونه الكفاحي الكبير، ومن المقدرات النضالية والكفاحية الهائلة التي تمكنه من مواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه مشروعه الوطني، ومن تجاوز كافة المخاطر والظروف الصعبة التي تحول دون تحقيق اهداف مشروعه الوطني خلال زمن قياسي، اذا ما توحدت كافة مكوناته النضالية في اطار الجبهة الوطنية العريضة (م.ت.ف)، على اسس من الشراكة الوطنية النضالية المتكاملة، والمنسجمة رؤاها السياسية في اطار استراتيجية وطنية شاملة، بعيدا عن اية مصالح فئوية او حزبية ضيقة، او اجندات غير ذي صلة بالقضية الوطنية، وايضا اذا ما تم قراءة الواقع الداخلي لساحتنا الوطنية بشكل دقيق، ومراعاة كافة التحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية للاجيال المتلاحقة من ابناء شعبنا، واحتياجاتها المتنامية لممارسة دورها الحقيقي والفعلي على كافة الصعد وفي مختلف المجالات، ولعب دور ملموس في قيادة العملية الكفاحية والسياسية الوطنية من خلال ضخ الدماء الجديدة للمؤسسات القيادية التشريعية والتنفيذية عبر العملية الديمقراطية السليمة والنزيهة، ومنح الفرص امام الكفاءات المتعددة والمتنوعة لقيادة عملية البناء المجتمعية وفق اسس وبرامج عصرية وحضارية.

كما ونعتقد ان مسيرة اصلاح تفعيل وتطوير مؤسسات وهيئات واطر منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما بدات وانطلقت وفق الاسس والمفاهيم النضالية الوطنية والموضوعية، فان نتائجها ستكون واضحة وملموسة لدى جماهير شعبنا، وبالتاكيد سينعكس ذلك بالايجاب على رؤيتها ونظرتها الشاملة تجاه المسار الكفاحي، ويعيد لها الثقة مجددا بادواته الكفاحية، ومن ثم يعزز صمودها ويمكنها من رفع مستوى ادائها الكفاحي، وعلى غير صعيد.

كما ان ذلك الامر، اذا ما تحقق سيعيد الاعتبار لمكانة المنظمة الريادي في قيادة جماهير شعبنا، ويعزز دورها السياسي والوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، كما وسيعيد للقضية الفلسطينية موقع الصدارة على اجندة الاهتمامات الدولية.

وفي اول اولويات ذلك، ان عملية تفعيل المنظمة واصلاح مؤسساتها وتطويرها على اسس وطنية وديمقراطية سليمة وصحيحة، ستساهم الى حد بعيد في الحفاظ على حقوق شعبنا وثوابته الوطنية، وسيحافظ على مكتسبات شعبنا النضالية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعبنا وعنوانه السياسي وواداته الكفاحية الى حين انجاز كامل مهمات مشروعنا الوطني في دحر الاحتلال ونيل التحرير وتحقيق عودة الشعب اللاجئ الى مدنه وقراه وممتلكاته التي شرد منها على يد العصابات الصهيونية وجيش الاحتلال، ويمكنه من ممارسة حقه بتقرير المصير واقامة وتجسيد دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.



"الوطني الفلسطيني"
يرحب باتفاق المصالحة التاريخية ويؤكد دعمه الكامل

أكد المجلس الوطني الفلسطيني دعمه الكامل لاتفاق تنفيذ المصالحة الوطنية والتاريخية التي تمت بين حركتي فتح وحماس وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر في ٢٠١٧/١٠/١٥ على لسان رئيسه سليم الزعنون، أنه لا عودة للوراء بطي مرحلة الانقسام الأسود الذي كانت له انعكاسات سلبية على الكل الفلسطيني.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى ضرورة احترام كافة المواعيد المحددة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خاصة أن شعبنا الفلسطيني بكل قطاعاته وفصائله واتحاداته الشعبية قد بارك وعبر عن دعمه ومساندته لما تم الاتفاق عليه.

وتوجه المجلس الوطني الفلسطيني بالشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية على دعمها المتواصل وجهودها التي تكللت بنجاح الحوارات الفلسطينية وصولاً لاعلان هذا الاتفاق التاريخي.

ويدعو لسرعة تنفيذ المصالحة لاستكمال مسيرة الاستقلال الوطني

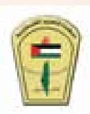
دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى سرعة تنفيذ ملفات المصالحة الفلسطينية، وحشد الطاقات الوطنية لاستكمال وتجسيد الاستقلال الوطني على الأرض الفلسطينية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بمناسبة في ٢٠١٧/١١/١٤ مرور ٢٩ عاما على إعلان وثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني التي أقرها في دورته التاسعة عشرة بتاريخ ١٥ نوفمبر من العام ١٩٨٨ في الجزائر، أن هذه المناسبة الوطنية صنعتها تضحيات شعبنا البطل بشهدائه وجرحاه وأسراه، وصولا الى هذا الإنجاز الوطني الذي أسس لمرحلة جديدة من مراحل النضال الفلسطيني الذي فتح الباب واسعاً للاعتراف العالمي بدولة فلسطين.

وشدد المجلس الوطني أن المطلوب الآن من كافة القوى والفصائل الفلسطينية تسريع خطوات تنفيذ المصالحة الوطنية على الأرض لتمتين جبهتنا الداخلية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، وتوجيه الطاقات كافة لاستكمال مسيرة الاستقلال الناجز بعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، التي هي حلم الشهداء والجرحى والأسرى، وحلم أبناء شعبنا كافة.

واستحضر المجلس الوطني الفلسطيني في هذه المناسبة معاني البطولة والفداء التي سطرها شعبنا البطل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي،من معركة الكرامة، مرورا بالعمليات الفدائية داخل الوطن المحتل، إلى الصمود الأسطوري في لبنان عام ١٩٨٢، وما تلاها من انتفاضة أطفال الحجارة، وعودة القيادة إلى فلسطين، وهبة النفق، إلى انتفاضة الأقصى، واستشهاد القائد أبو عمار، والحروب العدوانية الثلاث على قطاع غزة، وما رافقها من إرهاب المستعمرين وجيش الاحتلال في الضفة، وحرق الأطفال محمد أبو خضير وعائلة الدوابشة التي أشعلت هبة القدس، ورباط شعبنا وانتصاره على بوابات المسجد الأقصى المبارك وإفشاله لمخطط التهويد الاحتلالي.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا الذي يسجل يوميا أروع صور الصمود والثبات على أرضه، مستمر بكل إصرار في نضاله ومقاومته نحو تجسيد استقلاله على أرض آبائه وأجداده، أصحاب هذه الأرض الطيبة منذ آلاف السنين، ولن يكسره إرهاب الاحتلال وطغيانه، ولن يخضع أبداً، ولن يقبل بأية حلول تنتقص من حقوقه الكاملة في ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه بعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة ليعيش عليها حرا كريما وسيدا عزيزا.



المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية وآفاقها

بقلم: بلال الشخشير
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس بعد احد عشر عاما على الانقسام الاسود الذي الحق اذى كبيرا بالمشروع الوطني الفلسطيني وبمكانة القضية الفلسطينية ونجح الاحتلال الاسرائيلي باستثمار الانقسام بتشويه صورة النضال الفلسطيني وقدرات واداء ومكانة النظام السياسي الفلسطيني وتهرب الاحتلال من التزاماته بانه لا يوجد و لا يوجد شريك او جهة حقيقية شرعية تمثل الكل الفلسطيني .ومن جانب اخر عمل الاحتلال على وضع العقبات لافشال اية حوارات مسخرا كل ادواته و امكانياته في تغذية التناقضات بهدف استنزاف واشغال الجانب الف لسطيني ببعضه حتى يتسنى له مواصلة مشروعه الاحتلالي بمضاعفة وتيرة الاستيطان ومصادرة الاراضي والتسارع في تهويد القدس عبر زيادة البناء وهدم البيوت واصدار القوانين لتغيير الوضع الديمغرافي والجغرافي.

احد عشر عاما على الانقسام تخللتها الاف الساعات من لحوارات واللقاءات فمنذ ٢٠٠٧مرورا باتفاقية القاهرة عام ٢٠١١وصولا لاتفاق الشاطىء للعام ٢٠١٤وقد تخلل مراحل ومحطات الحوارات تدخلات اقليمية وعربية ودولية وكان يلاحظ ان تلك التدخلات كانت تحاول استثمار الانقسام بهدف تحسين دورها ومكانتها في الشرق الاوسطووضع غزة في مقدمة اجندتها وعلى وجه الخصوص (ايران تركيا قطر) وهذه التدخلات كانت تؤول الى تعثر انهاء الانقسام واحتدام التراشقات الاعلامية وكيل الاتهامات مما ادى ذلك لانقسام عامودي وافقي داخل المجتمع الفلسطيني والحاق الاساءة لصورة نضال وتضحيات شعبنا.

واضح ان الانقسام في ايلول ٢٠١٧ دخل مرحلة جديدة لكونه هذه المرة يتم وفقا لمعطيات مختلفة تحمل الكثير من التفاؤل حيث يوجد متغيرات اولا محلية

بتراجع وتدهور الوضع الحياتي الداخلي لمواطني غزة توصل قيادة حماس الجديدة لاستخلاصات جديدة ابرزها الاقرار باقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وان تجربة الانقسام لم تمكنها من الحصول على اكتساب اية شرعية فعلى الصعيد المحلي تعطلت جميع المؤسسات وعلى الصعيد العربي والدولي بقيت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير يحوزون على الشرعيات

ايضا حصول تطور داخلي لدى بنية حماس القيادية ببروز العديد من القيادات الشابة الذين عاشوا تجربة النضال الوطني داخل سجون الاحتلال امثال(صالح العاروري ويحيى السنوار) وكذلك بروز تيار اكثر واقعية يتقاطع مع توجهات حركة فتح امثال(المفكر د احمد يوسف ، وغازي حمد، واسماعيل هنية ، ويحيي السنوار، وصالح العاروري،والعديد من قيادات حماس المتواجدين في الضفة الغربية).ان هذا الاتجاه الواقعي دفع بقيادة حماس الى ضرورة اخراج غزة من حصارها واخراج حماس من عزلتها السياسية والحزبية .

واضح ان اتفاق القاهرة ايلول ٢٠١٧والذي دعمته القاهرة بكل ثقلها بات يحمل مؤشرات نجاحه ويعود ذلك لعدد من العوامل ابرزها.

١-وجود مصلحة لمصر اولا: محاصرة داعش في سيناء والزام حماس والسلطة الفلسطينية حماية الحدود بين غزة وسيناء.

ثانيا: انهاء حالة الانقسام والتاكيد مجددا ان مصر حريصة على القضية الفلسطينية .ثالثا :انها اللاعب الرئيسي في الشرق الاوسط ومن الملاحظ ان الدور المصري حاز على دعم عربي وتاييد دولي.

٢-وجود اصرار واستراتيجية لدى الرئيس عباس ولدى حركة فتح وفصائل العمل الوطني على ان انهاء الانقسام ضرورة وطنية للتقدم بالمشروع الوطني الفلسطيني للامام نحو انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية.

٣-ادراك حركة حماس ان الخروج من عزلتها واخراج غزة من حصار بات ملحا وان اسرائيل هي الطرف المستفيد الوحيد من استمرار الانقسام. وان انهاء الانقسام يعطيها الفرصة لشراكة سياسية حقيقية في النظام السياسي الفلسطيني.

احتمالية نجاح انهاء الانقسام

رغم محاولات البعض الحكم المسبق بفشل الخطوة كسابقاتها الا انني اختلف بالقول ان مجمل الظروف الموضوعية والذاتية تنبىء بان الخطوات تسير بصورة سلسة وهذا ما يلحظ من الغاء حماس للجنة الادارية واستقبال رئيس وزراء حكومة التوافق وتسليم المعابر وايضا التعامل الايجابي والداعم من قبل الحكومة والرئيس عباس وقيادات وقواعد حركة فتح و تصريحات وتحركات الفريق المصري المشرف على تنفيذ الاتفاق والادراك المسبق لجميع الاطراف على وجود صعوبات وتعقيدات افرزتها سنوات الانقسام و ان اسرائيل ستعمل بكل السبل على تفجير الموقف وهذا ما لوحظ من محاولات اغتيال اللواء ابو نعيم والقصف الاسرائيلي لاحد الانفاق والذي ادى لاستشهاد اثني عشر مناضلا. كان الهدف منه خلط الاوراق وارسال رسالة اسرائيلية لمصر ا ان اسرائيل لاعب رئيسي باي ترتيبات تخص غزة .

ضمانة افاق النجاح

ان الخطوات التي اتخذت والاتفاقيات التي وقعت وعلى وجه الخصوص اتفاقية القاهرة الاخيرة تؤسس وبقوة للانطلاق نحوتحشيد كل الامكانيات في مواجهة الاحتلال. وللسيير قدما على طريق انهاء الانقسام والذي يتطلب العديد من الخطوات.

اهمها.

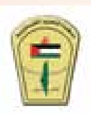
١-تمكين حكومة التوافق الوطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله للقيام بكل مهامها كما هي في الضفة الغربية ودون اجتزاء.

٢-البدء الفوري بالغاء اجراءات الحكومة تجاه غزة ومعالجة مشاكل الكهرباء والماء والمعابر والغاء الضرائب والرسوم غير القانونية....الخ

٣-ان تتفق جميع القوى على استراتيجية وطنية

٤-البدء الفوري بتشكيل حكومة وحدة وطنية

٥-الاتفاق على اجراء انتخابات ديمقراطية (رئاسية وتشريعية ومجلس وطني)ودمقرطة النظام السياسي الفلسطيني.



المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية وآفاقها

بقلم: وليد العوض
عضو المجلس المركزي الفلسطيني

مسيرة المصالحة الوطنية بين تلاقي الارادت واختلاف الغايات

بعد طول انتظار نجحت جهود جمهورية مصر العربية في إعادة قطار المصالحة الفلسطينية إلى سكته بعد أن توقفت لسنوات عدة فخلال شهر أيلول الماضي استضافت مصر وفدين قياديين من حركتي فتح وحماس وقد أفضى ذلك إلى إعلان حركة حماس ببيان واضح فجر السابع عشر من أيلول عن حل اللجنة الإدارية في قطاع غزة ، ودعوتها حكومة التوافق للقدوم إلى غزة لتولي مسؤولياتها بالإضافة للقبول بإجراء الانتخابات العامة والاستعداد للحوار الجدي لتنفيذ اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة في أيار ٢٠١١، تلك المطالب التي كان الرئيس ابو مازن قد حددها كمؤشر لجدية قبول حركة حماس بالمصالحة، إن هذا التطور الهام جاء بعد أن دخلت مصر بكل ثقلها لمعالجة هذا الملف النازف الأمر الذي يطرح سؤالا مشروعا يتركز حول ما هي الدوافع التي قادت مصر للتدخل بهذا الثقل غير القابل للفشل وانتقالها من دور الراعي إلى دور الضامن للتنفيذ ، المتتبع للأمور يدرك إن مكانة مصر ووقوفها إلى جانب شعبنا وقضيته العادلة لا يسمح بإبقاء هذا الجرح النازف كما أنها لا تريده ملعبا مفتوحا أمام دول أخرى تستخدمه في إطار ما تشهده المنطقة من صراعات على النفوذ وفي هذا السياق الطبيعي أن تسعى وتحرص مصر في إن يكون لهاَ دور فاعل في ترتيبات الإقليم وما يجري من تحركات داخل الأروقة والدهاليز السياسية لاستئناف الجهود السياسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، علاوة على ذلك فلم يعد بمقدورها البقاء فقط في أن تستمر بمتابعة تردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في غزة حيث تزداد المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى انفجار شامل لن تكون هي بمنأى عنه ، هذا بالإضافة إلى أن الأمن القومي المصري وما يجري من تغول للإرهاب في سيناء بات يتطلب تحييد غزة بكل معنى الكلمة عن هذا الملف، ولذلك فهي ذهبت موقنا في وقت سبق إلى تفاهمات ذات طابع امني وإنساني مع حركة حماس لكن هذه التفاهمات فتحت دائرة التساؤل والخشية من أن يؤسس ذلك لتحول الانقسام إلى انفصال دائم ولقطع الطريق على مثل التساؤلات جاءت الخطوة المصرية الأخيرة عبر التدخل المؤثر لتوفير مظلة الشرعية السياسية لهذه التفاهمات في إطار عملية المصالحة الفلسطينية ومن هنا يمكن فهم تطور الدور المصري وتحوله إلى ضاغط بكل قوة لإتمام المصالحة ،هذا علاوة على رغبة مصر بعدم زيادة التمدد للنفوذ الإيراني نحو غزة بما يتيح لها نفوذا يتجاوز ما حصلت عليه في سوريا ولبنان والعراق وما من شك فان هذا الموقف جاء متقاطعا مع ما تصبو له دول أخرى في الإقليم.

مما ذكر أعلاه يمكننا القول أن الإرادة الإقليمية توفرت هذه المرة بقيادة مصر للمضي قدما في ملف إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة. إن مثل هذه الإرادة لم يكن لها أن تتوفر لولا توفر إرادة دولية لإغلاق هذا الملف كما تجلت في بيان الرباعية الأخير ومن ثم بعض المواقف التي لم تصل بعد لوضع عراقيل إمام المسيرة بل اكتفت بمراقبة تطوراتها ، ونحن نتحدث عن ذلك يجب إن لا يغيب عن بالنا أيضا إن لهذه الإرادة الدولية أيضا أهدافها التي يمكن أن نلخصها برغبة المجتمع الدولي خاصة الإدارة الأمريكية بتهيئة المناخ والساحة على الصعيد الفلسطيني بما يوفر الظروف ويفتح الطريق امام الرئيس الأمريكي لطرح مشروعه السياسي الذي يحضر له منذ أن تولى الحكم مطلع العام الجاري ،، من هنا يمكن القول أن قطار المصالحة الذي وضع على سكة الانطلاق توافرت له الإرادة الدولية والإقليمية وأيضا الرغبة والحاجة الفلسطينية الملحة ، وما شهدته حركة حماس من تطورات سواء على صعيد وثيقتها السياسية أو انتخابات مكتبها السياسي الأخير الذي انتقل بموجبها مركز القرار إلى قطاع غزة مما جعلها أكثر ابتعادا عن دول بعينها في الإقليم لكنها أكثر اقترابا وحاجة لتسوية علاقاتها مع مصر باعتبارها المنفذ الوحيد لها للخارج ، في ضوء هذه المعطيات أنفة الذكر تقدمت مسيرة المصالحة بزخم لم يكن متوفرا من قبل اجتازت مراحل ومنعطفات مهمة لم تصلها من قبل لكنها ما زالت تتقدم ببطء شديد رغم ما شهدته من انفراجات في مجالات شتى تمثلت في قدوم الحكومة إلى قطاع غزة مطلع شهر أكتوبر وما حظيت به من استقبال شعبي وسياسي هام وما أعقب ذلك من تفاهمات بين حركتي فتح وحماس في الحادي عشر والثاني عشر من الشهر الماضي وتفاهمهما على إلية عمل تركزت جلها في وضع جدول زمني محدد لتمكين الحكومة من مزاولة عملها وقد بدا ذلك بالتحقق من خلال الوصول المتوالي للوزراء والأطقم الخاصة بهم وأيضا رئيس سلطة المعابر وتفقده لمعابر قطاع غزة استعدادا لتسليمها ، على إن يتم الانتهاء من هذا الاستلام الأول من الشهر الحالي نوفمبر وان تستمر أطقم الحكومة بعملها لتتمكن من استلام كافة مقاليد الأمور مع حلول الأول من ديسمبر بما في ذلك المعابر والجباية وتوفير سلف مالية لموظفي ما بعد ٢٠٠٧ حتى الأول من فبراير ٢٠١٨ موعد انتهاء اللجنة الإدارية من عملها .

إن هذه العملية المحددة تسير ببطء لكن تتقدم حتى اللحظة بثبات رغم ما اعترضها من عقبات في وزارة التربية التعليم وسلطة البيئة وسلطة الأراضي تلك العقبات التي جرى معالجتها بسرعة وفقا للاتفاق المذكور إن سرعة معالجة هذه العقد تؤكد إن الإرادة متوفرة لتطبيق ما تم الاتفاق عليه واستمرار بقائها كفيل بحل إي إشكالية يمكن إن تعترض طريق المصالحة وهذا أمر متوقع نظرا لوجود مجموعات المصالح الذين باتوا يجاهرون بعدم رغبتهم في إكمال مسيرة المصالحة وكذلك لا بد من الإسراع في توفير الحاضنة الشعبية والسياسية للمصالحة والعمل في حماية هذه المسيرة وهذا يتطلب الإسراع في خطواتها بما في ذلك العودة التدريجية عن

الإجراءات التي اتخذت في آذار ، ارتباطا بتسليم الحكومة لمهامها وتمكنها من القيام بواجباتها تجاه الأهل في قطاع غزة .

إن النجاح في هذه المسيرة التي تتقدم ببطء وفقا لما اشرنا فتحت الطريق الآمن لانعقاد جلسة الحوار الشامل المقررة في ٢٠١٧/١١/٢١ للبحث في القضايا الإستراتيجية الكبرى التي جاء عليها اتفاق القاهرة لعام ٢٠١١ لذلك من المفيد عدم التسرع في طرح القضايا الكبرى التي قد تعيق الوصول لذلك الموعد المحدد والأخذ بعين الاعتبار أن معالجة ما ورد من قضايا تراكمت على مدار ١١ عاما يتطلب الصبر والحكمة والانتقال من حلقة لحلقة أكثر اتساعا وصولا لإنجاح عملية إنهاء الانقسام وانجاز المصالحة الكاملة وفقا للإرادة والرغبة الفلسطينية بما يفسح المجال لمعالجة قضايا الشعب وتعزيز صموده وتمكن شعبنا من مواجهة المخاطر والتحديات بشكل موحد

ملخص القول إن مسيرة المصالحة انطلقت برغبة إقليمية ودولية وحاجة وارادة فلسطينية بدون شك ومن الصعوبة وقفها لكن من المهم فلسطينيا وضع هذه المصالحة في إطار تلبية مصالح الناس ومعالجة الأزمات التي خلفها الانقسام طيلة ١١ عاما مضت ، والعمل على تعزيز الموقف الفلسطيني وتقويته في حماية المشروع الوطني الفلسطيني وتعزيز كفاح شعبنا لنيل حقوقه في إقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين طبقا للقرار ١٩٤ مع أهمية الحذر الشديد من كافة المحاولات الرامية لوضع ذلك في إطار التساوق مع الرؤية والمسعى الأمريكي لاستئناف جهود التسوية.



إبراهيم أبو ثريا..
قعيد زحف بنصف جسده نحو الحدود حتى استشهد

فقد إبراهيم أبو ثريا ٢٩ عاماً ساقيه قبل نحو ١٠ سنوات في قصف إسرائيلي بعد أن رفع علم بلاده على حدود قطاع غزة، وظل منذ ذلك الحين مع كرسيه المتحرك مشاركاً فعالاً في المواجهات حتى استشهاده يوم الجمعة ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ برصاصة في الرأس أطلقها عليه جندي إسرائيلي في مخيم البريج شرق غزة .

استشهد أبو ثريا على كرسيه المتحرك والعلم الفلسطيني على حضنه كما ظهر في فيديو نشره نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي وثق لحظة استشهاده.



المجلس الوطني الفلسطيني يطالب المجتمع الدولي بترجمة قراراته وتضامنه إلى أفعال تنهي الاحتلال الإسرائيلي

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي ومؤسساته بترجمة قراراته وأقواله إلى أفعال تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتعيد الحرية للشعب الفلسطيني وتمكّنه من تقرير مصيره، داعياً إلى إعادة إحياء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري.

ويُذكّر المجلس الوطني الفلسطيني أن قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، صدر على غير إرادة الشعب الفلسطيني، وتبعه في عام ١٩٧٧ قرار أممي آخر اعتبر يوم ٢٩ تشرين الثاني من كل عام يوماً للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر عنه بهذه المناسبة أن التضامن الحقيقي والمساندة العملية للحقوق الفلسطينية تكون بإلزام الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي يجب على الأمم المتحدة الدفاع عنها وتطبيقها، لكي ينال شعبنا كامل حقوقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وبهذه المناسبة يشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن عدم معاقبة إسرائيل من قبل المجتمع الدولي على انتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي ولحقوق الشعب الفلسطيني، مكنّها طوال الخمسين عاما الماضية من فرض نظام الأبارتايد من خلال تشريعات وسياسات وممارسات عنصرية، داعياً المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة جريمة التمييز العنصري، ومعاقبة مرتكبيها.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الاحتلال الإسرائيلي ما يزال يتحدى القرارات الدولية وآخرها القرار رقم ٢٣٣٤ الذي اعتبر الأعمال الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية غير شرعية وغير قانونية ويجب وقفها فورا، وهو كذلك ما يزال يعتقل الآلاف من أبناء شعبنا، ويستبيح المقدسات، وأمام هذه التحدي فإن المجلس الوطني الفلسطيني يطالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها لتجسيد الدولة الفلسطينية كما جاءت في الشق الثاني من قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، داعياً دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها.

ويناشد المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم وأحراره دعم حقوق شعبنا العادلة في التخلص من الاحتلال والعيش بكرامة على أرضه أسوة بباقي شعوب الأرض، داعيا الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية والحكومات والمؤسسات والأفراد إلى دعم مبادرات المقاطعة الدولية BDS، وفرض العقوبات على الاحتلال الإسرائيلي وبرلمانه، لإسقاط نظام الأبارتايد الذي يمارسه في فلسطين.



قبول دولة فلسطين بالشرطة الجنائية الدولية - الانتربول -



قبلت منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" يوم ٢٠١٧/٩/٢٧، فلسطين عضوا فيها بتصويت ٧٤ دولة مع القرار.

ورحب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي بنتائج التصويت، وقبول عضوية فلسطين في منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الانتربول" خلال اجتماع الجمعية العامة للمنظمة في بكين.

واكد أن التصويت الساحق لدعم عضوية فلسطين هو انعكاس للثقة في قدرات فلسطين على إنفاذ القانون والالتزام بالقيم الأساسية للمنظمة.

وأشار المالكي إلى أن هذا الانتصار تحقق بسبب الموقف المبدئي لأغلبية أعضاء الانتربول الذين دافعوا اليوم عن السبب الوجودي لهذه المنظمة ومبادئها الأساسية، حيث رفضوا بشكل واضح محاولات التلاعب والتسلط السياسي. وقال: "اليوم، تغلبت الحقائق، والمبادئ على جميع الاعتبارات الأخرى".

وتقدم وزير الخارجية والمغتربين بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، بالشكر الجزيل والامتنان العميق لجميع الأعضاء الذين ساندوا فلسطين في مسعاها هذا.

وأكد أن دولة فلسطين ستستمر في سعيها الدؤوب للرفع من مكانة ودور فلسطين على المستوى الدولي والدفاع عن حقوق شعبنا في الأمن والحرية بكل الوسائل الدبلوماسية والقانونية المتاحة وبما يشمل الانضمام للمؤسسات الدولية ذات العلاقة.

وشدد المالكي على التزام دولة فلسطين بالوفاء بالتزاماتها والمساهمة في مكافحة الجريمة وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي. وستعمل فلسطين مع جميع الأعضاء للنهوض بمكانة ودور الانتربول وستكون شريكا بناءً ومتعاوناً في هذا المسعى العالمي الذي يؤثر على حياة جميع مواطنينا ومستقبلهم.

وقال المالكي: إن دولة فلسطين تنظر إلى هذه العضوية والمسؤوليات التي تترتب عليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني والتزاماً أخلاقياً تجاه مواطني العالم، إن فلسطين مستعدة وقادرة على تحمل هذه الالتزامات والمسؤوليات بوصفها شريكاً فاعلاً في المجتمع الدولي، تسهم بشكل فعال وملحوظ في النهوض بقيمنا الأساسية المشتركة كأمم.

و"الوطني الفلسطيني" يرحب بقبولها

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بقبول فلسطين عضوا في الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول"، وذلك بتصويت ٧٤ دولة لصالح القرار.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون ٢٧-٩-٢٠١٧، إن هذا القبول يعد انتصارا لفلسطين خاصة بعد المحاولات المتعددة الفاشلة من قبل إسرائيل ومن يساندها لإحباط الطلب الفلسطيني، معتبرا ذلك شهادة جديدة من المجتمع الدولي بعدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب لفلسطيني، وإيمانا واعترافا من المجتمع الدولي بقدرة دولة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي، وترسيخا للشخصية القانونية الدولية لدولة فلسطين.

وتوجه المجلس الوطني الفلسطيني بالشكر لجميع الدول التي صوتت لصالح قبول فلسطين في الانتربول الدولي، مشيدا في الوقت ذاته بالمواقف المبدئية لهذه الدول التي انتصرت لدولة فلسطين.



في ذكرى استشهاده "الوطني الفلسطيني":
شعبنا ماضٍ على درب الشهيد ياسر عرفات

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني، ماض على درب الزعيم الوطني والتاريخي أبو عمار، ومواصلة نضاله حتى نيل كافة حقوقه العادلة، ممثلة بالعودة والحرية والدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م بعاصمتها القدس.

واستحضر المجلس الوطني الفلسطيني، في بيان أصدره في ٢٠١٧/١١/١٠ في الذكرى ال ١٣ لاستشهاد القائد الرمز ياسر عرفات، مناقب الشهيد القائد أبو عمار، الذي قاد شعبه بإرادة صلبة وبطولة نادرة، نحو الحرية والاستقلال، مسجلا أسمى معاني الشجاعة والفداء في مواجهة المحتل الإسرائيلي الغاشم من اجل عزة وكرامة شعبنا العظيم، وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره على كامل ترابه الوطني.

وجدد المجلس الوطني الفلسطيني، تمسك شعبنا بحقه في مقاومة المحتل، معبرا عن ثقته بقدرته على الثبات والصمود في ارض الأجداد والآباء، مؤكداً على أن شعب الجبارين، كما كان يردد الشهيد أبو عمار، لن يثنيه الاحتلال أو يكسر إرادته، وسيبقى شامخاً وفياً لدماء الشهداء وتضحيات الأسرى والجرحى حتى تحقيق حلمه بالحرية والعيش الكريم أسوةً بباقي شعوب الأرض،محملا إسرائيل من جديد المسؤولية الكاملة عن جريمة اغتيال الشهيد «أبو عمار».

وشدد المجلس الوطني على أن ما تحقق على طريق المصالحة وإنهاء الانقسام يؤكد عزم القيادة الفلسطينية، ممثلة بالأخ الرئيس أبو مازن، على طي هذه الصفحة السوداء، مجدداً التأكيد على أهمية رص الصفوف وترسيخ الوحدة الوطنية، تعزيزالجبهتنا الداخلية لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة، عبر تسليح قيادتنا بعناصر القوة اللازمة من اجل مواصلة عزل الاحتلال ومحاصرة حكومة الاستيطان، من خلال حشد الدعم الدولي لقضيتنا وحقوق شعبنا.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية حيال الشعب الفلسطيني، عبر القيام بالخطوات والتدابير اللازمة لإجبار دولة الاحتلال على الانصياع للإرادة الدولية والالتزام بالشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها ذات الصلة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة.

وأنهى المجلس بيانه بتوجيه التحية إلى أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده في الوطن والشتات والأهل داخل مناطق عام١٩٤٨ على تصديهم للاحتلال وسياساته الاستيطانية والعنصرية، تعبيرا عن إيمانهم بحق الدفاع عن أرضهم ومقدساتهم وحقوقهم العادلة.



غزة - مليونية الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد ابو عمار



الزعنون يثمن موقف البرلمان الأوروبي بشأن وكالة الاونروا

ثمّن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني موقف البرلمان الأوروبي من ضرورة وأهمية دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا).

وقال الزعنون في تصريح صحفي صدر يوم ٢٠١٧/٩/١٧، إن موقف البرلمان الأوروبي يؤكد من جديد على عدالة قضية اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار دعم الاتحاد الأوروبي لوكالة الاونروا كجزء من التزام أوروبا تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة منها القرار ١٩٤.

وثمن الزعنون مواقف البرلمانيين الأوروبيين أثناء دفاعهم عن بقاء الوكالة وتصديهم لمحاولة مجموعة من أحزاب اليمين في البرلمان الأوروبي طرح الموضوع على جدول أعمال البرلمان بهدف تفكيك الاونروا.

وأشاد الزعنون بالموقف الذي أبداه البرلمانيون الأوربيون ورفضهم جميع الاتهامات بحق الوكالة ، وتأكيدهم على معارضة الاتحاد الأوروبي حل الوكالة ودمجها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

البرلمان الفنلندي يعرب عن قلقه إزاء أوضاع الأسرى

وجهت شبكة حقوق الإنسان في البرلمان الفنلندي رسالة إلى الكنيست الإسرائيلي، أعرب فيها البرلمانيون في فنلندا عن استيائهم وقلقهم إزاء أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية اثر تقارير ومعلومات وصلتهم حول أوضاع المئات من المعتقلين إداريا ولمدة تتجاوز الستة أشهر دون وجود لأي لائحة اتهام أو محاكمة استنادا لأدلة سرية لا يمكن الاطلاع عليها أو الطعن فيها.

وجاء في رسالة البرلمان الفنلدي للكنيست" بحسب المعلومات التي بحوزتنا، فإن معظم الأسرى الفلسطينيين يتم نقلهم أو احتجازهم داخل السجون الإسرائيلية وليس في المناطق المحتلة، وهذا يشكل خرقا واضحا لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني».

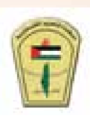
وأشار البرلمانيون في رسالتهم إلى المعاناة التي يتكبدها أهالي الأسرى في رحلتهم الطويلة لزيارة ذويهم في السجون الإسرائيلية والإجراءات المترتبة على هذه الزيارة والمتعلقة باستصدار التصاريح اللازمة للوصول إلى السجون الإسرائيلية.

وأوضحت الرسالة أن مصادقة إسرائيل على اتفاقيات الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان تشكل إلزاما واضحا لإسرائيل باحترام حقوق الإنسان.

وأضاف البرلمانيون" نؤمن بضرورة وجود حوار مفتوح لتعزيز وحماية حقوق الإنسان».

وطالبت الشبكة الكنيست الإسرائيلي بتزويدهم بالمعلومات المنطقية التي يتم الاستناد إليها والتي تقف وراء عملية الاعتقال الإداري وان يشرحوا لهم أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومدى التزامهم بالقوانين الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.





المجلس الوطني الفلسطيني يدين تنظيم الكنيست الإسرائيلي زيارة لرؤساء برلمانات افريقية للقدس المحتلة

أدان المجلس الوطني الفلسطيني بشدة الدعوة الإسرائيلية المقدمة لعدد من رؤساء البرلمانات الإفريقية (رواندا وأوغندا وجنوب السودان وغانا وتنزانيا)، للمشاركة في مؤتمر برلماني، يعقد خلال الفترة ٥-١٢/٧/٢٠١٧ في الكنيست الإسرائيلي في القدس المحتلة.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن رفضه لمثل هذه الدعوات التي تضفي شرعية على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مؤكدا أن الزيارة لمدينة القدس المحتلة وزيارة مواقع استيطانية فيها والتجول في نفق أسفل المسجد الأقصى وغيرها، تمثل مخالفة صريحة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي تعتبرها أراضي فلسطينية محتلة منذ عام١٩٦٧، خاصة أن أصحاب الحق لم يوجهوا مثل تلك الدعوات لرؤساء تلك البرلمانات.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن اعتزازه بتاريخه النضالي المشترك مع الشعوب الإفريقية، في عقود النضال ضد الاستعمار والفصل العنصري، وهو مؤمن بالموقف المبدئي للشركاء الأفارقة وعلى رأسهم الاتحاد الإفريقي، بكل مؤسساته المختلفة، وفي طليعتها البرلمان الإفريقي باستمرار مساندة ودعم نضال الشعب الفلسطيني حتى نيل كامل حقوقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

ومن المقرر أن ينظم الكنيست الإسرائيلي غدا جولة ميدانية لرؤساء تلك البرلمانات في القدس المحتلة، برفقة ما يسمى بوزير شؤون القدس في حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف، المدعو زئيف الكين، لزيارة الموقع الاستيطاني «عير دافيد»، المقام على أراضي بلدة سلوان الفلسطينية، وطريق الآلام في البلدة القديمة بالقدس الشرقية، وكنيسة القيامة، بالإضافة إلى تنظيم زيارة استفزازية لحائط البراق والنفق أسفل المسجد الأقصى المبارك.

وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون قد وجه رسائل ومذكرات متطابقة لعدد من رؤساء البرلمانات العربية ورؤساء الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي والاتحاد البرلماني الإسلامي ورئيس البرلمان الأفريقي حثهم فيها على اتخاذ موقف حاسم واستثمار علاقاتها للضغط على رؤساء تلك البرلمانات من أجل إلغاء هذه الزيارة، و بناء علاقات التعاون البرلماني المشترك التي تخدم الشعوب العربية والإسلامية والإفريقية، على أساس تعزيز مبدأ التضامن، ومواجهة ما تمثله إسرائيل العنصرية من تهديد مشترك لمصالح الجانبين.

الزعنون يثمن موقف البرلمان الإفريقي من تأجيل القمة الأفريقية الإسرائيلية

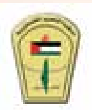
ثمن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في رسالة إلى روجر نكودو دانغ رئيس برلمان عموم أفريقيا الموقف الحازم للبرلمان الأفريقي والدور الذي لعبه في تأجيل القمة الأفريقية الإسرائيلية التي كان من المقرر عقدها في شهر أكتوبر ٢٠١٧ في توغو.

و قال الزعنون في رسالته: يشرفني ويسرني أن اتقدم بتحياتي إلى جميع أعضاء البرلمان الأفريقي وأن أتقدم بإخلاص، باسم الشعب الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني، بامتناننا العميق والأخلاص لدعمكم في مساعدة دولة فلسطين للحصول على وضع عضوية مراقب في برلمان عموم أفريقيا.

وأضاف: واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لبرلمان عموم أفريقيا على دعمه القوي وتضامنه لصالح شعبنا وكفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الوحشي من أجل الحرية والاستقلال وإقامة دولة فلسطين بالقدس الشرقية وهو ما سيحقق السلام والازدهار والاستقرار في منطقتنا.

وأكد في رسالته : انه في ضوء تأجيل قمة توغو بين إسرائيل وأفريقيا، ندعو برلمان عموم أفريقيا إلى العمل معا لتحقيق الإلغاء التام للقمة، كما ندعو برلمان عموم أفريقيا إلى اعتماد مبادرة المقاطعة، بما في ذلك مقاطعة سلع المستوطنات الإسرائيلية، والعلاقات الرياضية والثقافية والاقتصادية، ومنع المستوطنين من دخول البلدان الأفريقية من أجل الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال.

وأعرب الزعنون عن امتنان المجلس الوطني الفلسطيني لشعب القارة الأفريقية المحب للسلام لموقفه الثابت والمؤسس على دعم الكفاح الفلسطيني من أجل الحرية، واتمنى لكم جميعا كل النجاح في تحقيق التقدم والازدهار والاستقرار، والتنمية في القارة الأفريقية.



تقرير بمشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية في تركيا

إعداد: عمر حمايل- عضو الوفد



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية أعضاء المجلس: عمران الخطيب، حامد عبيدو، وعمر حمايل، في اجتماعات الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية الآسيوية التي عقدت في إسطنبول خلال الفترة ٢١-٢٤/١١/٢٠١٧، بعنوان «السلام والتنمية المستديمة في آسيا" .

أولا: اجتماع المجلس التنفيذي،

شارك الوفد الفلسطيني في الاجتماع التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية، حيث أشار رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة إلى الورقة الخاصة بفلسطين مذكرا بانه في اجتماع كمبوديا، تم الاتفاق على أن القرار الفلسطيني بحاجة التحديث، خاصة المستجدات الأخيرة.

ثانيا: الجلسة العامة:

جرى فيها انتقال رئاسة الجمعية البرلمانية الأسيوية من رئيس الجمعية الوطنية الكمبودية إلى رئيس الجمعية الوطنية الكبرى التركية إسماعيل كهرمان لمدة سنتين.

كما تم اعتماد طلب تشرح مجلس الشيوخ الباكستاني لرئاسة الجمعية لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

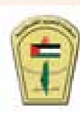
وبعد ذلك أعطيت الكلمات إلى رؤساء البرلمانات المشاركة ورؤساء الوفود.

وثمن رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة خلال كلمة ألقاها أمام الجلسة العامة للجمعية الدور التركي الداعم لنضال شعبنا ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم والمندد بكل ما يقوم بع من جرائم وحشية ضد أبناء شعبنا وضد حقوقنا الوطنية الثابتة وتغوله العنصري والفاشي وتنكره لكل المواثيق الدولية والاتفاقيات الموقعة وحل الدولتين المجمع عليه عالمياً.

وأكد صندوقة ان شعبنا لن يستسلم يوماً ولم يتنازل مطلقاً عن حقوقه الوطنية الثابتة، وقاوم الاحتلال بكل الطرق المشروعة، وقدم التضحيات، وفاوضت قيادته من أجل تحقيق السلام عن إلا أنّ الطرف الإسرائيلي لم ينفذ أي من الالتزامات المتوجبة عليه بموجب الاتفاقيات الموقعة معه.

كما استعرض صندوقة مأساة شعبنا بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما أعلن آرثر بلفور، وزير خارجية بريطانيا آنذاك بأن المملكة المتحدة ستعمل على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وقد ساندته في ذلك كل قوى الاستعمار والرأسمالية، التي دعمته في اقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ واستكملت عدوانها على شعبنا وارضنا عام ١٩٦٧، ونتج عن ذلك تشتت أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في العديد من دول العالم، واستقروا في مخيمات للاجئين ولا زالوا في ظروف بالغة القسوة .

وأكد صندوقة انه رغم كل ما مررنا به من مآس ورغم التصاعد المستمر في وتيرة الاعتداءات والانتهاكات والقمع والحصار، الا إننا متفائلون لأننا نرى تصاعد وتيرة حركة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي فلسطينية، ونرى





كذلك الرفض البرلماني الدولي لكل انتهاكات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني خاصة الأسرى منهم كما حدث في جلسة الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في سانت بطرسبورغ الشهر الماضي.

وأشار صندوقة الرفض الواسع الذي واجه احتفاء الحكومة البريطانية بمئوية وعد بلفور الذي أرخ لنكبة شعبنا في العام ١٩١٧ ،من قبل المحتجين في كثير من المواقع ومنها بريطانيا، الى جانب استنكار ومعارضة رئيس حزب العمال البريطاني لتوجه الحكومة البريطانية الذي ينم عن المفاهيم الاستعمارية البالية.

كما دعا صندوقة الجمعية البرلمانية الاسيوية الى ادانة ورفض ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من مخالفات لأحكام الشرعية الدولية فهو تشرعن للاحتلال ولضم الأراضي ويوافق على الموازنات التي تساعد قوات الاحتلال على شن الحروب على غزة وغيرها، وتسن وتوافق على مشاريع قرارات عنصرية تتعارض مع أحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان وقرارات منظمة اليونسكو، مشيرا الى ان كل ذلك يتعارض مع الجمعية البرلمانية الأسيوية التي يستند ميثاقها إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومواثيق جنيف وخاصة الرابع منها، وجميع هذه المواثيق والأحكام لا تجيز الاحتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة، كما تجرم أية قرارات أو أحكام عنصرية بناء على العرق أو اللون أو الدين، وتعتبر أية قوانين وطنية تتعارض مع أحكام القانون الدولي باطلة، فألا تستحق كل الإساءات والانتهاكات التي تقوم بها دولة الاحتلال وبرلمانها عقابا رادعاً.

ثالثا: المشاركة في اجتماعات اللجان :

وشارك الوفد الفلسطيني كذلك في اجتماعات اللجان المتفرعة عن الجمعية ، ومنها لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية والمرأة ، حيث دعا عضو الوفد الفلسطيني عمران الخطيب تضمين قرارات اللجنة المطالبة بالإفراج عن أعضاء البرلمان الفلسطيني المختطفين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ، شارحا قضية خالدة جرار التي أعيد اعتقالها مرتين دون توجيه تهمة لها، وفي كل مرة يتم اعتقالها تحت بند الاعتقال الإداري المحرم دوليا، الى جانب استعراضه لمعاناة الأسيرات في سجون الاحتلال وظروف اعتقالهن القاسية، داعيا الى مساندة المرأة الفلسطينية في وجه الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحقها.

كما شارك عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل في اجتماع اللجنة المالية التابعة للجمعية، التي ناقشت اشتراكات البرلمانات الأعضاء ومساهماتها المالية في ميزانية الجمعية، وثمّن حمايل قرار اللجنة بإعفاء فلسطين من المساهمة في الاشتراكات المالية السنوية للجمعية إلى حين نيل استقلالها التام بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

وشارك رئيس الوفد زهير صندوقة وعضو الوفد عمر حمايل في اجتماعات اللجنة السياسية، حيث قدم الوفد الفلسطيني باللغتين الانجليزية والعربية مجموعة من التعديلات على مشروع القرار الخاص بالقضية الفلسطينية ، وسيتم اعتماد تلك التعديلات من قبل اللجنة التي ستجمع لاحقا في باكستان(مرفق مشروع القرار).

رابعا: إعلان اسطنبول

وقد صدر عن الاجتماعات « إعلان اسطنبول» الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

وعبر الإعلان عن إدانته لكافة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية وعمليات الهدم ضد المباني في فلسطين، معبرا عن إدانته كذلك لكافة الانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ورحب إعلان إسطنبول الذي أقرته الجلسة الختامية للجمعية البرلمانية الأسيوية اليوم والتي تضم ٤٢ برلمانا آسيويا ، بالمصالحة الفلسطينية.

وحث إعلان إسطنبول المجتمع الدولي على أحياء عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.



تقرير بمشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمر برلماني حول اللجوء والهجرة في مالطا

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة بلال قاسم نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وعمر حمايل عضو المجلس الوطني في المؤتمر البرلماني حول اللجوء والهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمان مالطا، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والذي ينعقد خلال الفترة ١٦-١٧-١١-٢٠١٧ في مالطا.

كما شارك الوفد في اجتماع المكتب الدائم للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الذي عقد في مالطا بتاريخ ١٥-١١-٢٠١٧.

أولا: المشاركة في اجتماع المكتب الدائم للجمعية

ترأس الاجتماع رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط انتونيو بيدرو ركو، وكان على جدول أعماله العديد من القضايا، ومن بينها الوضع في الشرق الوسط.

وخلال مناقشة البند الخاص بالشرق الأوسط شدد رئيس وأعضاء المكتب الدائم للجمعية ، على أن الحل الوحيد الذي يحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط هو حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وان يعيش الشعب الفلسطيني في سلام وامن وحرية.

وطالب القاسم خلال مداخلته أمام المكتب الدائم ببناء شراكة بين الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ومجلس الأمن الدولي من اجل تنفيذ قراره الأخير رقم ٢٣٣٤ الذي اقره في ديسمبر الماضي، الذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري للاستيطان في فلسطين المحتلة ويعتبر كل أشكال الاستيطان غير شرعية في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وأضاف القاسم أن تنفيذ ذلك القرار هو حماية لحل الدولتين ويؤدي إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة، مضيفا انه لن يكون هناك امن لأية دولة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ما لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه وينتهي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، مذكرا المجتمعين بالذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم، وكيف ان فلسطين دولة لكل مواطنيها الذين كانوا فيها.

كما أوصى اجتماع المكتب الدائم حول مقر الجمعية في مالطا بضرورة البدء بأعمال الصيانة الفورية ، وطالب الجانب المالطي بتوفير مكان آخر للجمعية حتى تنتهي عمليات الصيانة للمبنى الذي يشكل خطراً كبيراً على العاملين فيه.

ثانيا: المشاركة في مؤتمر تعزيز التعاون الإقليمي الأفضل نحو الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر الأبيض المتوسط

كما شارك الوفد الفلسطيني في أعمال المؤتمر الذي نظمه البرلمان الأوروبي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمان مالطا، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ، الذي شارك فيه ١٦٤ مشاركا من ٢٦ برلمان ودولة يمثلون هيئات برلمانية، ومنظمة الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات المختلفة المعنية بشؤون المهاجرين، و تضمن جدول أعمال مجموعة من المحاور .

١- "الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط: الحاجة إلى عمل متضافر ومتسق وشامل»
٢- توفير ملاذ آمن للاجئين
٣- تعزيز الخطاب السياسي والمجتمعي الحساس حول الهجرة
٤- تعزيز حماية الحدود ومكافحة المهربين
٥- معالجة عوامل "الدفع" للهجرة: أهمية تعزيز التنمية المستدامة في بلدان المنشأ
٦- تعزيز التعاون الإقليمي الأفضل نحو الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر الأبيض المتوسط

واستعرض بلال قاسم رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني مأساة اللجوء القسري الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، مبينا أن نصف الشعب الفلسطيني لاجئ وما يزال يناضل من اجل العودة إلى دياره فلسطين، ويطالب بتطبيق قرارات الشرعية الفلسطينية وخاصة القرار الاممي رقم ١٩٤.

وأضاف قاسم أن النصف الأخر من الشعب الفلسطيني يعيش على ارض فلسطين التاريخية يتعرض لأبشع الممارسات الإسرائيلية من اجل دفعه للهجرة وترك وطنه، وتتعرض الأرض الفلسطينية لأبشع أنواع الاستيطان والاحتلال والعدوان، الى جانب الحصار المفروض على غزة ويحرم أهلها من الماء والكهرباء من اجل دفعهم هم أيضا للهجرة.

ودعا قاسم البرلمانيين بالضغط على حكومة الاحتلال للالتزام بالقرارات الدولية والسماح بعودة اللاجئين وإقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

كما شكر قاسم الدول التي تستضيف اللاجئين وخاصة الأردن التي استوعبت العدد الأكبر منهم ومنحتهم كامل الحقوق، الى جانب شكره لسوريا التي قدمت كل شيء للاجئ الفلسطيني تماما كالمواطن السوري، مشيرا الى موقف السويد وهولندا وألمانيا والنمسا ودول أمريكا اللاتينية خاصة تشيلي التي قدمت الرعاية ومنحت الحقوق للاجئين الفلسطينيين.

بدوره وفي الجلسة التي خصصت لمناقشة سبل توفير الحماية والملاذات الآمنة للاجئين والمهاجرين، تساءل عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل في مداخلته عن أسباب عجز المؤسسات الدولية ذات الصلة عن توفير الحماية للاجئين، خاصة ما تعرض ويتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات سواء داخل الأرض المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية ام في دول الشتات كما حصل في لبنان وسوريا.

وانتقد حمايل عدم دعوة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا في هذا المؤتمر البرلماني أسوة بباقي المنظمات



الدولية التي تشارك كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها، موضحا إن وكالة الاونروا أنشأت عام ١٩٤٩ بموجب قرار دولي لتقديم الحماية والرعاية للاجئين الفلسطينيين والبالغ عددهم الآن حوالي ٦ مليون لاجئ موزعين على اكثر من ٦٠ مخيما داخل الأراضي المحتلة وفي سوريا والأردن ولبنان، الى حين عودتهم الى أرضهم وتعويضهم استنادا للقرار الدولي رقم ١٩٤، داعيا البرلمانيين لدعم عمل ودور هذه الوكالة ، مشيرا الى نداء الاستغاثة الذي أطلقه المفوض العام للأونروا قبل أيام لحماية الوكالة من الانهيار، رافضا اية محاولة للمساس بمهامها ودورها ومكانتها التي حددها قرار إنشائها.

ودعا الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط باعتبارها احد المنظمين، الى عقد مؤتمر خاصة باللاجئين الفلسطينيين على غرار هذا المؤتمر لإلقاء الضوء على قضيتهم التي طالت منذ عام ١٩٤٨، وبحث سبل دعم البرلمانيين لهذه الوكالة تعزيزا لدورها ودعما لها للقيام بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، خاصة انها تعاني من عجز مالي يهدد طبيعة وحجم الخدمات التي تقدمها.

وأوضح حمايل ان حالة اللجوء الفلسطيني حالة فريدة من نوعها، فلقد تم تشريد الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ من خلال عملية تطهير عرقي طالت حوالي ٩٥٧الف فلسطيني ليحل محلهم غرباء عن هذه الأرض، وذلك من خلال عشرات المجازر و وعمليات التدمير التي طالت اكثر من ٥٨٠ قرية وبلدة فلسطينية على ايدي العصابات الصهيونية وبدعم من الدولة التي كانت منتدبة لفلسطين في حينه.

وقال حمايل: ان المجازر الإسرائيلية لاحقت اللاجئين الفلسطينيين حتى في مخيماتهم سواء في الضفة وغزة ام في مخيمات اللجوء في الشتات، وكل تلك المآسي التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني هي بسبب عدم قدرته على ممارسة حقه في العودة الى دياره التي شرد منها، نتيجة تقاعس المجتمع الدولي عن تنفيذ قراراته، مشيرا إلى حالات لجوء وتشرد أولى وثانية، كما حدث مؤخرا في مخيم اليرموك في سوريا،حيث اجبر أكثر من٢٣٨ ألف لاجئ فلسطيني للتشريد داخل وخارج سوريا، مؤكدا انه ليس هناك أي مكان او ملاذ آمن آخر للاجئين الفلسطينيين إلا بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها وعودتهم إلى منازلهم وقراهم ومزارعهم وممتلكاتهم وفق القرار ١٩٤، رافضا في القوت ذاته أية محاولات أو طروحات للتوطين او غيره.

وقد أتاح هذا الحدث للبرلمانيين الفرصة للدخول في مناقشات صريحة.

وتضمن التقرير الصادر عن المؤتمر المطالبة بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وأعربوا عن أسفهم إزاء استمرار محنتهم التي طال أمدها ولم تحل بعد، ودعوا إلى إيجاد حلول في الوقت المناسب بدعم من البرلمانات في العالم.



تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في اعمال الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد، في اجتماعات الدورة (١٣٧) للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية خلال الفترة ١٤-١٨/١٠/٢٠١٧ ،وضم الوفد الفلسطيني الأعضاء:انتصار الوزير، قيس أبو ليلى، زهير صندوقة، بلال قاسم، وعمر حمايل، إلى جانب مشاركة الأمين العام للمجلس التشريعي إبراهيم خريشة، وبشار الديك، إدارياً.

وشارك في هذه الاجتماعات التي اتخذت شعار: تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق) عنوانا لمناقشاتها، أكثر من ٨٠٠ برلماني، منهم حوالي ٩٠ رئيس برلمان، يمثلون ١٥٦برلماناً، وهو أكبر تجمع برلماني على مستوى العالم يشارك في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

اليوم الأول: السبت ١٤/١٠/٢٠١٧

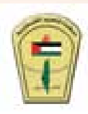
أولا: اجتماع المجموعتين العربية والإسلامية

شارك الوفد الفلسطيني في الاجتماعين التشاوريين للمجموعتين العربية والإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي، اللذين عقدا على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وترأس الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب المصري، نيابة عن الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية فيما ترأس الاجتماع الإسلامي سليم الجبوري رئيس مجلس النواب العراقي ، حيث تمت الموافقة على تبني الطلب الموحد المتعلق بوضع مسلمي الروهينغا تحت عنوان: " إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينغا، باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار" ، بعد أن تم الاتفاق على دمج سبعة مشاريع قرارات في بند واحد تقدمت بها سبعة برلمانات عربية وإسلامية حول ما تتعرض له اقلية الروهينيا من انتهاكات لحقوقها .

وقد أكد رئيس الوفد الفلسطيني خلال هذه الاجتماعات على دعم فلسطين للبند المقدم حول أقلية الروهينغيا.

كما ناقش الاجتماعان ضرورة الاتفاق على دعم مرشحة واحدة لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي من بين مرشحتين من المكسيك والاورواغوي، بعد الاستماع لكل منهما وتحديد مواقفهما تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

وقد دعا مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي إلى طرح تعديل على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، بنص على أن من يخالف مبادئ وأهداف الاتحاد البرلماني الدولي يكون من صلاحية المجلس الحاكم للاتحاد تجميد عضويته ، خاصة مع تصاعد إقرار القوانين العنصرية من قبل الكنيست الإسرائيلي، و ضرورة مناقشة ذلك الطلب مع مرشحتي الرئاسة قبل اتخاذ قرارانا كمجموعة عربية حول من سوف ندعم منهما .



ثانيا: المشاركة في جلسة خاصة لمنتدى النساء البرلمانيات

شاركت انتصار الوزير عضو الوفد الفلسطيني في جلسة خاصة لمنتدى النساء البرلمانيات التابع للاتحاد، حيث أكدت أن دولة فلسطين تعتبر تكنولوجيا المعلومات محركا رئيسيا لتطور العلوم جميعها وتمثل سندا لكافة الأنشطة الحياتية، مشيرة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين لازالت تحت سيطرة الاحتلال، إلا أن هذا القطاع له دور مميز وأصبح استخدام وسائل الاتصال وخدمات المعلوماتية عصب فلسطين ووسيلة أساسية في التواصل بين المواطنين رغم الحصار والإغلاق وبناء جدار الفصل العنصري.وأشارت الوزير إلى أن فلسطين حققت مرتبة متقدمة على مستوى المهارات والقوى البشرية وهذا يعكس ما يتميز به المجتمع الفلسطيني من ارتفاع نسبة التعليم والتأهيل والقدرة على استخدام التقنيات الحديثة.

ثالثا: المشاركة في حفل افتتاح أعمال الاتحاد

شارك الوفد الفلسطيني في حفل افتتاح أعمال الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي، التي أعلن عن افتتاح أعمالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي دعا البرلمانيين الى لعب دور اكبر في تخفيف حدة التوترات في أجزاء كبيرة من العالم، مؤكدا أنّ محاربة الإرهاب يجب أن تكون جماعية وبدون معايير مزدوجة،مضيفا أن التدخل في شؤون الدول الأخرى أدى إلى فوضى، على غرار ما حصل في الشرق الأوسط ، وتنامي الإرهاب.

رابعا: مشاركة الوفد الفلسطيني في اجتماعي لجنة شؤون الشرق الأوسط

شارك الوفد الفلسطيني ممثلا برئيسه عزام الأحمد وعضوا الوفد قيس أبو ليلى و بلال قاسم في هذين الاجتماعين ، حيث هنأت رئيسة اللجنة والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الوفد الفلسطيني على نجاح جهود المصالحة،مطالبة رئيس الوفد الفلسطيني تقديم موجز حولها.

وأوضح الأحمد لأعضاء اللجنة الأسباب التي جعلت المصالحة أمرا ممكنا ومن ضمنها تغير الظروف الإقليمية والدولية التي كانت عاملا مهما في إنجاح الجهود المصرية.

وقال إن ورقة الانقسام استخدمت من إسرائيل والولايات المتحدة وأطراف أخرى للتهرب من استحقاقات عملية السلام، معربا عن أمله أن تعمل عملية المصالحة على دفع عجلة عملية السلام، داعيا الجميع إلى عدم وضع آي عراقيل أو عقبات أمام طريق المصالحة، مشيرا إلى أن إنهاء الانقسام أصبح ضرورة ملحة في ظل محاربة الإرهاب، فقد فتح الانقسام المجال أمام تنامي حركات إرهابية في سيناء في ظل تراجع دور داعش ومثيلاتها في سوريا والعراق وانتقالهم إلى سيناء.

وقال إن الاستقبال الشعبي الحافل الذي حظيت به الحكومة الفلسطينية في غزة كان رسالة واضحة من الأهالي للقيادة الفلسطينية بان شعبنا في غزة قد ضاق ذرعا وانه يريد نهاية فورية للانقسام وعودة غزة إلى حضن الشرعية الفلسطينية.

ودعا الأحمد كافة الأطراف الإقليمية والدولية إلى التحرك الفوري باتجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لإنقاذ حل الدولتين بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وعدم إضاعة الوقت على حساب معاناة شعبنا الفلسطيني، كما دعاهم إلى دعم إعادة اعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار الظالم المفروض عليها برا وبحرا.

اليوم الثاني: الأحد ٢٠١٧/١٠/١٥

أولا: الاجتماع الأول للمجلس الحاكم للاتحاد

تناول الاجتماع مجموعة من البنود من أهمها النظر في بند العضوية، حيث تم قبول عضوية ثلاثة برلمانات جديدة ليصبح عدد أعضاء الاتحاد ١٧٦ برلماناً.

ثانيا: اجتماع منتدى الشباب البرلمانيين

مثّل الوفد الفلسطيني عمر حمايل في اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي والذي بحث العديد من القضايا أهمها مناقشة أخر التطورات على صعيد مشاركة البرلمانيين الشباب والتحديات التي تواجه بلدانهم.

وأكد حمايل خلال مداخلته أمام الاجتماع أن فلسطين تتشارك مع الكثير من البلدان في التحديات، ولكن الشعب الفلسطيني يواجه تحديا مختلفا ومستمرا منذ أكثر من ٥٠ عاما وهو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية الذي يسيطر على كافة مقدراتها ويحرم شبابها، خاصة، من الاستفادة من مواردها وإمكانياتها بهدف قتل الأمل لدى الشباب الفلسطيني الذي يشكل ما نسبته ٣٠٪ من مجموع السكان.

وأشار إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي بتصعيد انتهاكاته وعدوانه بحق أبناء الشعب الفلسطيني من اعتقالات ومصادرة للأرض وبناء المستوطنات عليها بشكل عطل كل إمكانية لاستئناف عملية السلام، وكل ذلك ينتهك كافة قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، داعيا البرلمانيين الشباب إلى إعلان تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وحقوقه ورفض الاحتلال الذي يشكل المصدر الأول للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وإعلان إدانتهم ورفضهم لاستمرار اعتقال إسرائيل للنواب الفلسطينيين الأسرى في سجونها.

وبين حمايل الانتهاكات التي يقوم بها الكنيست الإسرائيلي من خلال قوانينه العنصرية ليس ضد البرلمانيين الفلسطينيين فحسب بل بحق كامل أبناء الشعب الفلسطيني، وذلك ردا على مندوبة الكنيست التي شاركت في الاجتماع والتي حاولت تضليل المجتمعين في ادعاءاتها الباطلة، مؤكدا أن حقيقة وجود الاحتلال في أراضي دولة فلسطين المحتلة وانتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني لا احد يمكنه إنكارها، وان استمرار وجود الاحتلال في فلسطين هو مصدر الإرهاب في المنطقة.

ثالثا: المشاركة في اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين

شارك الوفد الفلسطيني ممثلا برئيسه عزام الأحمد وعضو الوفد عمر حمايل، في هذا الاجتماع ، بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي ،والذي ناقش أوضاع الأسرى النواب الفلسطينيين في سجون الاحتلال، حيث قدم الأحمد للجنة تقريرا حول أوضاعهم.

وشرح الأحمد خلال الاجتماع السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه اعتقال النواب المنتخبين حيث وصل عدد المعتقلين منهم في مرحلة من المراحل إلى أكثر من ٤٥ عضوا، مشيرا إلى أن عدد المعتقلين الآن من أعضاء المجلس التشريعي بلغ ١٣ عضوا من بينهم ثلاثة أعضاء محكومين والباقي يخضع للاعتقال الإداري المرفوض دوليا والذي ناقشته لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد ورفضته سابقا،



مشيرا إلى القرار الإداري الأخير الذي صدر بحق النائبة خالدة جرار بعد أن أعيد اعتقالها للمرة الثانية وبعد أن عجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن توجيه أية تهمة لها، مع التأكيد على أن نضال النواب كباقي أبناء شعبهم في سبيل إنهاء الاحتلال هو حق مشروع ومكفول بموجب القوانين الدولية.

وأشار الأحمد إلى أن إسرائيل ترفض حتى اللحظة الرد على طلب واستفسارات الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بحقوق الإنسان البرلمانيين بشأن ظروف اعتقال النواب الأسرى وخاصة حالة خالدة جرار، مشيرا إلى رفض إسرائيل تنفيذ كافة قرارات الاتحاد بشأن الأسرى النواب وطالب إسرائيل بالكف عن اعتقالهم وضرورة إطلاق سراحهم فورا.

رابعا: المشاركة في اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية

كما شارك عزام الأحمد ممثلا لحركة فتح في اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية بحضور عدد من الوفود من مختلف الأحزاب المنتمية للمجموعة والذي انعقد على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي ، وبحث الاجتماع تنسيق المواقف لأعضاء المجموعة حول جدول أعمال الاتحاد.

ورحبت مجموعة الاشتراكية باتفاق تنفيذ المصالحة الفلسطينية، داعية عزام الأحمد إلى تقديم تقرير موجز حول المصالحة الفلسطينية، واستعرض الأحمد أهم بنود الاتفاق والآليات التنفيذية التي اتفق عليها والمواعيد وجداول زمنية محددة لذلك، مشيرا إلى أن هذا الاتفاق هذه المرة يختلف عن سابقه من حيث الدعم القوي الذي لقيه من قبل أبناء الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة الذين خرجوا ليعلنوا أنهم مع الشرعية الفلسطينية وأنهم مع عودة قطاع غزة لها. شارحا العوامل التي ساعدت على انجاز هذا الاتفاق الذي رحبت به مختلف الجهات الدولية والإقليمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والرباعية الدولية والجامعة العربية باعتبار ذلك الاتفاق سوف يساعد على إنهاء الجمود في عملية السلام الذي طالما تذرعت إسرائيل به لعدم التزامها باستحقاقات هذا السلام.

كما وضع الأحمد الاشتراكية الدولية بصورة الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسها ترامب لم تنفذ وعودها حتى الآن بشأن اتخاذ خطوات عملية وملموسة من اجل تنفيذ حل الدولتين علي أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.ودعا الأحمد كافة الأحزاب المنضوية في إطار الاشتراكية الدولية إلى استعادة وتنشيط دورها المعهود الذي كانت تلعبه لدعم حقوق شعبنا وتحقيق حل الدولتين الذي ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا.

خامسا: المشاركة في اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

مثل الوفد الفلسطيني زهير صندوقة في اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي ناقشت موضوع الذكرى العشرين للإعلان العالمي للديمقراطية، حيث أثار صندوقة، في الجلسة الأولى موضوع الدور البريطاني في خلق مأساة الشعب الفلسطيني من خلال إصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب حقوق الشعب الفلسطيني مما أدى إلى تشرد أكثر من أبناء الشعب الفلسطيني داخليا وخارجيا ، واحتلال أكثر من ٧٨٪ من مساحة فلسطين، استكمل احتلالها عام ١٩٦٧ بما فيه القدس الشرقية.

وأضاف صندوقة أن الغريب في الأمر أن ناطقاً باسم الحكومة البريطانية أعلن عن النية لإحياء الذكرى المئوية لهذا الوعد المشؤوم، بدلا من تحمل المسؤولية التاريخية والقانونية والسياسية والمعنوية والمادية عن ذلك الفعل، وبدلا من تقديم الاعتذار للشعب الفلسطيني واعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية، وكأنها تتعمد نكأ الجراح مرة أخرى.

كما شارك في الجلستين التاليتين للجنة المتخصصة لمناقشة التعديلات المقترحة على مشروع القرار .

سادسا: اعتماد البند الطارئ في اجتماع الجمعية العامة للاتحاد

تقدمت عدد من البرلمانات بالبنود الطارئة التالية:

البند الأول: "تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية" .، مقدّم من: المكسيك واليابان.

البند الثاني: "إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينغا، باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار" ، مقدّم من: المغرب، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بنغلادش، الكويت، إيران، السودان، وتركيا.

البند الثالث: "الوضع الإنساني في ولاية راخين"، مقدّم من: ميانمار.

وبعد إجراء عملية التصويت على تلك البنود، فاز البند المتعلق بأقلية الروهينغا بأغلبية أصوات ساحقة ١٠٦٢. مقابل ٦٨٦ صوتا للبند المتعلق بموضوع النووي الكوري، فيما لم يحقق البند الثالث أغلبية الثلثين .

اليوم الثالث: الاثنين ٢٠١٧/١٠/١٦

أولا: تسليم رسائل شكر لبرلمانات افريقية تقديرا لمواقف دولهم بتأجيل القمة الأفريقية الإسرائيلية في توغو

سلّم عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني ومشعل السلمي رئيس البرلمان العربي رسائل شكر لرؤساء برلمانات ورؤساء وفود برلمانية افريقية مشاركة في أعمال الاتحاد في سانت بطرسبرغ (أثيوبيا والكاميرون ونيجيريا وتنزانيا وجنوب أفريقيا)، بمن فيهم رئيس برلمان دولة توغو، وذلك تعبيرا من الجانب العربي عن الشكر والتقدير لهذه الدول ومواقفها الإيجابية واستجابتها للمطلب العربي بتأجيل القمة الإسرائيلية الأفريقية التي كان من المقرر عقدها في دولة توغو.

وتأتي تلك الخطوة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني والبرلمان العربي استكمالا للخطوات التي تمت في إطار تعزيز العلاقات التاريخية مع القارة الأفريقية، وتدعيم العلاقات البرلمانية بين الجانبين، والارتقاء بعلاقات التنسيق بما يخدم القضايا المشتركة العربية والإفريقية، والمحافظة على الموقف الأفريقي المساند للقضايا العربية، وحث الدول الأفريقية على إلغاء هذه القمة في حال تمت إعادة الحديث عنها، كما تأتي تلك الخطوة تعبيرا عن الرفض لسياسة الابتزاز التي تمارسها إسرائيل مع الدول الأفريقية التي تحاول التأثير على الموقف الأفريقي تجاه عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.



وأكدت رئيسة برلمان جنوب أفريقيا خلال تسليمها رسالة الشكر على استمرار دعم بلادها الثابت لنضال الشعب الفلسطيني المشروع لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

اليوم الرابع: الثلاثاء ١٧/١٠/٢٠١٧

أولا: المشاركة في اجتماع اللجنة الدائمة الثانية -لجنة التّنمية المستدامة والتمويل والتجارة ،

شارك عضو الوفد عمر حمايل في هذا الاجتماع، الذي ناقشت الحلقة الأولى منه المساهمة البرلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١٧ حيث سيعقد اجتماع برلماني ،في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر، يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان فيجي والبرلمان الألماني (البوندستاغ) بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في بون. وجرى نقاش وحوار بين مقرري أعضاء اللجنة وبين مقرري مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع المذكور.

كما تناولت الحلقة الثانية من اجتماع اللجنة، إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة وهو موضوع قرار اللجنة الذي من المتوقع اعتماده في الجمعية العامة الـ ١٣٨ في جنيف، وجرى تبادل الآراء بشأن السبل الفعالة لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتم التركيز بشكل خاص على الطاقة المتجددة كطريقة مستدامة، موثوقة، مرنة، وبأسعار معقولة لضمان حصول الجميع على الطاقة ومكافحة تغير المناخ.

وأشار عمر حمايل في الاجتماع الأول حول التغير المناخي، أن هذه الظاهرة واحدة من أصعب المشاكل التي تواجه دول العالم غنيها وفقيرها، وتتزايد أثارها مع مرور الوقت/، لذلك تقع على عاتقنا كبرلمانيين مسؤوليات كبيرة ، فنحن في سباق مع الزمن بشأن كيفية معالجة تفاقم هذه الظاهرة.

ونحن في فلسطين نتشاطر مع الكثير من الدول مجموعة من التحديات، ولكن سوف أتحدث قليلا عن التجربة الفلسطينية في مجال الحد من التغيير المناخي، وكيف تعاملت معها الحكومة الفلسطينية، مع حداثة التجربة الفلسطينية في هذا الملف، لكنها خطت خطوات لا بأس بها، حيث انضمت فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان التغيير المناخي عام ٢٠١٤، وصادقت على اتفاق باريس بشان المناخ وكانت السباقة في ذلك بين دول منطقة الشرق الأوسط، كذلك قامت فلسطين بإعداد البلاغ الوطني الأول وقدمته إلى سكرتاريا اتفاقية الأمم المتحدة، إلى جانب ذلك تم إعداد خطة عمل وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين، فضلا عن إعداد خطة لحماية البحر الأبيض المتوسط ضمن اتفاقية برشلونة. كما أقرت دولة فلسطين يوما وطنيا للبيئة، وغيرها من الإجراءات .

وأضاف حمايل، أن كل تلك الخطط والجهود بحاجة من اجل تنفيذها إلى أولا: تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على موارده الطبيعية بشكل كامل، ولا يأتي ذلك إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يكتفي بالسيطرة وإنما يقوم بنهب كل الموارد، وتدمير النظام البيئي الفلسطيني من جهة أخرى من خلال إجراءات وأفعال لا مجال لذكرها الآن، وكذلك نحتاج إلى الدعم التقني والمادي أيضا، لذلك نطالب القائمين على إعداد وثيقة بون للتغير المناخي اخذ هذه التجربة بعين الاهتمام، لنسهم معهم في حماية مناخنا المشترك.

ثانيا: المشاركة في جلسة نقاش نظمتها لجنة النساء البرلمانيات حول : الطرق المثلى للإنفاق المالي: ممارسة الرقابة من أجل الصالح العام ،

شاركت انتصار الوزير في هذا الاجتماع حيث أشارت إلى أن فلسطين ما تزال تحت الاحتلال، وميزانية السلطة تجبى من الضرائب والجمارك والجزء الآخر من المانحين الدوليين، وقامت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية بوضع موازنة حساسة للنوع الاجتماعي، وأشارت الوزير انه لا يوجد لدينا مجال لوضع موازنة تطورية للوزارات بل هناك موازنة نفقات، نظرا لان الموازنة دائما تعاني من عجز دائما، وانه عندما يتصاعد الخلاف مع الاحتلال، يقوم بوقف الأموال التي يجبيها بالنيابة عنا مما يؤثر سلبا على أوضاع المؤسسات والوزارات.





ثالثا: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد

طالب عزام الأحمد كافة البرلمانات والقوى الديمقراطية المحبة للسلام في العالم بتحمل مسؤولياتها في المحافظة على الأمن والسلام والديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وإنفاذ المواثيق والقرارات التي اقرها المجتمع الدولي عبر مؤسساته، واستكمال اعتراف حكوماتها بدولة فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة على طريق إنهاء الاحتلال.

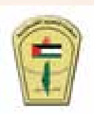
وقال رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد في كلمته امام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي إن الشعب الفلسطيني الصامد داخل الوطن المحتل وخارجه يتطلع إليكم لتكونوا الى جانبه في نضاله المتواصل-منذ إطلاق وعد بلفور من قبل وزير خارجية بريطانيا قبل مائة عام- من اجل حريته ونيل حقوقه الوطنية مثل بقية شعوب الأرض، ونأمل من بريطانيا تصحيح خطأها التاريخي بحق شعبنا.

وأكد الأحمد أن شعبنا حقق الكثير من الانجازات على طريق نضاله الطويل، ومن أبرزها، انتزاع الاعتراف بدولة فلسطين من قبل أكثر من ١٣٨ دولة في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، ولن يتراجع عن حقه في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولته المحتلة عام ١٩٦٧.

وتابع الأحمد في كلمته قائلا: إن الشعب الفلسطيني تغلب قبل أيام على الانقسام الذي بدأ قبل عشر سنوات بدعم من قوى إقليمية ودولية ،من خلال الاتفاق الذي وقع في القاهرة الأسبوع الماضي بين حركتي فتح وحماس، وبالفعل بدأت خطوات عملية لإعادة بسط سلطة القانون في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية، مؤكدا أن إنهاء الانقسام انتزع الورقة التي استخدمتها سلطة الاحتلال الإسرائيلية ومن يدعمها للتهرب من استحقاق عملية السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي اعتمدت في الأمم المتحدة بدءا من قرار التقسيم ١٨١ عام ١٩٤٧ مرورا بالقرار ١٥١٥ الذي تبنى خطة خارطة الطريق، وقرار ٢٣٣٤ الذي أكد على عدم شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في فيها القدس الشرقية، وإنقاذ حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب دولة اسرائيل.

وأعاد الأحمد التأكيد مجددا تمسكنا كشعب فلسطيني بقرارات الشرعية الدولية تلك، وبمبادرة السلام العربية وقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وكل القرارات ذات الصلة، إضافة الى اتفاقيات جنيف الخاصة بحقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال بكل جوانبها ،وبميثاق حقوق الإنسان والأسرى بشكل خاص، حيث يواجه آلاف الأسرى الفلسطينيين أبشع أشكال القهر والحرمان من ابسط الحقوق الإنسانية. قال الأحمد لن نقبل ان يتحول الصراع مع إسرائيل الى صراع ديني كما تحاول القوى المتطرفة الإسرائيلية ان تعمله بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في أنحاء فلسطين وخاصة في القدس برعاية وحماية قوات الاحتلال.

وأوضح الأحمد للبرلمانيين إننا في فلسطين نفتخر أن جرثومة الإرهاب المنظم وإرهاب الدولة لم تتمكن من اختراق الجسد الفلسطيني رغم محاولات العديد من القوى الإقليمية والدولية استغلال معاناة شعبنا باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، كما يفتخر شعبنا أن وباء الصراع الطائفي والديني لم ولن يتمكن من اختراق صفوفنا، وكنا عبر التاريخ شعبا واحدا بكل أديانه مسلمين ومسيحيين ويهود بكل طوائفهم في ظل علاقات وأنظمة ديمقراطية تحكم علاقاتنا، ونتطلع الى النظام الديمقراطي التعددي، وقد شهد لنا العالم بذلك من مشاهداته لانتخاباتنا عبر مشاركة آلاف المراقبين في الرقابة على الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في فلسطين، مضيفا:إننا في فلسطين لا ندعي الديمقراطية ونمارس القهر والظلم للآخرين ورعاية منظمات إرهابية تمارس القمع والقتل والاستيطان وتدمير منازل ومزارع المواطنين كما تفعل سلطات الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني.



وختم كلمته بالقول :كفى للاحتلال والقهر والظلم وسياسة الابرتهايد .... نعم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية... لنمضي معا في محاربة الإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة من اجل البناء والتنمية والسلام لشعوب الأرض...

اليوم الأخير: الأربعاء ١٨/١٠/٢٠١٧

أولا: اعتماد المجلس الحاكم قرارا حول الأسرى النواب في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

اعتمد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع التقرير المقدم من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين المنبثقة عنه والذي تناول حالات انتهاك لحقوق الإنسان بحق العديد من البرلمانيين حول العالم بمن فيهم البرلمانيون الفلسطينيون المعتقلون لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وطالب بإطلاق سراحهم فورا.

واستنكر القرار الخاص بالنواب الفلسطينيين رفض الوفد الإسرائيلي التجاوب مع الاتحاد وامتناعه عن حضور جلسة استماع خاصة بظروف اعتقال النواب الأسرى، رغم الطلبات المتكررة من اللجنة المعنية لوفد الكنيست الإسرائيلي بهذا الخصوص.

وقد اتخذ المجلس الحاكم التابع للاتحاد كذلك قرارين منفصلين حول النائب مروان البرغوثي والنائب احمد سعدات، بالإضافة الى بند خاص ببقية النواب الأسرى المعتقلين بمن فيهم النائب خالدة جرار، حيث قدم التقرير موجزا عن خلفية وظروف اعتقالهم.

وأعرب المجلس الحاكم مجددا عن أسفه البالغ من استمرار اعتقال البرغوثي بناء على محاكمة غير عادلة منذ ١٥ عاما، رغم أن إسرائيل طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة وملزمة باحترامه، وأعرب عن قلقه أيضا من التقارير حول تهديد سلطات الاحتلال بالانتقام من البرغوثي بسبب ممارسته حقه في الإضراب عن الطعام، وطالب المجلس الحاكم بمعلومات حول نتائج الاتفاق بين البرغوثي وإدارة السجون الإسرائيلية الذي أفضى إلى وقف الإضراب عن الطعام.

وطالب المجلس الحاكم بالإفراج الفوري عن كل من البرغوثي وسعدات، والى حين تحقق ذلك طالب بتحسين ظروف اعتقالهما ومنحهما الحق بالزيارة، وتوفير معلومات رسمية من الجانب الإسرائيلي حولهما.

وفيما يتعلق بالنواب الآخرين استنكر المجلس الحاكم في قراره لجوء اسرائيل الى عقاب النواب الفلسطينيين من خلال اعتقالهم العشوائي والمتكرر ووضعهم قيد الاعتقال الإداري دون توفير سند قانوني، والاعتماد دائما على ما يسمى الملف السري. وطالب السلطات الإسرائيلية بتقديم نسخة عن لائحة الاتهام التي تقوم إسرائيل بمحاكمتهم على أساسها، مطالبا بإطلاق سراحهم فورا.

وأورد القرار الصادر عن المجلس الحاكم للاتحاد تقريرا أعدته منظمة بتسليم لحقوق الإنسان حول أوضاع الأسرى النواب والخروقات لحقوقهم.

ثانيا: اعتراض مثل الكنيست الإسرائيلي على تقرير الأسرى الفلسطينيين

بعد اعتماد القرار الخاص بالنواب الأسرى في سجون الاحتلال اعترض ممثل الكنيست نحمان شاي عليه ، واصفا السجناء بالإرهابيين ، وفي أعقاب ذلك الاعتراض أُجبر الوفد البرلماني الإسرائيلي على الانسحاب من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي .

وقوبل اعتراض الوفد الإسرائيلي ورئيسه نحمان شاي على ما جاء في ذلك التقرير بعاصفة من الاحتجاج الكبير والرفض الشديد من قبل قاعة الاجتماعات بأكملها استنكارا لكل ادعاءاته الكاذبة والتي حاولت تسويق الديمقراطية الإسرائيلية في هذا المحفل البرلماني الدولي الذي يمثل ١٧٦ برلمانا في العالم .

وجاء ذلك بعد أن اقر المجلس الحاكم للاتحاد تقريرا حول النواب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي أعدته لجنته الفرعية التي تعنى بحقوق الإنسان للبرلمانيين،والذي يطالب الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج الفوري عن النواب الفلسطينيين الأسرى في سجونه، وينتقد سياسة الاعتقال الإداري بحقهم، وينتقد كذلك رفض ممثل الكنيست الإسرائيلي طلب الاتحاد البرلماني الدولي للقاء لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين التابع له.

وقال قيس أبو ليلى عضو الوفد الفلسطيني المشارك في رده على ممثل الوفد الإسرائيلي، أن الديمقراطية التي يدعيها،لا يمكن أن تبنى على أنقاض القانون الدولي وحقوق الشعوب الأخرى، وقد قدم الوفد الإسرائيلي الآن نموذجا حياً للتحدي الأرعن لإرادة القانون الدولي، وتحدي مبادئ وأهداف الاتحاد البرلماني الدولي.

وأضاف أبو ليلى: سمعنا الآن كيف تمارس إسرائيل الديمقراطية وتتحدى العالم بأجمعه، مشيرا إلى أن توصيات لجنة حقوق الإنسان التي اعترض عليها الإسرائيلي توضح بشكل ملموس الخروقات المتتالية لحقوق النواب الأسرى في سجونها، فأين هي الديمقراطية وأين هو القضاء العادل الذي يتشدق به ممثل الكنيست، فهل من العدالة أن يمنع القانون القضائي الإسرائيلي المعلومات حول الأسرى، فهو ليس بقضاء عادل، إنما هو قضاء عسكري احتلالي، ولسنا ملزمين أن نعليه على القانون الدولي.

وأضاف أبو ليلى أن الديمقراطية تعني احترام القانون الدولي، مشيرا إلى المحاكمة الصورية للجندي الإسرائيلي القاتل ليئور ازاريا الذي قتل المواطن الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل وهو جريح أمام عدسات التلفزة، وكانت محاكمته صورية، وسيطلق سراحه، فهذا هو الاحترام الذي يمارسه الاحتلال معنا.

وتناول الكلمة بعد ذلك عدد من الوفود ورؤساء البرلمانات التي صبت جام غضبها على ممثل الكنيست في الاجتماعات مما اضطر الوفد الإسرائيلي للانسحاب من قاعة الاجتماعات، فقد هاجم رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم رئيس وفد إسرائيل ونعته بممثل الاحتلال وقتلة الأطفال ومرتكبي جرائم الإبادة وإرهاب الدولة.

وسرد الغانم العديد من جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، قائلا: إن ممثل الكنيست في المؤتمر المنعقد بمدينة سانت بطرسبرغ عديم الحياء، وإنه لو كانت لديه ذرة من الكرامة لخرج من المؤتمر بعدما اكتشف الحضور زيف مداخلته.

وخاطب الغانم ممثل الوفد الإسرائيلي قائلا "عليك أن تحمل حقائبك وتخرج من القاعة بعد أن رأيت ردة الفعل من كل البرلمانات الشريفة"، وتابع "اخرج الآن من القاعة إن كانت لديك ذرة من



الكرامة.. يا محتل، يا قتلة الأطفال". بدورها، قالت عضو مجلس النواب الأردني وفاء بني مصطفى أن النواب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال مناضلون يدافعون عن أرضهم وأطفالهم وليسوا إرهابيين كما ادعى ممثل الكنيست الإسرائيلي، فالإرهاب يمارسه الاحتلال ليل نهار في فلسطين، ويمارس التمييز العنصري، ويجب عدم ذر الرماد في العيون فالحقيقة واضحة.

بدورها، وصفت رئيسة الوفد التونسي، سلاف القسنطيني، ممثل الكنيست الإسرائيلي بأنه يمثل كياناً غاصباً قاتلاً إرهابياً، يحاصر الأطفال والنساء، وهو يمارس سياسة الابرتهايد كما جاء في تقرير ريما خلف المديرة العامة السابقة للإسكوا، ويحاصر غزة في أطول حصار في التاريخ منذ أكثر من ١٠ سنوات، لذلك طالبت بإرسال لجنة تقصي حقائق من الاتحاد البرلماني الدولي للتحقيق بظروف اعتقال النواب الفلسطينيين في سجون الاحتلال، مطالبة في الوقت ذاته بعدم التساهل مع ممثلي الاحتلال في الاتحاد، ويجب طرد الكنيست من هذا المحفل البرلماني الدولي.

كما أشار رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني ميّان رازا رباني إلى أن دولة تمارس سياسة قتل الأطفال والنساء في فلسطين هي التي يجب أن توصف بالإرهاب، بغض النظر عن الصفة التي يشارك فيها ممثل الكنيست في هذا الاجتماع، منتقدا ازدواجية المعايير التي تستخدم في صياغة بعض القرارات الخاصة بالأسرى الفلسطينيين خاصة النواب منهم، فيجب أن تكون قوية لأننا نتعامل مع دولة تمارس الإرهاب ضد شعب بأكمله، ويجب ألا نتسول احداًونطلب منه فقط أن يطلق سراح الأسرى بل يجب أن نجبره ، ونتخذ بحقه الإجراءات اللازمة.

كما وصف ممثل البرلمان السوري في الاجتماعات اعتراض الوفد الإسرائيلي على تقرير الاتحاد بشأن الأسرى بالإرهاب الذي مارسه النظام الفاشي الذي حاربه شارل ديغول، مطالبا بطرد الكنيست الإسرائيلي من الاتحاد.

ثالثا: انتخاب رئيس الاتحاد من قبل المجلس الحاكم للاتحاد

ترشحت سيدتان لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي هما: السيدة غابرييلا كويفاس بارون (المكسيك)، والسيدة إيفون باساد (الأوروغواي). ،

وبعد إجراء التصويت السري، تم انتخاب السيدة غابرييلا كويفاس بارون ممثلة المكسيك رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي للفترة من ٢٠١٨- ٢٠٢١.

وقد جرت الانتخابات بين المرشحتين عن طريق الاقتراع السري، ولدى فتح صندوق الاقتراع تبين وجود ٣٦١ ورقة منها (٤) أوراق بيضاء تم استبعادها وبذلك بلغ العدد بعد استبعاد الأوراق البيضاء ٣٥٧.

وبحسب اللوائح يجب الحصول على الأغلبية المطلقة البالغة ١٨١ صوتاً.

وحصلت مرشحة المكسيك على ٢٨٧ صوتاً.

وحصلت مرشحة الأرغواي على ٧٠ صوتاً.

رابعا: الموافقة على عقد الجمعية العامة ١٣٨: في مدينة جنيف ٢٤-٢٨ آذار / مارس ٢٠١٨.

خامسا: المجلس الحاكم: الموافقة على تشكيل مجموعة عمل حول سوريا مكونة من:

- السيد ك. كساشيف (روسيا الاتحادية)، الرئيس.
- السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، نائب الرئيس.
- السيدة م. منساه وليامز (ناميبيا)، نائب الرئيس.
- السيدة م.أوليفيرا فالينت (أنغولا).
- السيدة ي. فيرير غوميز (كوبا).
- السيد الدكتور علي عبد العال (مصر).
- السيد ك. جلالي (جمهورية إيران الإسلامية).
- السيدة س. روث (ألمانيا) التي تمثل مجموعة الاثني عشرزائداً.

السيد رشيد العبدي (المغرب) ممثلاً للمجموعة العربية

سادسا: اعتماد المجلس الحاكم بيانا رئاسيا حول وضع الديمقراطية في العالم:

الجمعية العامة:

سابعا: اعتماد الجمعية العامة للوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراف.

ثامنا: اعتمدت الجمعية العامة قرارا أعدته لجنة الديمقراطية و حقوق الإنسان حول مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي حول الديمقراطية.

تاسعا: اعتمدت الجمعية أن يكون موضوع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي سوف يناقش في الجمعية العامة ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي خلال العام ٢٠١٨ بعنوان: «تعزيز التعاون البرلماني الدولي، حول الهجرة، وحوكمة شؤون الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة، المنظمة، والعادية.

عاشرا: اعتماد عقد الدورة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف خلال الفترة ٢٤-٢٨/٣/٢٠١٨.



بعد استخدامها "الفيتو" ضد مشروع قرار أيدته جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإبطال إعلان ترمب

الولايات المتحدة ...تاريخ حافل من "الفيتو" ضد القضية الفلسطينية

أحبطت الولايات المتحدة الأميركية، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٨-١٢-٢٠١٧، بحق النقض «الفيتو»، مشروع قرار تقدمت به جمهورية مصر العربية في مجلس الأمن لرفض وإبطال إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

ووافق جميع الأعضاء ال ١٤ على مشروع القرار الذي اعتبروه غير شرعي وغير قانوني ومنافيا للقانون الدولي والشرعية الدولية ويعرقل السلام والاستقرار في المنطقة.

وباعتراض الولايات المتحدة على مشروع القرار، تكون بذلك قد استخدمت "الفيتو" لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي ٤٣ مرة على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة.

وفيما يلي تاريخ "الفيتو" التي استخدمته الولايات المتحدة الأميركية لصالح الاحتلال الإسرائيلي ضد القضية الفلسطينية:

١- عام ١٩٧٣

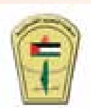
٧/٢٦: الولايات المتحدة تعترض على مشروع قرار تقدمت به: الهند واندونيسيا بنما وبيرو والسودان ويوغسلافيا وغينيا، يؤكد على حق الفلسطينيين ويطالب بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها.

٢- عام ١٩٧٦

١/٢٥: واشنطن تستعين بالفيتو لمنع قرار تقدمت به: باكستان وبنما وتنزانيا ورومانيا ينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وضرورة انسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة منذ يونيو / حزيران ١٩٦٧ م ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

٣/٢٥: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به مجموعة من دول العالم الثالث يطلب من (إسرائيل) الامتناع عن أية أعمال ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة .

٦/٢٩: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به كل من: جويانا وباكستان وبنما وتنزانيا يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.



٣- عام ١٩٨٠

٤/٣٠: فيتو أميركي ضد مشروع قرار تقدمت به تونس ينص على ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

٤- عام ١٩٨٢

استخدمت الولايات المتحدة الفيتو (٧) مرات على النحو التالي:

- ١/٢٠: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار يقضي بفرض عقوبات على (إسرائيل)؛ لضمها مرتفعات الجولان السورية.
- ٢/٢٥: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو على مشروع قرار أردني يطالب السلطات المحلية في فلسطين بممارسة وظائفها وإلغاء كل الإجراءات المطبقة في الضفة الغربية.
- ٤/٢: فيتو أميركي يبطل مشروع قرار يدين (إسرائيل) في محاولة اغتيال رئيس بلدية نابلس "بسام الشكعة».
- ٤/٢٠: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار عربي بإدانة حادث الهجوم على المسجد الأقصى.
- ٦/٩ استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار اسباني بإدانة الغزو الإسرائيلي للبنان.
- ٦/٢٥: فيتو أميركي ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن الاجتياح الإسرائيلي للبنان.
- ٨/٦: الولايات المتحدة تعرقل صدور قرار يدين إسرائيل جراء سياستها التصعيدية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في لبنان.

٥- عام ١٩٨٣

٢/١٥: صوتت الولايات المتحدة ضد قرار يستنكر مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في «صبرا وشاتيلا» بلبنان.

٦- عام ١٩٨٤

٩/٦: الولايات المتحدة تصوت ضد إصدار قرار يؤكد أن نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبق على الأقاليم المحتلة في لبنان بسبب اعتراض الولايات المتحدة.

٧- عام ١٩٨٥

- ٣/١٢: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لبناني في مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني.
- ٩/١٣: واشنطن تستخدم الفيتو لإعاقة مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين.

٨- عام ١٩٨٦

- ١/١٧: الولايات المتحدة تعيق بالفيتو مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب (إسرائيل) بسحب قواتها من لبنان.
- ١/٣٠: فيتو أميركي ضد مشروع قانون لمجلس الأمن يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى ويرفض مزاعم (إسرائيل) باعتبار القدس عاصمة لها.
- ٢/٧: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو في مجلس الأمن لمنع إصدار قرار يدين اختطاف (إسرائيل) لطائرة الركاب الليبية.

٩- عام ١٩٨٧

٢/٢٠: الولايات المتحدة تعترض بالفيتو على قرار يستنكر سياسة "القبضة الحديدية" وسياسة تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الأولى.

١٠- عام ١٩٨٨

- ١/١٨: واشنطن تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان ويطالبها بوقف أعمال التعدي على الأراضي اللبنانية والإجراءات ضد المدنيين.
- ٢/١: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد اقتراح في مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
- ٤/١٥: فيتو أميركي ضد قرار لمجلس الأمن يدين (إسرائيل)؛ لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.
- ٥/١٠: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لنقض مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي؛ لإدانة الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان.
- ١٢/١٤: استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بإدانة الاعتداء الإسرائيلي الجوي والبري على الأراضي اللبنانية.

١١- عام ١٩٨٩

- ٢/١: أوقفت الولايات المتحدة باستخدامها الفيتو جهود مجلس الأمن لإصدار بيان يرفض ممارسات (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدعوها إلى الالتزام باتفاقية جنيف الخاصة بحقوق المدنيين في زمن الحرب .
- ٢/١٨ : فيتو أمريكي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي بإدانة (إسرائيل)؛ لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة .
- ٦/٩: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين (إسرائيل)؛ لسياستها القمعية في الأراضي المحتلة .
- ١١/٧: الولايات المتحدة تعترض بالفيتو على قرار قدم لمجلس الأمن يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

١٢- عام ١٩٩٠

٦/١: فيتو أميركي ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي تقدمت به دول عدم الانحياز بإرسال لجنة دولية إلى الأراضي العربية المحتلة لتقصي الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

١٣- عام ١٩٩٥

٣/١٧: مجلس الأمن يفشل في التوصل إلى قرار يطالب إسرائيل بوقف قراراتها بمصادرة(٥٣ دونما) - الدونم يعادل ألف متر مربع - من الأراضي العربية في القدس الشرقية.

١٤- عام ١٩٩٧

- ٣/٧: واشنطن تعيق صدور قرار يطالب (إسرائيل) بوقف أنشطتها الاستيطانية في شرق القدس المحتلة.



• ٣/٢١: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو عندما اعترضت على مشروع قرار يدين بناء (إسرائيل) للمستوطنات اليهودية في جبل "أبو غنيم" شرق مدينة القدس المحتلة.

١٥- عام ٢٠٠١

• ٣/٢٧: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين؛ لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .

• ١٢/١٤: واشنطن تجهض مشروع قرار يطالب بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ويدين التعرض للمدنيين.

١٦- عام٢٠٠٢

١٢/٢٠: واشنطن تحبط مشروع قرار اقترحته سورية لإدانة قتل القوات الإسرائيلية عدة موظفين من موظفي الأمم المتحدة. فضلاً عن تدميرها المتعمد لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني.

١٧- عام ٢٠٠٣

• ٧/١٦: الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار؛ لحماية الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" عقب قرار الكنيست الإسرائيلي بالتخلص منه.

• ٧/١٤: فيتو أمريكي ضد قرار يطالب بإزالة الجدار العازل الذي تبنيه (إسرائيل) والذي يقوم بتقطيع أراضي وأوصال السلطة الفلسطينية وينتهك أراضي المواطنين الفلسطينيين.

١٨- عام ٢٠٠٤

• ٣/٢٥: صوتت الولايات لإسقاط مشروع قرار يدين (إسرائيل) على قيامها باغتيال مؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الشيخ أحمد ياسين.

• ١٠/٥: واشنطن تسقط مشروع قرار يطالب (إسرائيل) بوقف عدوانها على شمال قطاع غزة والانسحاب من المنطقة.

١٩- عام ٢٠٠٦

٧/١٣: مجلس الأمن يفشل في تبني قرار يطالب بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ويطالب بوقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة ، وذلك بسبب تصويت الولايات المتحدة ضد القرار.

٢٠- عام ٢٠١٤

٢٠١٤/١٢/٣١ رغم أن أميركا لم تكن بحاجة لاستعماله نتيجة عدم حصول فلسطين على ٩ أصوات كي يتم قبول المشروع الفلسطيني بإنهاء الاحتلال.

٢١- عام ٢٠١٧

آخر «فيتو» أميركي ضد القضية الفلسطينية (٢٠١٧/١٢/١٨)، فقد استخدمته ضد قرار يرفض إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها من تل أبيب، الذي حاز على تأييد ١٤ دولة من أصل ١٥.

المصدر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا- واثق أيوب



نص إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بتاريخ ٦-١٢-٢٠١٧
مدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي وقراره نقل سفارة بلاده من تل ابيب إليها

«عندما تسلمت السلطة (في ٢٠ يناير / كانون الثاني الماضي) كنت وعدت بأن أنظر للتحديات التي يواجهها العالم بعيون مفتوحة، وبتفكير مرن. نحن لا نستطيع حل مشاكلنا بتقديم الفاشلة، وتكرار نفس الاستراتيجيات القديمة. جميع التحديات تتطلب اتباع نهج جديد.

قراري اليوم يمثل بداية لنهج جديد تجاه الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين.

عام ١٩٩٥، تبنى الكونغرس قانونا يحث الحكومة الفيدرالية على نقل السفارة الأمريكية (من تل أبيب) إلى القدس، والاعتراف بأن تلك المدينة ذات الأهمية الكبيرة، هي عاصمة إسرائيل.

وقد مرر الكونغرس هذا القانون بأغلبية ساحقة من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وأعيد تأكيده بالإجماع من قبل مجلس الشيوخ (إحدى غرفتي الكونغرس) قبل ٦ أشهر فقط.

لكن، ومنذ أكثر من ٢٠ عاما، جميع الرؤساء الأمريكيين السابقين أخروا ذلك القانون، ورفضوا نقل السفارة الأمريكية إلى القدس أو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

تأخروا عن إعلان ذلك القانون بسبب اعتقادهم بأن تأخير الاعتراف بالقدس (عاصمة لإسرائيل) من شأنه أن يعزز قضية السلام.

البعض قال إنه كان ينقصهم الشجاعة، وحكمهم ذلك كان مستندا إلى حقائق كما فهموها في ذلك الوقت.

لكن بعد مرور عقدين على تقديم التنازلات، لم نحقق أي تقدم في التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين.

وسيكون من الحماقة أن نعتقد أن تكرار النهج نفسه تماما سيخلص بنا إلى نتيجة أفضل أو نتيجة مختلفة.

لذا، قررت أنه حان الوقت للاعتراف رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل.

كان الرؤساء السابقون وعدوا بذلك (بشأن القدس) خلال حملاتهم الانتخابية، لكنهم فشلوا في الإيفاء بوعودهم.

اليوم أن أفي بوعودي، أنا رأيت أن اتخاذ هذا القرار يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مصلحة السعي إلى تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وهذه خطوة طال انتظارها للمضي قدما في عملية السلام، والعمل على التوصل إلى اتفاق دائم.

إسرائيل دولة ذات سيادة، ولها الحق، حالها كحال أي دولة أخرى ذات سيادة، أن تحدد عاصمتها.

والاعتراف بذلك أمرا واقعا هو شرط ضروري لتحقيق السلام.

قبل ٧٠ عاما، اعترفت الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس (هاري) ترومان بدولة إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين، جعلت إسرائيل عاصمتها في مدينة القدس. عاصمة الشعب اليهودي، التي أنشئت في العصور القديمة.

اليوم، القدس هي مقر الحكومة الإسرائيلية الحديثة. هي مقر البرلمان الإسرائيلي، كذلك المحكمة الإسرائيلية العليا، والكنيست (البرلمان).

هي (القدس) موقع الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء والرئيس، وهي مقر للعديد من وزراء الحكومة.

على مدى عقود، اجتمع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ووزراء الدولة، والقادة العسكريون مع نظرائهم الإسرائيليين في القدس، كما فعلت أنا في رحلتي إلى إسرائيل في وقت سابق من هذا العام.

القدس هي ليست فقط قلب الأديان الثلاثة العظيمة (المسيحية واليهودية والإسلام)، لكنها الآن أيضا هي قلب أحد أنجح الديمقراطيات في العالم.

القدس يجب أن تبقى مكانا يصلي فيه اليهود على حائط المبكى (البراق) ويتعبد فيه المسلمون في المسجد الأقصى، ويقيم فيه المسيحيون درب الصليب.

مع ذلك، طوال هذه السنوات، رفض الرؤساء الذين يمثلون الولايات المتحدة الاعتراف رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل.

في الحقيقة نحن رفضنا الاعتراف بأي عاصمة إسرائيلية على الإطلاق، لكنا اليوم أخيرا نعترف بما هو واضح، وهو أن القدس عاصمة إسرائيل.

وهذا ليس أقل أو أكثر من اعتراف بالواقع، بل هو أيضا الشيء الصحيح الذي يجب القيام به. إنه شيء يجب القيام به.

لهذا السبب، وتماشيا مع قانون سفارة القدس، أوجه الخارجية الأمريكية للمباشرة بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

بموجب ذلك ستبدأ على الفور عملية توظيف مهندسين معماريين ومتعهدين حتى تكون السفارة الجديدة، بعد الانتهاء من بنائها، رمزا رائعا للسلام.

في ضوء تصريحاتي هذه، أريد أيضا أن أنوه إلى نقطة أخرى.



اسطنبول - جانب من احتجاجات رفضا للقرار الامريكي

قراري هذا لا يعكس بأي شكل من الأشكال خروجنا عن التزامنا بتيسير التوصل إلى اتفاق سلام دائم.

نحن نريد اتفاقا مناسبا للإسرائيليين والفلسطينيين.

الولايات المتحدة تواصل بشكل كبير التزامها بالمساعدة على التوصل إلى اتفاق سلام يكون مقبولا لكلا الطرفين.

وأعتزم بذل قصارى جهدي للتوصل إلى هكذا اتفاق. ولا شك أن القدس هي من أكثر القضايا حساسية في تلك المحادثات. وستؤيد الولايات المتحدة حل الدولتين (إسرائيلية وفلسطينية)، إذا ما وافق الجانبان على ذلك.

في الوقت نفسه، أدعو جميع الأطراف إلى الإبقاء على الوضع الراهن في المواقع المقدسة في القدس، بما في ذلك جبل الهيكل، والمعروف أيضا باسم الحرم الشريف.

وفوق كل شيء، أملنا الأكبر هو السلام الذي تتوق إليه كل نفس بشرية.

وبقراري اليوم، أؤكد من جديد التزام حكومتي الطويل الأمد بمستقبل يسوده السلام والأمن في المنطقة. سيكون هناك بالطبع خلاف واعتراض بشأن هذا القرار.

ولكننا واثقون بأننا في نهاية المطاف، وبمعالجة جميع الخلافات، سنتوصل إلى سلام ومساحة أكبر بكثير من التفاهم والتعاون.

ينبغي للمدينة المقدسة أن تأتي بأفضل ما في البشرية، وأن توجه أنظارنا نحو كل ما هو ممكن، لا أن تسحبنا مرة أخرى إلى المعارك القديمة التي بات من الممكن التنبؤ بها.

السلام لا يمكن أن يكون بعيدا عن متناول من هم على استعداد للتوصل إليه.

لذا ندعو اليوم إلى الهدوء والاعتدال وإعلاء أصوات التسامح على أصوات الكراهية. ينبغي أن يرث أطفالنا الحب، لا النزاعات.

وأكرر رسالتي التي قدمتها في القمة التاريخية والاستثنائية في السعودية، في وقت سابق من هذا العام.

الشرق الأوسط منطقة غنية بالثقافة، والتاريخ، والروح. شعبه رائع، وفخور، ومتنوع، ومفعم بالحياة وقوي، لكن المستقبل الباهر الذي ينتظر هذه المنطقة يتم صده من قبل سفك الدماء، والجهل، والإرهاب.

سيتوجه نائب الرئيس (مايك) بنس إلى المنطقة في الأيام المقبلة، للتأكيد مجددا على التزامنا بالعمل مع الشركاء في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لهزيمة التطرف الذي يهدد آمال وأحلام أجيال المستقبل.

لقد حان الوقت لأولئك الذين يرغبون في السلام أن يطردوا المتطرفين من وسطهم. لقد آن الأوان لكي تستجيب جميع الأمم المتحضرة والشعوب للآراء المغايرة بالنقاشات المنطقية، وليس بالعنف.

وحان الوقت أيضا لأن يطلب الشباب لأنفسهم في جميع أنحاء الشرق الأوسط مستقبلا مشرقا جميلا.

لذلك دعونا اليوم نُعد تكريس أنفسنا إلى طريق التفاهم والاحترام المتبادلين. دعونَا نعد النظر في الافتراضات القديمة، ونفتح قلوبنا وعقولنا إلى الإمكانات والاحتمالات.

وأخيرا، أطلب من قادة المنطقة، سياسيين ورجال دين، إسرائيليين وفلسطينيين، مسيحيين ويهود، ومسلمين، أن ينضموا إلينا في السعي النبيل من أجل تحقيق السلام الدائم.

شكرا لكم، بارك الله فيكم، بارك الله بإسرائيل، وبارك الله بالفلسطينيين، وبارك الله بالولايات المتحدة.

شكرا جزيلا، شكرا لكم، شكرا جزيلا لكم جميعا.. شكرا لكم شكرا لكم شكرا جزيلا».



الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأغلبية ساحقة (١٧٦ من ١٨٧ دولة)...!

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٩-١٢-٢٠١٧، بأغلبية ساحقة قرارا يؤكد حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك بعد يوم واحد من الفيتو الأمريكي ضد مشروع القرار المصري الرافض لقرار الرئيس الامريكي ترامب بشأن القدس، ويؤكد ذلك على رفض العالم للموقف الأميركي الجديد بشأن القدس، الأمر الذي يزيد من عزلة الولايات المتحدة التي ارتأت أن تقف بجانب دولة الاحتلال (إسرائيل) في خرقها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد صوتت الجمعية العامة بأغلبية ١٧٦ دولة لصالح القرار، وقد عارضت القرار (٧) دول (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، بالاو، ميكرونيزيا، جزر المارشال، ناورو) وإمتنعت (٤) دول عن التصويت (الكميرون، تونغا، جنوب السودان، كوت ديفوار.

ويعيد القرار تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت.

ووفقا للقرار، "تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الضرورة الملحة للقيام، دون تأخير، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إستنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس وجود دولتين".

ويشير القرار إلى الاستنتاج الذي انتهت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ٩ يوليه/تموز ٢٠٠٤، وهو أن تشييد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب التدابير المتخذة سابقا، يعوق بشدة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.



عبد المحسن القطان

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأسبق



نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني عبد المحسن القطان الرئيس الأسبق للمجلس الوطني الفلسطيني الذي وافته المنية بتاريخ ٤-١٢-٢٠١٧ في العاصمة البريطانية لندن عن عمر يناهز٨٦ عاما .

وقال الزعنون في بيان صدر عنه: إنه برحيل الفقيد القطان خسر الشعب الفلسطيني وخسرت فلسطين رجلا مناضلا مخلصا لوطنه وأبناء شعبه، تسلم رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٨ في أحلك الظروف ، واستمر عطاؤه المخلص لقضيته وشعبه على مر السنين إلى أن لقي وجه ربه راضيا مرضيا.

وأشاد الزعنون بمناقب الراحل الحميدة، حيث توجه الفقيد إلى العمل الاجتماعي والخيري و كان داعما سخياً وسندا قويا للشعب الفلسطيني من خلال دوره البارز في مجال المساعدة وتبني الطلاب الفلسطينيين في كافة آماكن تواجدهم من خلال مؤسسة عبد المحسن القطان التي غدت اليوم إحدى أهم المؤسسات التعليمية والثقافية في العالم العربي .

وتوجه الزعنون إلى ذوي الفقيد وعائلة القطان عامة وللشعب الفلسطيني بأصدق مشاعر التعزية والمواساة ، سائلا العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يشمله بعفوه وان يسكنه فسيح جناته ، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

السيرة الذاتية والنضالية للقطان

ولد المرحوم عبد المحسن القطّان في مدينة يافا في العام ١٩٢٩، وبدأ دراسته بالمدرسة الأيوبية فيها، ثم التحق بكلية النهضة في القدس، التي كان يرأسها المربي خليل السكاكيني، وفي العام ١٩٥١، تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت بدرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

وانخرط عبد المحسن القطان في السياسة الفلسطينية والعربية، فمثل شعبه في زيارات دولية عدة، حيث رافق أحمد الشقيري إلى الصين في العام ١٩٦٤، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية الوليدة في أيام مهدها في الكويت في العام ١٩٦٩.

شارك القطّان في العمل الاجتماعي والخيري والتنموي على مستويات مختلفة منذ أوائل الثمانينيات، فكان أحد مؤسسي مؤسسة التعاون، ومحافظ فلسطين في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وعضو مجلس أمناء الجامعة الامريكية ببيروت، قدم القطان منحاً للعديد من الطلاب الفلسطينيين والعرب في دراساتهم الجامعية، ووفر الدعم والمساندة للعديد من المؤسسات مثل مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة أحمد بهاء الدين، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجامعة بيرزيت .. وغيرها.

وفي نهاية العام ١٩٩٣، أطلق مؤسسة عبد المحسن القطان في لندن، التي أصبحت بحلول العام ١٩٩٨ نشطة تماماً في فلسطين، من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات في مجالي الثقافة والتربية، وفي أيار العام ١٩٩٩، عاد إلى فلسطين وزار لأول مرة منذ العام ١٩٤٨ مسقط رأسه يافا، ومُنح شهادة الدكتوراة الفخرية من جامعة بيرزيت.

في آذار ٢٠١١، أعلن القطان عن قراره تخصيص ربع ثروته لإنشاء صندوق لضمان استدامة واستقلالية المؤسسة التي تحمل اسمه، واستمرارها في إحداث التغيير المجتمعي المطلوب، كما أعلن عن دعم تأسيس معهد دراسات استراتيجية مستقل، يقدّم دراسات في زوايا متعددة ذات علاقة بالقضية الفلسطينية.

أصبحت مؤسسة عبد المحسن القطان اليوم إحدى أهم المؤسسات التعليمية والثقافية في العالم العربي، مجمل مصاريفها ممول ذاتياً من قبل صندوق عائلة القطّان الخيري، والمؤسسة تمثل سابقة في الاستقلالية والشفافية والابتكار في مجالات عدة تدخلت فيها، وقد أنشأت المؤسسة كذلك شبكة واسعة من الشركاء أفراداً ومؤسسات في عدد كبير من الدول على المستويين الشعبي والرسمي.

وعلى مدى الأربعين سنة الفائتة، قدم عبد المحسن القطّان كذلك دعماً لعدد من المؤسسات الأخرى، ومنها: مؤسسة التعاون، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، والجامعة الأمريكية في بيروت، ومركز دراسات الوحدة العربية، وجامعتي بيرزيت والنجاح، ومؤسسة أحمد بهاء الدين في مصر.

وفي عام ٢٠٠٨ قلده الرئيس محمود عباس وسام نجمة الشرف الفلسطينية تقديرا لدوره النضالي.





الرسامة الإيطالية اليشا بيلونزي تحاكي صورة الطفل الفلسطيني الجنيدي أثناء اعتقاله